

اتجاهات الصراع العالمى حول أسعار النفط

دكتور / حسين عبد الله

رئيس التحرير : د. أحمد شوقى

مدير التحرير : أحمد أمين



دراسات مستقبلية

سلسلة غير دورية تعنى بتقديم الإجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلي

المكتبة الأكاديمية



اتجاهات
الصراع العالمى
حول أسعار النفط

دكتور

حسين عبدالله

خبير إقتصاديات البترول والطاقة



الناشر

المكتبة الاكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠١٢

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠١٢م - ١٤٣٣هـ

المكتبـــة الأكاديميـــة
شركة مساهمة مصرية
رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)
فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

هذه السلسلة

تزايدت فى السنوات الأخيرة عمليات إصدار كراسات تعالج فى مقال تفصيلى طويل (Monograph) موضوعاً فكريًّا أو علميًّا مهمًّا. وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة، فى عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات.

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبيًّا بالمقارنة بالكتب، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار. ولأهمية الدراسات المستقبلية فى هذه الفترة التى تشهد تشكيلاً متسارعاً لملامح عالم جديد، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ/ أحمد أمين لإصدار "كراسات مستقبلية" كسلسلة غير دورية مع تشريفى برئاسة تحريرها.

والملامح العامة لهذه السلسلة، التى تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب تتلخص فى النقاط التالية:

- انطلاق المعالجة مع توجه مستقبلى واضح (Future-oriented) أى أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعى للمعالجة، حيث يستحيل استعادة الماضى، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل.
- الالتزام بمنهج علمى واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجى، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض.
- الابتكارية Creativity المطلوبة فى الفكر والفعل معاً، فى زمان صارت النصيحة الذهبية التى تقدم فيه للأفراد والمؤسسات: تجدد أو تبدد Innovate or evaporate!
- الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة.
- مقارنة الموضوعات المختلفة سواء كانت علمية أو فكرية مؤلفة أو مترجمة، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development، التى تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب، بل والكون كله.

كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى، التى لاتقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى تحتفى به أدبيات التنمية الموصولة، إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة، فكلاهما مدمر ومستحيل.

هذه الكراسة

يستعرض كاتبها، الدكتور حسين عبد الله، خبير اقتصاديات البترول والطاقة المعروف، ووكيل أول وزارة البترول الأسبق، الذى مثلها فى منظمة أوابك، اتجاهات الصراع العالمى حول أسعار النفط، بأسلوب يجمع بين المنهجية والأكاديمية كأستاذ فى هذا المجال، وحس وطنى وسياسى عرفته كل المحافل المحلية والعربية والخارجية. ومع تأصيله للبداية التاريخية للصراع، يشرح بعض المنعطفات التى أثرت فى الأسعار وسعى الغرب إلى السيطرة على النفط العربى، وما يعده من سيناريوهات لذلك. ويتطرق إلى قضية نضوب النفط، ويشرح أسلوب إيران فى مواجهة عقوبات الغرب، منهيا الكراسة بكلمة ختامية بالغة الأهمية والعمق. إننا نقدم هذه الكراسة للحوار حولها والاستفادة مما جاء فيها، والله الموفق.

أ.د. احمد شوقى

يناير ٢٠١٢

المحتويـــــات

الموضوع	صفحة
أولاً: الصراع الحالى حول أسعار النفط	٩
ثانياً: البداية التاريحية للصراع	١٣
ثالثاً: قفزة السعر بفضل انتصار أكتوبر	١٤
رابعاً: عودة السيطرة الغربية على الأسعار والكميات	١٦
خامسا: السعر الاسمى والسعر الحقيقى	٢١
سادساً: الحجم الحقيقى لعائدات النفط الحالية	٢٤
سابعاً: النضوب المبكر للنفط وتركز إنتاجه بين الدول	٢٧
ثامناً: سيناريوهات الغرب المعدَّة للنفط العربى	٣٤
تاسعاً: الحوار بين منتجى النفط ومستهلكيه	٤٧
عاشراً: كيف تستثمر الفوائض النفطية لدول الخليج	٥٥
حادى عشر: الاستثمارات العربية فى الطاقة والبتروكيماويات	٦٢
ثانى عشر: كيف يواجه النفط الإيرانى العقوبات الغربية الأمريكية	٧١
ثالث عشر: كلمة ختامية	٧٩

أولاً: الصراع حول أسعار النفط

عرضت الأمانة العامة لمنظمة أوبك على اجتماعها الوزارى الذى عقد فى ڤيينا يوم ٨ يونيو ٢٠١١ توقعاتها بأن يرتفع الطلب العالمى على نفط أوبك من نحو ٢٨,٨ مليون برميل يوميا (ب/ى) خلال الربع الثانى من ٢٠١١ الى ٣٠,٩ مليون (ب/ى) خلال النصف الثانى من هذا العام. ومن ثم تزعمت السعودية ومعها الكويت والإمارات وقطر دعوة لرفع سقف الإنتاج بنحو ٢ مليون (ب/ى)؛ حتى لا تتعرض السوق لاختلال بين العرض والطلب من مؤداه ارتفاع السعر والتأثير سلبا على الاقتصاد العالمى. هذا بينما عارضها ٦ أعضاء وهم فنزويلا وإيران والجزائر وليبيا وأنجولا وإكوادور، وبقى العراق خارج الخلاف لأنه لا يخضع لنظام الحصص فى الوقت الحاضر. وانتهى الاجتماع دون التوصل إلى اتفاق، وإن كان الوزير السعودى قد عبر عن استعداد المجموعة العربية الخليجية لتزويد عملائها باحتياجاتهم من النفط، حتى لو أدى الأمر الى السحب من القدرة الاحتياطية المغلقة فى الحقول.

وكان مما تبودل من اتهامات اثناء الاجتماع أن المجموعة العربية الخليجية قد خضعت لضغط من جانب الولايات المتحدة، وأن الدافع لزيادة الإنتاج سياسى وليس اقتصاديًا، وأن تقلبات السعر لا ترجع لنقص الإمدادات بقدر ما تجد أسبابها فى المضاربة على النفط، التى ازدادت حدتها منذ مطلع ٢٠١١، مما أدى إلى ارتفاع السعر من نحو ٧٧ دولارا للبرميل فى المتوسط خلال ٢٠١٠ إلى ١١٣ دولارا خلال الربع الثانى من ٢٠١١، وما زال يراوح حول هذا المستوى حتى الآن. وهكذا أسفر اجتماع ٨ يونيو عن تعطل نظام الحصص الرسمى فى أوبك، وإن كانت العادة قد جرت فى الماضى على تجاوز بعض الدول بصفة غير رسمية للحصص المقررة لها.

بعد الاجتماع الذى شهد انقسام أوبك بأسبوعين، فاجأت الوكالة الدولية للطاقة العالم بقرار سحب ٦٠ مليون برميل من المخزون الاستراتيجى للدول الأعضاء وبيعها للشركات لكى تطرح فى أسواق النفط العالمية. واحتار الخبراء فى تفسير الأسباب الكامنة وراء قرار الوكالة، فاتجه كثير منهم إلى وضع مجموعة متعددة من الاحتمالات على الطاولة، تاركًا للقارئ حرية الاختيار بين المهم والأهم.

غير ان الدافع الرئيسى وراء الخلاف الذى انقسمت أوبك بسببه إلى نصفين، وأيضًا وراء قرار الوكالة الدولية للطاقة بالسحب من الاحتياطى الاستراتيجى، لا يمكن أن يفهم دون استقراء ما حدث فى السوق العالمية للنفط خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧. فقد قفز النمو الاقتصادى العالمى خلال تلك الفترة قفزة غير مسبوقة، فقفز معه الطلب العالمى على النفط من ٧٨ مليون (ب/ى) إلى ٨٥ مليون (ب/ى). ومع تقلص القدرة الإنتاجية الاحتياطية المغلقة فى باطن الأرض Spare capacity – وهى من أهم محددات السعر، إذ يتوقف عليها مدى الثقة فى تأمين واستمرار تدفق الإمدادات النفطية – اختل التوازن بين الطلب المتزايد وبين الإمدادات، التى لم تساندها قدرة احتياطية كافية، ومن ثم شهدت السوق العالمية للنفط ما شهدته من قفزات غير مسبوقة فى أسعاره، كما سنوضح بعد قليل.

بالإضافة إلى عوامل العرض والطلب والمخزون الاحتياطى، والتى تعرف بآليات السوق Market fundamentals وجدت عوامل غير نفطية، ساهمت فى الضغط الصعودى لأسعار النفط، ومنها أن ضعف الدولار خلال تلك الفترة شجع على تحول جانب كبير من المضاربة السلعية إلى النفط الورقى Paper barrel، الذى يرتفع حجم التعامل اليومى عليه فى البورصات العالمية، بما يزيد على التعامل فى النفط الحقيقى Wet barrel مرات عديدة.

بذلك قفز سعر نفط أوبك من ٢٨ دولارًا عام ٢٠٠٣ الى ٣٦ عام ٢٠٠٤، وإلى ٥٠ عام ٢٠٠٥ وإلى ٦١ عام ٢٠٠٦ و٦٩ عام ٢٠٠٧ و٩٥ عام ٢٠٠٨. وكانت الصدمة عندما بلغ ذروته عند ١٥٠ دولارًا فى يوليو ٢٠٠٨ لكى يتهاوى مسرعًا إلى نحو ٤٠ دولارًا فى ديسمبر من العام نفسه؛ نتيجة للأزمة المالية الاقتصادية التى حلت بالعالم خلال العام الأخير.

وما كادت الإفاقة تعود من خضة الانهيار المفاجئ لأسعار النفط حتى انبرت بعض الأقلام، من داخل وخارج دول أوبك، داعية ومروجة لسعر ٧٥ دولارًا للبرميل باعتباره سعرًا عادلاً وواقعيًّا؛ إذ إنه السعر الذى يقع عند نقطة التقاطع بين الخيارات الاستثمارية لشركات النفط العالمية، وبين الاحتياجات المالية لموازنة الحكومة فى الدولة النفطية، وهو ما يحظى بدعم السعودية، التى يمثل نفطها نحو ثلث نفوط أوبك.

وفى رأينا ان اختيار سعر ٧٥ دولارًا لا يستند الى أساس من النظرية أو الواقع، أو حتى ما يطيب للبعض وصفه "بالسعر العادل"، وهى صفة هلامية لامكان لها فى المعاملات التجارية الدولية؛ فسعر ٧٥ دولارًا لا يعدو أن يكون

سعرًا توافق عليه كبار مصدرى النفط وكبار مستورديه؛ لكى تضبط تدفقات النفط فى الأسواق، بما يحول دون عودته الى ذروة يوليو ٢٠٠٨، وهى ذروة كانت حقًا مشروعًا للدول المصدرة للنفط، على تفصيل لا يتسع المجال لشرحه.

ومما يستخدمه أيضًا دعاة التوسع فى الإنتاج لخفض السعر، تصنيف النفط على انه "سلعة إستراتيجية"، وهو ما يمهد الطريق لتدويله ويتيح للدول المستوردة طلب المشاركة فى توجيه الصناعة، وبخاصة تحديد حجم الإنتاج وتسعيره بحجة تأثيره على مصالحها الجوهرية. وكانت مقدمات هذا الاتجاه قد ظهرت أثناء الحوارات، التى جرت بين منتجى النفط ومستهلكيه فى منابر عديدة، أبرزها المنتدى العالمى للطاقة (IEF) الذى انبثق مما عرف "بالحوار بين منتجى النفط ومستهلكيه"، وأنشئت له أمانة عامة استضافتها السعودية. ومن تلك الحوارات اجتماع القمة لرؤساء الدول المنتجة، والدول المستهلكة للنفط فى جده يوم ٢٢ يونيو ٢٠٠٨ برئاسة الملك عبدالله، ومشاركة وزراء من الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط، وفى مقدمتهم براون رئيس وزراء بريطانيا السابق، ونائب رئيس الصين التى تسعى لتوطيد علاقتها النفطية مع السعودية.

وقد صدر عن قمة جدة إعلان، اشترك فى صياغته الدولة الداعية، وهى السعودية، بالإضافة للأمانات العامة لمنظمة أوبك، وللوكالة الدولية للطاقة IEA، والمنتدى العالمى للطاقة. وقد بدأ اعلان جدة بالاعتراف بأن مستوى أسعار النفط وتقلباتها قد بلغ حدًا يهدد الاقتصاد العالمى، ولذلك يرى المشاركون فى القمة أن الأمر صار يتطلب إجراءات مشتركة من جميع المتعاملين فى السوق العالمية للنفط، ومن ذلك ضرورة توفير قدرة إنتاجية احتياطية كبيرة لمواجهة الأزمات، وتكثيف الاستثمار فى توسيع القدرة الإنتاجية للنفط الخام ومعامل تكريره.

ولا يتسع المجال لشرح كل ما تضمنه "إعلان جده"، والذى سبقه بعام تقريبًا "إعلان الرياض (١٨ نوفمبر ٢٠٠٧)، الذى صدر عن القمة الثالثة لرؤساء دول أوبك. ولكن يمكن أن يستخلص منهما قائمة طويلة من التعهدات والالتزامات، التى يصب أغلبها فى التزام أوبك بضمان استقرار السوق العالمية للنفط، الذى تعتبره الدول الغربية ضرورة حيوية لاستمرار نمو اقتصاداتها، كما تلتزم أوبك بتزويد العالم بما يحتاجه من النفط بأسعار مستقرة وتنافسية.

ومن مقتضى تلك الالتزامات وتوصيف النفط بأنه سلعة إستراتيجية، تقييد حرية دول أوبك فى ادارة الصناعة، وحرمانها من الانتفاع بالقيمة الحقيقية

لأسعار السلعة الناضبة الوحيدة، التى تعيش شعوبها على استهلاكها، ولا يطاول مجموع نواتجها المحلية الإجمالية GDP ناتج دولة أوروبية واحدة مثل إسبانيا.

ولعل مما يؤكد هذه الخطورة ما دار فى اجتماع وزراء الطاقة فى مجموعة الثمانية الكبار G8 (روما ٢٠٠٩/٥/٢٤)؛ إذ اقترح بساولو سكارونى رئيس مجموعة إينى ENI الإيطالية إنشاء هيئة دولية لضمان استقرار اسعار النفط، من خلال صندوق موازنة يودع فيه ما يتجاوز السعر المتوافق عليه بين المنتجين والمستهلكين، ويصرف منه ما يعوض الدول المصدرة للنفط عند انخفاض السعر. ويتضمن المقترح الإيطالى أيضًا قيام الهيئة الدولية المذكورة بمراقبة احتياطيات وإنتاج النفط؛ بحيث يتم الاحتفاظ بقدر كاف من القدرة الإنتاجية الاحتياطية لموازنة العرض والطلب وخفض تقلبات السعر (يقصد فى الواقع خفض السعر).

وفى الاجتماع الذى عقده المنتدى العالمى للطاقة فى كانكون بالمكسيك، خلال مارس ٢٠١٠، تجمع عدد كبير من مسئولى الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط؛ حيث نادى الجميع فيما يشبه مظاهرة **بأن سعر ٧٥ دولارا هو السعر المناسب للجانبين، وأنه لا ينبغى أن يتجاوز فى تقلباته إطار ٧٠-٨٠ دولارا.**

بهذه الخلفية، نستطيع الآن الاجابة عن السؤال الذى سبق طرحه، وهو: ما أسباب قرار الوكالة الدولية للطاقة سحب ٦٠ مليون برميل من المخزون النفطى الاستراتيجى لطرحها فى الأسواق؟

إن تفسير بعض الخبراء بأن قرار الوكالة يأتى كتحد لمنظمة أوبك، وأنه يهدد التوافق الذى ساد بين المنظمتين على امتداد السنوات العشر الأخيرة، قد يكون صحيحًا، ولكنه لا يقول أكثر من نصف الحقيقة؛ لأن أوبك لم تعد وحدة متجانسة وإنما انقسمت قبيل قرار الوكالة بين فريقين كما قدمنا. فريق تقوده السعودية وتمثل نفوطه تقريبًا نصف نفوط أوبك، ويدعو لزيادة الإنتاج؛ درءًا لارتفاع السعر بعد أن قارب الطلب العالمى على النفط ٨٩ مليون برميل يوميًا، وهو رقم قياسى. وفريق يعارض تلك الزيادة، ويرى أنه غير مسئول عن ارتفاع سعر نفط أوبك من ٧٧ دولارًا للبرميل، خلال ٢٠١٠ إلى نحو ١١٣ فى الوقت الحاضر. ولا يحتاج الأمر إلى جهد كبير للتدليل على أن المستهدف بقرار الوكالة الدولية هو مساندة الفريق العربى الخليجى بقيادة السعودية، والذى يتفق مع الوكالة فى الهدف، وهو العودة بسعر النفط الى ما كان متوافقًا عليه بين كبار منتجى النفط وكبار مستهلكيه (٧٥ دولارًا) على نحو ما قدمنا. ويكفى أن

نراجع ما سبق ذكره من البيانات المشتركة بين الجانبين عقب اجتماع قمة جدة في يونيو ٢٠٠٨ وأعقبه انهيار السعر من ذروة ١٥٠ دولارًا إلى هاوية ٤٠ دولارًا في شهور قليلة.

يبقى أن نوضح أن قرار الوكالة الدولية لا يعدو أن يكون رسالة تحذير لدول أوبك المعارضة لزيادة الانتاج: أولاً؛ لأن القرار يقتصرعلى ضخ نحو مليونى برميل يوميًا خلال شهر يوليو ٢٠١١ وهو مدى قصير جدًا، ولا يمكن أن يصمد أمام المد العالى للطلب العالمى المتزايد على النفط؛ وخاصة فى موسم الأجازات صيف ٢٠١١ الذى يشهد ارتفاعًا كبيرًا فى كثافة استخدام وسائل السفر المستهلكة للوقود السائل، وثانيًا، لأن الوكالة الدولية سبق أن انتهزت فرصة انخفاض سعر النفط (٧٧ دولارًا) خلال ٢٠١٠، ووجود فائض من المعروض بالأسواق لكى تضيفه الى المخزون الاستراتيجى؛ بحيث صار هذا المخزون يكفى احتياجات الدول الأعضاء لنحو ١٥٠ يومًا، بينما المخزون المقرر رسميًا لا يتجاوز ٩٠ يومًا.

ثانياً: البداية التاريخية للصراع

بدأ الصراع حول أسعار النفط عقب الحرب العالمية وامتد عبر الفترة ١٩٤٨-١٩٧٠ حيث حرصت شركات النفط الغربية، والتى كانت تسيطر على نفط الشرق الأوسط، على توفير احتياجات الدول الصناعية الغربية من النفط بأسعار متدنية، وبكميات تتزايد بسرعة فلكية، وبخاصة بعد تحول الولايات المتحدة منذ ١٩٤٨ إلى مستورد صاف للنفط. وفى ظل تلك السياسة، خفضت الشركات الغربية السعر الاسمى من ٢,١٨ دولار للبرميل عام ١٩٤٨ إلى ١,٨٠ دولار عام ١٩٦٠؛ حيث بقى ثابتًا عند هذا المستوى حتى مطلع سبعينيات القرن الماضى. بل إن هذا السعر سمح لنفط الشرق الأوسط بالوصول إلى شواطئ الولايات المتحدة بتكلفة تقل عن أسعار النفط الأمريكى، وهو ما أتاح الفرصة لمن يحصل على إذن Ticket باستيراد نفط الشرق الأوسط؛ لبيعه فى السوق الأمريكية بما يعادل الفرق بين السعرين.

فى تلك الأثناء ارتفع الرقم القياسى لأسعار السلع والخدمات التى تستوردها الدول المصدرة للنفط من الدول الصناعية الغربية وتستنفد حصيلتها النفطية، من ١٠٠ الى ٢٦٠. وبذلك انخفض سعر النفط فى صورته الحقيقية؛ وفقًا لمعدل التبادل الدولى بين الجانبين International terms of trade، إلى ٧٠ سنتًا للبرميل بدولارات ثابتة القيمة عند ١٩٤٨. بل إن نصيب الدول المصدرة للنفط

لم يكن يتجاوز ٥٠ بالمائة من ذلك السعر، بعد طرح التكلفة، وفقًا لاتفاقية مناصفة الأرباح، التى طبقت فى الشرق الأوسط منذ ١٩٥٠، وبذلك لم يكن هذا النصيب حتى أوائل السبعينيات يتجاوز ٣٠ سنتًا للبرميل، مقوَّمة بدولار ١٩٤٨.

ومع تدنى السعر الاسمى والحقيقى على هذا النحو، ارتفع تدفق النفط العربى الرخيص، لكى يغذى الصناعات الغربية المتحولة من الفحم الى النفط، من نحو مليون برميل/يوميا (ب/ى) عام ١٩٥٠ إلى ١٥ مليون (ب/ى) عام ١٩٧٠، ثم الى ذروة ٢٢,٥ مليون (ب/ى) فى منتصف السبعينيات.

وفى ظل تلك السياسة، توطنت صناعة تكرير النفط فى الدول الصناعية المستوردة له، وبخاصة فى أوروبا واليابان بعد ان كانت تتوطن عادة فى الدول المنتجة للنفط الخام ويتم التعامل دوليا فى المنتجات المكررة، وكانت الولايات المتحدة أبرز مثال فى هذا المجال قبيل الحرب العالمية الثانية. كذلك شجع توافر النافتا، باعتبارها منتجًا ثانويًا لمعامل التكرير، على التوسع فى الصناعات البتروكيماوية وبخاصة فى أوروبا التى عارضت، أثناء الحوار العربى الأوروبى فى السبعينيات، رغبة الدول العربية فى زيادة نصيبها من معامل التكرير ومصانع البتروكيماويات: ألأولى بحجة وجود قدرة إنتاجية فائضة فى معامل التكرير، بعد ارتفاع أسعار النفط فى ظل حرب أكتوبر ١٩٧٣، والثانية بحجة أن البتروكيماويات العربية تعتمد فى مدخلاتها (كلقيم Inputs) على غاز طبيعى مدعم فى أسعاره ومن ثم استخدم سلاح الإغراق لحجب البتروكيماويات العربية عن أسواق أوروبا.

ثالثاً: قفزة السعر بفضل انتصار أكتوبر

فى محاولة لتحسين الوضع، قررت أوبك ان تتفاوض دول الخليج مع الشركات فى فيينا لرفع الأسعار، وتحدد لذلك يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣، حيث التقى مندوبو الطرفين فى الموعد المحدد ولم تسفر المفاوضات، حتى بعد تشاور ممثلى الشركات مع حكومات الدول الصناعية الغربية، عن أكثر من رفع السعر من ٣ دولارات للبرميل الى ٣,٤٥ دولارا.

وكانت نتائج المعارك على الجبهة المصرية قد أخذت تؤكد ان الجانب العربى سوف يفلح فى استرداد كرامته. ومع ما هو معروف من ارتباط أسعار النفط بالسيادة الوطنية، اشتدت عزيمة المفاوضين العرب، ومعهم إيران، فرفضوا مقترح الشركات فى فيينا وعادوا الى الخليج.

وعلى امتداد الفترة من ١٦ أكتوبر حتى ٤ نوفمبر بدأت اجتماعات في الكويت بمشاركة وزراء النفط فى دول الخليج الأعضاء في أوبك، وهي السعودية والكويت والعراق والإمارات وقطر بالإضافة إلى إيران، وانضم لهم الوزير المصرى بحكم عضوية مصر فى منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، حيث تقرر، من جانب واحد – ولأول مرة – في تاريخ صناعة النفط، زيادة سعر النفط من ٣ دولارات إلى ٥,١٢ دولار للبرميل.

كذلك تقرر في تلك الاجتماعات خفض إنتاج النفط بحد أدنى ٢٥ بالمائة مع استمرار الخفض شهريًا بنسبة ٥ بالمائة. ولأن إنتاج دول أوبك كان عند الطاقة الإنتاجية القصوى خلال سبتمبر ١٩٧٣، لم يكن بمقدور الدول غير العربية تعويض الخفض في الإنتاج العربى. وبذلك انخفض إنتاج النفط العربى من نحو ١٩,٩ مليون برميل يوميا خلال سبتمبر ١٩٧٣ إلى نحو ١٥,٣ مليون (ب/ى) بنسبة ٢٣ بالمائة. أما بقية دول أوبك، وهى إيران وفنزويلا ونيجيريا وإندونيسيا، فلم يرتفع إنتاجها خلال الفترة المذكور بأكثر من ٣ بالمائة (من ١٢,٨ مليون (ب/ى) إلى ١٣,١ مليون). وبذلك انخفض إنتاج أوبك نتيجة لانخفاض إنتاج الدول العربية الأعضاء بها من نحو ٣٢,٦ مليون (ب/ى) إلى ٢٨,٤ مليون بنسبة ١٣ بالمائة.

وكان مما شجع على رفع نسبة الخفض الابتدائى الى ٢٥ بالمائة، أن نيكسون رئيس الولايات المتحدة أعلن يوم ٢٠ أكتوبر عن صفقة مساعدة عسكرية مقدارها ٢,٢ مليار دولار لإعادة تسليح إسرائيل، ومن ثم أعلنت المقاطعة النفطية لكل من الولايات المتحدة وهولندا، التى تبنت موقفًا معاديًا أثناء اجتماع السفراء العرب فى لاهاى، وأضيفت البرتغال إلى الدول المقاطعة لسماحها باستخدام مطاراتها فى إمداد إسرائيل بالمعدات العسكرية.

غير ان المقاطعة النفطية العربية لم تلبث ان أخذت فى التراخى، وتلاشت إلى حد كبير فى نهاية مارس ١٩٧٤، عندما تم رفعها بالنسبة للولايات المتحدة.

وهكذا تأكد منتجو النفط، بفضل الانتصار العربى فى حرب أكتوبر، انهم لن يعاملوا على أنهم جزء ثانوي فى الاقتصاد الدولى، الذى تسيطر عليه المجموعة الصناعية الغربية وشركاتها النفطية الكبرى. كذلك تأكدت هذه الثقة بالنفس، بعد أن قبلت الشركات صاغرة زيادة الأسعار التى تقررت فى اجتماع ١٦ أكتوبر، وساندتها قرارات المقاطعة بتقليص المعروض، دون بدائل فى أسواق النفط. وكانت هذه هى المرة الأولى، التى ينجح فيها أى تجمع لمنتجى المواد الأولية فى العالم الثالث فى السيطرة على مواردهم الطبيعية، بمثل تلك الصورة

الحاسمة. ولما طلبت الشركات عقد جلسة فى ڤيينا فى أواخر نوفمبر ١٩٧٣ مع ممثلى الدول المصدرة للنفط من أجل "استيضاح" السياسة السعرية الجديدة، أصرت منظمة أوبك على ألا تكون الجلسة بأى حال جلسة مفاوضات، وأنه مهما يكن هيكل الأسعار فى المستقبل، فإنه سيتحدد بقرارات منفردة من المنظمة، وليس من أية جهة أخرى.

وتأكيدًا لهذا الموقف، اجتمع وزراء الخليج أعضاء أوبك فى طهران يومى ٢٢-٢٣ ديسمبر ١٩٧٣؛ حيث تقرر رفع سعر النفط مرة ثانية إلى ١١,٦٥ دولارًا للبرميل، ساريًا من أول يناير ١٩٧٤؛ أى أربعة أمثال ما كان عليه السعر قبيل نشوب المعارك.

وتوالت بعد ذلك القرارات النابعة من السيادة الوطنية، التى استردتها الدول النفطية تحت مظلة انتصارات أكتوبر. فقد كانت اتفاقية المشاركة التى أبرمت مع الشركات عام ١٩٧٢ تتيح للدول النفطية حق تملك ٢٥ بالمائة من مرفق إنتاج النفط الخام، على ان ترتفع تلك النسبة إلى ٥١ بالمائة بعد عشر سنوات أى فى عام ١٩٨٢. ولكن بدلاً من انتظار السنوات العشر، استطاعت دول الخليج أن ترفع نسبة المشاركة فى مستهل ١٩٧٤ إلى ٦٠ بالمائة، وبذلك صارت لها اليد العليا فى إدارة الشركة. وتلى ذلك - كما هو معروف - سلسلة من القرارات والإجراءات، التى انتهت بالتملك الكامل لكافة المنشآت النفطية القائمة على أرض الدول النفطية.

وهكذا جاءت المحصلة النهائية لتداعيات حرب أكتوبر، ممثلة فى إعادة هيكلة صناعة النفط؛ بحيث انتقلت السيطرة الكاملة على مقدرات إنتاج النفط وتصديره إلى أصحابه الشرعيين، وارتفعت بذلك إيرادات تصدير النفط فى الدول العربية المصدرة للنفط من نحو ١٤ مليار دولار عام ١٩٧٢ إلى نحو ٧٥ مليار دولار عام ١٩٧٤ ثم تصاعدت لتبلغ ٩١ مليار دولار عام ١٩٧٧، قبل أن تقفز إلى ١٤٦ مليار عام ١٩٧٩، وإلى ٢١٣ مليار عام ١٩٨٠ اثر قيام الثورة الإيرانية.

رابعاً: عودة السيطرة الغربية على الأسعار والكميات

دامت السيطرة العربية فى مجال النفط عبر النصف الثانى من السبعينيات، كما تعززت تلك السيطرة بالثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فارتفع السعر الاسمى إلى ذروته عند ٣٤ دولارًا عام ١٩٨١، وإن كان لم يتجاوز فى صورته الحقيقية، معبرًا عنها بدولار ١٩٧٣، نحو ١٥,٥٥ دولارا (ينظر الجدول ١).

غير أن الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، نجحت فى وضع خطط وبرامج لاستعادة السيطرة على تسعير النفط، ومن ذلك إنشاء وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٧٤؛ بهدف تنسيق مواقفها ومن بينها وضع نظم لتخزين النفط داخل الدول الصناعية لمواجهة الأزمات، ثم تشجيع البحث عن النفط خارج أوبك، فارتفع إنتاجه بنحو ٨ مليون (ب/ى)، كما وضعت ونفذت برامج صارمة لترشيد الاستهلاك فأمكن توفير ٦ ملايين (ب/ى).

كذلك، لم تتوقف الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، عن ممارسة أساليب للضغط تختلف باختلاف الظروف؛ فبالإضافة لتنشيط الإنتاج النفطى خارج دول أوبك ولو بتكلفة أعلى كوسيلة للضغط على أوبك ومحاصرتها أو إزالتها إذا أمكن، لجأت إلى الاحتفاظ بمخزون نفطى تجارى واستراتيجى كبير؛ لاستخدامه فى أوقات الندرة النفطية، وللضغط على الأسعار فى الاتجاه النزولى.

كذلك كان الضغط الغربى يأخذ شكلا دبلوماسيًّا؛ إذ يقوم ممثلون على مستوى عال من الدول الغربية – وبالأخص من الولايات المتحدة – بزيارة كبار المسئولين بالدول المصدرة للنفط، وبخاصة دول الخليج، **لإقناعهم** بزيادة الإنتاج وخفض الأسعار. وكانت تلك البعثات تقابل فى أغلب الأحيان بزيادة الإنتاج فعلاً وبالاعتذار عن ارتفاع الأسعار، وكأنها صارت وصمة تدعو للتنصل منها.

ومن صور الضغط الأمريكى ما كان يأخذ صورة ابتزاز تمارسه هيئات تشريعية وهيئات قضائية متعصبة ضد أوبك عامة، وضد العرب بصفة خاصة. فقد تقدم بعض أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب فى الكونجرس الأمريكى فى أبريل ٢٠٠٤ بمشروع قانون، يستهدف تعديل قانون مكافحة الاحتكار فى الولايات المتحدة (قانون شيرمان) بما يسمح بتجريم أى عمل، يستهدف التأثير على أسعار النفط وكذلك الممارسات التى تتعارض مع متطلبات المنافسة. ويستهدف التعديل التشريعى المقترح فى الأساس إخضاع دول أوبك للمحاكمة أمام المحاكم الأمريكية، باعتبارها "كارتل" يستهدف احتكار النفط وتحديد أسعاره.

وتدعيمًا لذلك الاتجاه، يحرض السناتور هيرب كوهل ضد أوبك بقوله "أن الشعب الأمريكي يعاني كل يوم من مصاعب حقيقية نتيجة لتصرفات أوبك"، كما يتابع السيناتور مايك دوين النغمة التحريضية نفسها بقوله "إنه طالما تركت

أوبك لكي تتحكم في العرض العالمي للطاقة، فإن علينا أن نتوقع المزيد من الصدمات والمزيد من المشكلات التي يعانيها المستهلك الأمريكي".

وبدون انتظار هذا التعديل التشريعى، كان قاضي فدرالي في ولاية الاباما الأمريكية قد أصدر في أبريل ٢٠٠١ قرارًا، يتهم فيه أوبك بأنها تتواطأ بهدف تقييد حرية التجارة في النفط مخالفة بذلك قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية؛ مما دفع أوبك إلى الاستعانة بمحامين للدفاع عنها، وظلت القضية تتداول في المحاكم الأمريكية إلى أن رفضتها المحكمة العليا فى أكتوبر ٢٠٠٤.

وفى يوليو ٢٠٠٤، أعلن ثلاثة من أعضاء الكونجرس الأمريكى أنهم "يعتزمون بذل جهد جديد لدفع ممثل الولايات المتحدة فى منظمة التجارة العالمية WTO لتقديم شكوى ضد أوبك؛ لأن سياستها الإنتاجية قد ساهمت فى رفع أسعار البنزين فى الولايات المتحدة، ولأن أوبك تعتبر كارتلاً احتكاريًا غير قانونى، ينبغى وقف عملياتها غير القانونية".

أخيرًا، وباحتلال الولايات المتحدة للعراق انتقل الضغط الغربى الأمريكى إلى مرحلة أكثر خطورة؛ إذ لم يعد مساومة تجارية أو ضغطًا دبلوماسيًا أو ابتزازًا سياسيًا، بل صار استعمارًا سافرًا من نوع الاستعمار، الذى مارسته منذ قرون الإمبراطورية البريطانية فى الهند ودول أخرى؛ بقصد نهب ثرواتها الطبيعية.

وكان من نتائج تلك السياسات الغربية انخفاض إنتاج أوبك من نحو ٣١ مليون (ب/ى) عام ١٩٧٩، الذى بلغ التخزين الاستراتيجى ذروته خلاله، إلى نحو ١٥ مليون (ب/ى) عام ١٩٨٦. وبذلك أجبرت أوبك على اغلاق نحو ١٥ مليون (ب/ى) من قدرتها الإنتاجية.

وقد استخدمت تلك القدرة الإنتاجية المغلقة، إضافة إلى ضغوط ومناورات الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، على نحو ما أوضحنا، للضغط على الأسعار نزولاً، فأخذت فى التآكل خلال النصف الأول من الثمانينيات، ثم انهارت فى ١٩٨٦ من ٢٨ دولارًا اسميًا الى ١٣,٥ دولار، وإلى ٥,٥ دولار فى صورتها الحقيقية باستخدام دولار ثابت القيمة عند ١٩٧٣. وقد ظل السعر الاسمى يتراوح حول ١٨ دولارًا خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٣، وإن كان لم يتجاوز فى صورته الحقيقية ٥ دولارات مقومة بدولار ١٩٧٣، الذى صححت خلاله الأسعار من ٣ إلى ١٢ دولارًا بفضل انتصار أكتوبر.

جدول (١): تطور السعرين الاسمى والحقيقى، وحجم وعائدات أوبك النفطية.

(الوحدة = السعر بالدولار، والعائدات بمليار دولار، والصادرات بمليون برميل يوميا)

التاريخ أو السنة	السعر الاسمى	السعر بدولار ١٩٧٣	نصيب الدولة بدولار اسمى	صادرات أوبك	العائدات مقومة بدولار ١٩٧٣
١٩٧٠	١,٨٠		٠,٩١	٢٢,١٠	٧,٣٤
أول أكتوبر ١٩٧٣	٣,٠١	٣,٠٥	٢,٠٠		
يناير ١٩٧٤	١١,٦٥	٩,٦٨	٩,٢١	٢٨,٨٠	٨٠,٤٤
أول يوليو ١٩٧٧	١٣,٦٦	٨,٦٧	١٢,١٦	٢٩,٠٦	٨١,٨٦
أول يونيو ١٩٧٩	١٨,٠٠	٩,٠٤	السعر – التكلفة	٢٨,٥٨	٩٤,٣٠
١٩٨٠	٢٨,٦٤	١٣,٢٦	"	٢٤,٥١	١١٨,٦٣
١٩٨١	٣٢,٥١	١٥,٥٥	"	٢٠,٢١	١١٤,٧١
١٩٨٤	٢٨,٢٠	١٤,٦٦	"	١٣,٩٢	٧٤,٤٩
١٩٨٦	١٣,٥٣	٥,٥٠	"	١٥,٤٦	٣١,٠٤
١٩٨٧	١٧,٧٣	٦,٢٥	"	١٥,٠٠	٣٤,٢٢
١٩٨٨	١٤,٢٤	٤,٧١	"	١٦,٦٦	٢٨,٦٤
١٩٩١	١٨,٦٢	٥,١٨	"	٢٠,٣٩	٣٨,٥٥
١٩٩٤-١٩٩٩	١٦,٨٥	٤,٨٦	"	٢٤,٠٣	٤٢,٦٢
٢٠٠٠	٢٧,٦٠	٧,٧٩	"	٢٥,٨٣	٧٣,٤٤
٢٠٠١	٢٣,١٢	٦,٥٨	"	٢٤,٥٩	٥٩,٠٥
٢٠٠٣	٢٨,١٠	٦,٥١	"	٢٤,٠٣	٥٧,١٠
٢٠٠٤	٣٦,٠٥	٧,٥٨	"	٢٦,٧٩	٧٤,١٢
٢٠٠٥	٥٠,٦٤	١٠,٤٢	"	٢٧,٧٤	١٠٥,٥٠
٢٠٠٦	٦١,٠٨	١٢,٢٢	"	٢٧,٧٨	١٢٣,٩١
٢٠٠٧	٦٩,٠٨	١٢,٦٢		٢٨,٦٦	١٣٢,٠٠

وكان مما تضمنته السياسات التى استخدمتها الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، إعادة تسليح إسرائيل وتزويدها بسلاح نووى؛ لتنشيط دورها كشوكة فى ظهر العرب وتفتيت قدراتهم على حماية الحقوق المشروعة التى اكتسبوها فى ظل حرب أكتوبر. وبذلك تدنت أسعار النفط الحقيقية، دون مستوى الـ ١٢ دولارًا، الذى تحقق فى ظل حرب أكتوبر، بينما كان ينبغى أن يرتفع هذا السعر الحقيقى بمعدل لا يقل عن ٢,٥% سنويًا فى المتوسط؛لكى يبلغ عام ٢٠٠٨ نحو ٢٦,٣٢ دولارًا بدولار ١٩٧٣، على أساس أن النفط سلعة استراتيجية يشتد الطلب عليها بصورة مطردة، ومن ثم تستحق ارتفاعا مناسبًا فى سعرها الحقيقى. (ينظر الجدول ٢). وبحسبة بسيطة، يمكن أن نتبين أن المكاسب التى حققتها الدول المستوردة للبترول (وأهمها المجموعة الغربية بقيادة الولايات المتحدة) وخسرتها دول أوبك، التى يمثل النفط العربى ثلاثة

(٢) كما أقرت الاتفاقية مبدأ زيادة ٢,٥ بالمائة سنويًّا كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة، يتسارع نضوبها بازدياد الطلب عليها؛ مما يجعلها تستحق هذه العلاوة التى تستمد جذورها من القانون الأمريكى، الذى كان يمنح شركات النفط إعفاءً ضرائبيًّا Depletion Allowance؛ لتشجيعها على الاستكشاف وإحلال احتياطيات جديدة محل ما ينضب منها. أما فى حالة الدول المصدرة للنفط، فإن تلك العلاوة الخاصة تستمد شرعيتها من الزيادة المطردة فى الطلب العالمى على النفط، والتى من مقتضاها تسارع نضوب احتياطياته التى لا تتجدد، ومن ثم ينبغى تعويض أصحاب النفط وأغلبها دول نامية تعيش على استهلاك موردها الرئيسى، وهو النفط، كما تساعدها هذه العلاوة على توسيع قاعدة الاحتياطيات بالاستثمار فى استكشاف وتنمية حقول جديدة؛ لتحل محل ما ينضب منها، وهو ما يصب فى صالح المستهلك.

(٣) كذلك أقرت اتفاقية جنيف الأولى التى أبرمت مع الشركات عام ١٩٧١ مبدأ تصحيح سعر النفط؛ تبعًا لما يطرأ على قيمة الدولار – الذى يستخدم لتسعير النفط – من تغيرات فى مواجهة عدد من العملات الرئيسية. وبمقتضاها زيدت الأسعار بنحو ٨,٥ بالمائة عقب تعويم وتخفيض قيمة الدولار فى ديسمبر ١٩٧١. كما أبرمت اتفاقية جنيف الثانية فى يونيو ١٩٧٣ عقب تخفيض قيمة الدولار، للمرة الثانية، حيث زيدت بمقتضاها الأسعار بنحو ١١,٩ بالمائة مع تصحيحها شهريًّا؛ تبعًا لتقلب العملات.

هذه هى المبادئ الثلاثة التى ينبغى اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمى للنفط؛ حفاظًا على قيمته الحقيقية، وتعويضًا عن سرعة نضوبه. ومع أن اتفاقيات طهران وجنيف لم تعد سارية، إلا أن المبادئ التى أقرتها عقب دورة مكثفة من التفاوض مع الشركات ما زالت تصلح أساسًا لتدرج السعر حفاظًا على قيمته الحقيقية.

وقد قامت أوبك بتقدير أثر عاملين من هذه العوامل الثلاثة، وهما: التضخم وانخفاض قيمة الدولار، فانتهى تقديرها إلى أن السعر الاسمى الذى بلغ فى ٢٠٠٥ نحو ٥٠,٦٤ دولارًا لم يتجاوز بعد استبعاد أثر التضخم، وانخفاض الدولار ١٠,٤١ دولارًا معبرًا عنه بدولار ١٩٧٣ الذى صححت خلاله الأسعار من ٣ دولارات إلى نحو ١٢ دولارًا. كذلك بلغ السعر الاسمى عام ٢٠٠٦ نحو ٦١,٠٨ دولارًا، بينما لم يتجاوز السعر الحقيقى بعد استبعاد أثر العاملين

المذكورين ١٢,٢٢ دولارًا معبرًا عنه بدولار ١٩٧٣. وفى عام ٢٠٠٧ بلغ السعر الاسمى ٦٩,٠٨ دولارًا، بينما لم يتجاوز السعر الحقيقى ١٢,٦٢ (الجدول ١).

ومما تقدم، يتضح ان السعر الحقيقى للنفط باستبعاد عاملى التضخم وانخفاض قيمة الدولار لم يعد يتجاوز خمس السعر الاسمى (٢٠ بالمائة من السعر الاسمى).

غير أن تقديرات أوبك لم تدخل أثر المبدأ الثانى، الذى أقرته اتفاقية طهران، وهو زيادة السعر بمعدل ٢,٥ بالمائة سنويًّا فى المتوسط؛ للتعويض عن النضوب المتسارع استجابة لمطالب مستهلكى النفط وضغطهم الشديد لزيادة الإنتاج، وأحدثها المطالبة العلنية للرئيس بوش ونائبه أثناء زيارة كل منهما لدول الخليج. لذلك، وتوصلاً لتقدير السعر الحقيقي للنفط بإعمال المبدأ الثانى، نبدأ بتصعيد السعر الأساسى، الذى صححت به أسعار النفط فى ظل انتصار أكتوبر، وهو ١١,٦٥ دولارًا بمعدل ٢,٥ بالمائة سنويًّا فى المتوسط عبر ٣٤ عامًا (١٩٧٤-٢٠٠٨). بذلك كان ينبغى ان يبلغ السعر الحقيقى، فى الوقت الحاضر، نحو ٢٦,٣٢ دولارًا للبرميل، معبرا عنه بدولارات ١٩٧٣. وإذ لا يتجاوز السعر الحقيقى خمس السعر الاسمى باستخدام المبدأين الأول والثالث كما أوضحنا، فإن السعر الاسمى الذى كان ينبغى ان يصل إليه سعر النفط فى عام ٢٠٠٨ لايقل عن ١٤٤ دولارًا لبرميل من نفط أوبك، ويمكن ان يتجاوز هذا المستوى بالنسبة للنفط الأمريكى، الذى يتمتع بجودة تفوق متوسط نفوط أوبك.

لذلك، وتوصلا لتقدير السعر الحقيقي للنفط بإعمال المبدأ الثانى، نبدأ بتصعيد السعر الأساسى، الذى صححت به أسعار النفط فى ظل انتصار اكتوبر وهو ١١,٦٥ دولارًا بمعدل ٢,٥ بالمائة سنويًّا فى المتوسط عبر ٣٤ عامًا (١٩٧٤-٢٠٠٨). بذلك كان ينبغى ان يبلغ السعر الحقيقى فى الوقت الحاضر نحو ٢٦,٣٢ دولارًا للبرميل، معبرًا عنه بدولارا ١٩٧٣. وإذ لا يتجاوز السعر الحقيقى خمس السعر الاسمى باستخدام المبدأين الأول والثالث كما أوضحنا، فإن السعر الاسمى الذى كان ينبغى أن يصل إليه سعر النفط فى عام ٢٠٠٨ لا يقل عن ١٤٤ دولارًا لبرميل من نفط أوبك، ويمكن أن يتجاوز هذا المستوى بالنسبة للنفط الأمريكى، الذى يتمتع بجودة تفوق متوسط نفوط أوبك.

٢٠٠٥ نحو ٤٧٩ مليار دولار، بينما لا تتجاوز ١٠٥ مليارات دولار ثابت القيمة عند ١٩٧٣. كذلك تقدر تلك الحصيلة عام ٢٠٠٧ بنحو ٦١٩ مليار دولار، بينما لا تتجاوز ١٣٢ مليار دولار ثابت القيمة.

هذا كله بافتراض ثبات السعر الحقيقى على امتداد ٣٤ عامًا (١٩٧٤-٢٠٠٨) عند ١١,٦٥ دولارا، الذى تحقق عام ١٩٧٣. أما إذا أدخلنا العلاوة الخاصة، التى يستحقها النفط مقابل نضوبه، والتى أقرتها بمعدل ٢,٥% سنويًا اتفاقية طهران عام ١٩٧١، فإن تدرج السعر بهذا المعدل على مدى الفترة المذكورة ينتهى فى عام ٢٠٠٨ بما سبق تقديره، وهو ٢٦,٣٢ دولارا ثابت القيمة عند ١٩٧٣ وهو ما يعادل اسميًا ١٤٤ دولارًا فى عام ٢٠٠٨. وعندئذ يتضح الحجم الحقيقى للخسائر التى تكبدتها أوبك نتيجة للسياسة الغربيةْ التى نجحت فى خفض السعر الى أدنى مستوياته باستخدام السياسات، التى شرحنا بعض معالمها (جدول ٢).

جدول (٣): حجم حصيلة الصادرات النفطية؛ وفقًا لدراسة EIA

(لوحدة = مليارات دولار ثابت القيمة عند مستواه عام ٢٠٠٥).

الدولة	١٩٨٠	١٩٨٨	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٧
الدول العربية أعضاء أوبك					
السعودية	٢١١,٧	٣٩,٧	١١٥,٦	١٥٦,٩	١٩٤,٣
الإمارات	٣٨,٢	١٠,٩	٣٠,٢	٤٤,٢	٦٣,٠
الكويت	٣٨,٠	٩,١	٢٧,٤	٤٠,٤	٥٤,٩
قطر	١٠,٩	٣,٩	١٣,٥	١٩,٥	٢٥,٨
العراق	٥٤,٨	٧,٦	١٨,٢	٢٣,٨	٣٧,٥
الجزائر	٢٦,١	٦,٤	٢٢,٧	٣٦,٧	٥٠,٤
ليبيا	٤٥,١	٦,٧	١٨,٢	٢٧,٩	٤٠,٦
جملة	٤٢٤,٨	٨٤,٣	٢٤٥,٨	٣٤٩,٤	٤٦٦,٥
بقية أعضاء أوبك					
ايران	٢٦,٦	١١,٩	٣٢,٢	٤٨,٠	٥٧,١
نيجيريا	٤٨,٤	٩,٩	٢٩,٨	٤٧,٢	٥٥,٥
فنزويلا	٣٦,٨	١٣,٥	٢٩,٨	٣٧,١	٤٤,٢
اندونيسيا	٣٠,١	٣,٥	٠,٦	- ٢,٥	- ٤,٢
اجمالى أوبك	٥٦٦,٦	١٢٣,٢	٣٣٨,٣	٤٧٩,٣	٦١٩,٠

والخلاصة، أن محاولة EIA تضخيم عائدات أوبك باستخدام دولارات هبطت قيمتها فى مواجهة العملات الرئيسية وبعامل التضخم على مدى ثلث قرن، مع إغفال الزيادة التى طرأت على حجم صادرات أوبك النفطية، قد

يوحى بأن دول أوبك قد انضمت إلى مجموعة الدول الصناعية الغربية، وصارت مطالبة بالعمل على خفض أسعارها، مع أن تلك الأسعار قد تدنت فى صورتها الحقيقية إلى أقل من ٥ خمسة دولارات فى المتوسط، خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٣، كما ذكرنا.

سابعاً: النضوب المبكر للنفط وتركز إنتاجه فى دول محدودة

بلغ استهلاك العالم من النفط عام ٢٠٠٨ نحو ٨٥ مليون برميل يوميًّا (ب/ى) تمثل نحو ٣٥% من الاستهلاك العالمى من الطاقة بمختلف مصادرها. ويعتمد مستهلكو النفط على استيراد نحو ٥٥ مليون (ب/ى) وهو ما يعادل ٦٥% من الاستهلاك النفطى.

أما إنتاج النفط العربى، فقد بلغ عام ٢٠٠٨ نحو ٢٦,٣ مليون (ب/ى) أستهلك منها محليا نحو ٥,٤ مليون (ب/ى)، وساهم الباقى (٢١ مليون ب/ى) بنحو ٣٨% من الصادرات العالمية للنفط.

بذلك صار العالم يعتمد على النفط العربى؛ لمواجهة نحو ربع استهلاكه من النفط (٢٥%). ويتوقع ان يرتفع اعتماد العالم على الاستيراد عمومًا (جدول ٤) كلما قارب النفط على النضوب، وتركزت موارده فى عدد قليل من الدول المنتجة المصدرة، وأهمها ٦ دول منها خمس فى الخليج، وهى: السعودية والعراق والامارات والكويت وايران، ثم فنزويلا. وتبدو أهمية الدول العربية المنتجة للنفط فى أنها تضم نحو ٥٤% من الاحتياطيات العالمية للنفط (٤٩% فى الخليج و٥% فى شمال أفريقيا). وبإضافة نحو ١١% فى إيران ونحو ٨% فى فنزويلا يبلغ ما تسيطر عليه تلك المجموعة نحو ثلاثة أرباع الاحتياطيات العالمية (٧٣%).

جدول (٤): ارتفاع درجة الاعتماد على استيراد النفط فى أهم الدول المستوردة (الوحدة نسبة مئوية من الاستهلاك المحلى).

الدولة او المنطقة	٢٠٠٤	٢٠١٥	٢٠٣٠
الدول الصناعية أعضاء OECD	٥٦	٦٢	٦٥
الولايات المتحدة	٦٤	٦٩	٧٤
أوروبا	٥٨	٧٥	٨٠
اليابان	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الصين	٤٦	٦٣	٧٧
الهند	٦٩	٧٧	٨٧

بذلك يبدو ان أمر تنسيق الانتاج وتسعيره، وهو حق مشروع لأصحاب النفط، سوف يصبح أكثر سهولة وأقرب لخدمة شعوب الدول المنتجة للنفط،

التى تعيش على استهلاك مصدرها الوحيد الناضب. غير أن ذلك الحق يمكن، من ناحية أخرى، أن يتعرض لما تمارسه الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، من ضغوط متنوعة لمصادرته، والسيطرة على الإنتاج والتسعير بما يتوافق مع مصالحها. فهل تستطيع تلك المجموعة الإنتاجية المصدرة مقاومة هذا الضغط، والحفاظ على حقوقها المشروعة فى ثروتها النفطية؟

هذه هو الصورة العامة لحالة النفط فى الإطار العالمى للطاقة، ويصبح السؤال الجوهرى: من الذى سيقود مسيرة إنتاجه، وتسعيره فى الأسواق العالمية فى ظل مؤشرات، تؤكد أن النفط قد بدأ بالفعل رحلة النضوب النهائى إلى غير عودة؟

ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة، أهمها: هل تتجه السياسة النفطية نحو التوسع فى الإنتاج وخفض الأسعار، أم نحو الحفاظ على حجم رشيد للإنتاج يساند سعرًا يعبر عن القيمة الحقيقية لمورد طبيعى ناضب، تعيش على عوائده شعوب نامية، تحتاج لإحلال مصادر بديلة للدخل تؤمن مستقبلها بعد نضوبه الذى صار وشيكًا؟

ومن تلك الأسئلة أيضًا: هل نحن مقبلون على فائض أم على عجز فى العرض العالمى للنفط؟ وإذا كان العجز هو الأرجح، فكيف يعالج؟ هل سيدرك المنتجون والمستهلكون أن النفط فى طريقه إلى النضوب النهائى، فيحسنون استخدام ما تبقى دون مقاومة لدور الثمن فى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، أم أن ضغط الدول الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، سوف يزداد بغية استنزاف بقية النفط فى أقل فترة زمنية وبأدنى الأسعار؟

وكنت قد عارضت الادعاءات التى تروجها الدول الصناعية الغربية؛ بقصد إيهام منتجى النفط أن احتياطياته متوافرة بغزارة لزمن ممتد؛ مما يدعو للحذر فى رفع أسعاره خشية انصراف المستهلكين عنه، ومن ثم يصبح النفط سلعة بائرة. وعبرت عن اعتراضى وأسانيده فى عديد من المؤتمرات والدراسات المنشورة، وأذكر منها كأمثلة: الندوة التى عقدت فى بيروت، خلال أكتوبر ٢٠٠٠، واشترك فى تنظيمها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية والإسكوا، وندوة "**ما بعد النفط**" التى نظمها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، نوفمبر ٢٠٠١، وتقرير "**الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية**" الذى أصدرته دار الأهرام عن عام ٢٠٠٥.

ويتركز الخلاف بين من يتوقع استمرار الوفرة النفطية عبر المستقبل المنظور، ومن ثم يروج لانخفاض الأسعار أو ارتفاعها بمعدلات بطيئة، وبين من يتوقع اقتراب الإنتاج من ذروته لكى يتجه للنضوب الطبيعى، ومن ثم تزداد الإمدادات النفطية ندرة، فترتفع أسعار النفط معبرة عن الواقع، الذى تحاول الدول الغربية إنكاره خدمة لمصالحها.

ويعتمد من يساند الوفرة النفطية وتدنى الأسعار على أن كلفة التنقيب والإنتاج تتجه إلى الانخفاض نتيجة للتحسينات التقنية، ومن ثم يمكن التوسع فى إنتاج الحقول ذات التكلفة المرتفعة. وفى رأينا أن هذه المقولة وإن صدقت بالنسبة للمدى القصير وفى حقول تم اكتشافها بالفعل، إلا أنها لا تصلح بالنسبة للمدى الطويل، وهو موضوعنا، لأسباب، أهمها: أن النتائج النهائية لتلك التحسينات التقنية لم تنجح فى زيادة الاحتياطيات المكتشفة؛ إذ لم يعد فى الإمكان العثور على حقول عملاقة من نوع حقول الخليج العربى. ومن ذلك أن متوسط حجم النفط المكتشف عالميا انخفض من ٧٠ مليار برميل سنويًّا خلال الستينيات، عندما ركزت الشركات جهودها فى الشرق الأوسط، إلى ٢٠ مليار برميل خلال التسعينيات، وهو ما لا يكفى لتعويض ما ينضب بالإنتاج؛ إذ يغطى فقط نحو ٥٥ مليون (ب/ى) بينما يبلغ الاستهلاك العالمى فى الوقت الحاضر ٨٥ مليون (ب/ى)، مع توقع الازدياد المطرد.

ويؤكد خبراء جيولوجيا النفط العالميون أن العالم لم يتمكن من تعويض ما استخرج من النفط على مدى السنوات العشرين الماضية. ومن ذلك، كما يوضح تقرير لمجموعة IHS Energy Group أن اثنتى عشر دولة مسئولة عن إنتاج ثلث الإنتاج العالمى من النفط لم تستطع، خلال السنوات العشر ١٩٩٢-٢٠٠١؛ تعويض ما نضب من احتياطياتها إلا بنسب ضئيلة. بل إن أهم الدول المنتجة وهى روسيا والمكسيك والنرويج وبريطانيا تراوح معدل التعويض فيها بين ١٥% و ٣١%.

وتؤكد دراسة للوكالة الدولية للطاقة IEA، نشرت فى اكتوبر ٢٠٠٤، أن حجم الاكتشافات النفطية خلال السنوات العشر الأخيرة لم يتجاوز نصف ما قام العالم باستهلاكه من النفط خلال الفترة نفسها.

كما تأتى بيانات المساحة الجيولوجية الامريكية (USGS) عام ٢٠٠٢ لتضفى قدرًا كبيرًا من الشك على حجم الاحتياطيات النفطية العالمية؛ إذ تقدرها بنحو ٩٥٩ مليار برميل بنقص ١١% عن التقديرات المعلنة. كما تقدر احتياطيات أوبك بنحو ٦١٢ مليار برميل، وهو ما يقل بنحو ٣٠% عما هو شائع ومنشور.

وتأتى أحدث الأدلة فيما أعلنتــه الوكالــة الدوليــة للطاقــة (IEA) يــوم ٢٠٠٩/٨/٣ أن الإنتاج العالمى من النفط سوف يبلغ ذروته بحلول ٢٠٢٠؛ لكى يبدأ رحلة النضوب النهائى. وفى أول دراسة من نوعها تجريها الوكالة علــى ٨٠٠ حقل نفطى كبير تغطى ثلاثة أرباع الانتاج العالمى[٣]، تكــشفت الحقيقــة المفزعة: وهى أن كثيرًا من الحقول الكبرى، متضمنة أكبر ٢٠ حقلاً، والتــى بلغ إنتاجها عام ٢٠٠٧ نحو ١٩,٢ مليــون (ب/ى) (أى نحــو ربــع الإنتــاج العالمى)، قد تخطت بالفعل نقطة الذروة. كذلك تبين الدراسة أن معدل انخفاض الإنتاج فى الحقول التى بدأت فى النضوب يقدر الآن بنحو ٦,٧% سنويًا فــى المتوسط، بينما كان لا يتعدى ٣,٧% عند تقديره عام ٢٠٠٧، وهو ما تعتــرف الوكالة بخطأ تقديرها السابق. يضاف إلى ذلك تباطؤ الاستثمار العالمى الموجه لتوسيع القدرة الانتاجية للنفط، وهو ما يهدد بوقوع أزمة نفطية تعرقل تعــافى الاقتصاد العالمى.

وإذ تركز الوكالة على منطقة الشرق الأوسط، التى يقدر نصيبها من السوق العالمية للنفط بنحو ٤٠%، فإنها ترى أن سيطرة عدد قليل من الدول النفطيــة على الاحتياطيات النفطية سوف يحكم قبضتها على تدفق الإمــدادات، ويهــدد بوقوع أزمة نفطية ترفع الأسعار بعد ٢٠١٠. وتنصح الوكالة أعــضاءها مــن الدول الغربية بالاستعداد لليوم، الذى يفارقنا فيه النفط إلى الأبد، وهو ليس بعيدًا، وأن هذا التحول سوف يتطلب إنفاق أموال وجهود طائلة. وممــا يعــزز هــذا الرأى، كما ترى الوكالة، أن إنتاج النفط فى الدول غير الأعضاء فى أوبك قــد تخطى بالفعل ذروته، وأن الطلب العالمى المتزايد على النفط ســوف يتجــاوز العرض؛ مما يؤكد اتجاه السعر إلى الارتفاع.

وترى الوكالة أيضًا أن الطلب العالمى، حتى لو بقى ثابتًــا عنــد مــستواه الحالى، فإن العالم سوف يحتاج لما يعادل من احتياطيات النفط الجديدة أربعــة أمثال ما لدى السعودية[٤]، كما يحتاج لما يعادل ٦ أمثالها فــى حالــة مواجهــة الزيادة المتوقعة فى الطلب من الآن، حتى عام ٢٠٣٠.

كما تحذر الوكالة من اللجوء إلى رمال القار Tar sands، التى توجد بوفرة فى كندا؛ اذ يتطلب استغلالها تكلفة باهظة، بالإضافة إلى ما يتخلف عنها مــن ملوثات مدمرة للبيئة.

[٣] تضمنت تلك الحقول ٥٤ حقلا فائق القدرة و٢٦٣ حقلا عملاقا و٢٨٥ حقلا كبيرًا.

[٤] ويقدر احتياطى السعودية فى نهاية ٢٠٠٨ بنحو ٢٦٤ مليار برميل، أو ما يعادل ٢١% من الاحتياطى العالمى المنشور.

كذلك تذكر الوكالة الدولية للطاقة أن النفط التقليدى لا يزال الأقل تكلفة؛ إذ تقدر تكلفته فى المتوسط (دون الأتاوات والضرائب) بنحو ٣٠ دولارًا للبرميل بدولار ثابت القيمة عند ٢٠٠٨. أما السوائل النفطية المستخلصة من مصادر غير تقليدية، ومنها الطفل الزيتى Oil shale ورمال القار Tar sands، والزيت التقليدى المنتج بوسائل الاستخلاص المتقدمة EOR، فتتراوح نفقتها بين ٣٠-٨٠ دولارًا للبرميل. وترتفع التكلفة إلى مستوى ٥٠-١١٠ دولارات فى استخلاص السوائل النفطية من الفحم ومن الغاز الطبيعى Gas-to-liquids (GTLs) (ومما يذكر أن قطر تقود العالم فى مشروعات GTL، رغم ارتفاع تكلفتها) وكما يتضح فى ضوء تلك المؤشرات، لا يتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية للنفط، خلال المستقبل المنظور، إلا فى عدد محدود من الدول، يأتى فى مقدمتها، كما ذكرنا، خمس من دول الخليج العربى، وهى: السعودية وايران والعراق والكويت والإمارات، ثم فنزويلا.

ويبين الجدول (٥) تقديرات هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA لسيناريو متوسط لانتاج السوائل النفطية التقليدية وغير التقليدية، بما فى ذلك سوائل الغاز الطبيعى، التى يتعاظم إنتاجها فى دول، مثل قطر والجزائر، وتضاف إلى إنتاجها النفطى لتحسين جودته.

جدول (٥): التقديرات التى أعدت، قبل وبعد ٢٠٠٨ لنمو إنتاج النفط

(الوحدة = مليون برميل/يوميًا).

الدولة أو المنطقة	١٩٩٠	٢٠٠٧	٢٠٢٠		٢٠٣٠		٢٠٣٠ (%)	
			قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
السعودية	٨,٦	١٠,٤	١٤,٥	١١,٠	١٧,١	١٢,٠	١٣,٩	١١,٣
العراق	٢,٢	٢,٢	٤,٣	٤,٢	٥,٦	٥,٠	٤,٥	٤,٧
الإمارات	٢,٥	٢,٩	٣,٩	٢,٩	٤,٦	٢,٩	٣,٧	٢,٧
الكويت	١,٧	٢,٦	٣,٨	٢,٦	٤,٥	٢,٩	٣,٦	٢,٧
إيران	٣,٢	٤,٤	٣,٩	٣,٨	٤,٣	٤,٢	٣,٥	٣,٩
إجمالى الدول الخليجية الخمس	١٨,٢	٢٢,٥	٣٠,٤	٢٤,٥	٣٦,١	٢٧,٠	٢٩,٣	٢٥,٣
قطر	٠,٥	١,٢	٢,٥	٢,١	٠,٨	٢,٥	٠,٦	٢,٣
ليبيا	١,٥	١,٨	١,٩	١,٥	١,٨	١,٥	١,٥	١,٤
الجزائر	١,٣	٢,٠	١,٩	٢,٨	١,٨	٢,٨	١,٥	٢,٦
الدول العربية أعضاء أوبك[٥] +إيران	٢١,٥	٢٧,٥	٣٦,٧	٣٠,٩	٤٠,٥	٣٣,٨	٣٢,٨	٣١,٧

[٥] أهم الدول العربية غير الأعضاء فى أوبك: عمان واليمن والبحرين ومصر وسوريا والسودان، ولكن لا يتوقع أن يلعب أى منها دورًا مهمًا فى مجال تصدير النفط، خلال المستقبل المنظور.

(يتبع):

الدولـــــة أو المنطقـــة	١٩٩٠	٢٠٠٧	٢٠٢٠		٢٠٣٠		٢٠٣٠ (%)	
			قبل	بعد	قبل	بعد	قبل	بعد
فنزويلا	٢,٤	٢,٦	٥,٠	٢,٨	٥,٩	٣,٤	٤,٨	٣,٢
نيجيريا	١,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٣	٣,٢	٣,٤	٢,٦	٣,٢
إندونيسيا	١,٥	١,٠	١,٣	٠٠	١,١	٠٠	٠,٩	٠٠
إجمالى أوبك[٦] قبل أنجولا وأكوادور	٢٧,٢	٣٣,٥	٤٥,٧	٣٧,٠	٥٠,٧	٤٠,٦	٤١,١	٣٨,١
أنجولا	٠,٥	١,٨		٢,٤	٢,٧	٢,٧		٢,٥
أكوادور	٠,٣	٠,٥		٠,٤	٠,٤	٠,٤		٠,٤
إجمالى أوبك بعد أنجولا وأكوادور	٢٨,٠	٣٥,٨	٤٥,٧	٣٩,٨	٥٣,٨	٤٣,٧	٤٣,٦	٤١,٠
روسيا (منطقة تصدير)	١١,٧	١٠,٠	١٠,٩	١٠,٩	١١,٦	١١,٨	٩,٤	١١,١
دول بحر قزوين (منطقة تصدير)	٠٠	٢,٠	٥,٢	٤,١	٧,٥	٤,٦	٦,١	٤,٣
إنتاج أهم مناطق التصدير	٣٩,٧	٤٧,٨	٦١,٨	٥٤,٨	٦٩,٨	٦٠,١	٥٦,٦	٥٦,٣
الولايات المتحـــدة	٩,٧	٦,٩	١٠,٤	١١,٣	١٠,٤	١٢,٧	٨,٤	١١,٩
أوروبا وبحـــــر الشـــمال	٤,٠	٤,٥	٥,١	٣,٦	٤,٣	٣,٥	٣,٥	٣,٣
باقية العـــالم	١٦,١	٢٢,٣	٣٠,٣	٢٦,٢	٣٨,٨	٣٠,٣	٣١,٥	٢٨,٤
إجمالى العـــالم	٦٩,٥	٨١,٥	١٠٧,٦	٩٥,٩	١٢٣,٣	١٠٦,٦	١٠٠	١٠٠

ومن الجدول يتبين ان توقعات EIA اختلفت قبل وقـــوع الأزمـــة الماليـــة الاقتصادية عام ٢٠٠٨ عما تبين، بعد بداية ظهور مؤشرات النضوب المبكـــر للنفط؛ اذ قامت الهيئة بخفضها عما كان متوقعًا من قبل، وهو ما يبدو أنه أقرب للواقع وأقل تفاؤلاً؛ مما كانت تتبناه الهيئة قبل ظهور الاتجاهات الجديدة. وإلى جانب السيناريو المتوسط، يوجد عدد من السيناريوهات، التـــى تتفـــاوت فيهـــا مستويات النمو الاقتصادى المتوقع، كما تتفاوت فيها مستويات الأسعار المتوقعة خلال سنوات السيناريو. وتختلف فى كل منها توقعـــات إنتـــاج الـــنفط وفقًـــا للافتراضات التى تتبناها الهيئة، وسوف نناقش بعضها فيما بعد. وعلـــى أيـــة حال، فإن أكثر التوقعات المستقبلية لا تعـــدو أن تكـــون تخمينـــات مدروســـة "Informed guess" قد تتحقق أو لا تتحقق؛ وفقا لما يتحقق مـــن الافتراضـــات، التى بنيت عليها.

ومع أن التقديرات الأحدث لهيئة EIA قد خفضت القدرة الإنتاجية العالمية للنفط من نحو ١٠٨ ملايين (ب/ى) الى ٩٦ مليون (ب/ى) عام ٢٠٢٠، ومـــن

[٦] قبل انضمام أكوادور وجابون، اللتين انفصلتا عن أوبك، ثم عادتا إليها مؤخرًا.

نحو ١٢٣ مليون (ب/ى) الى ١٠٧ ملايين (ب/ى) عام ٢٠٣٠ وهو ما يعادل ١٤% فى العام الأخير، إلا أن ذلك التخفيض لا يؤثر على درجة تركز الإنتاج فى الدول المصدرة للنفط. فالدول العربية، مع إيران، ما زالت تحتفظ فى عـام ٢٠٣٠ بنحو ٣٢% من الانتاج العالمى للنفط قبل وبعد خفض التقديرات. كذلك يقدر نصيب أوبك بعد الخفض بنحو ٤١%، ولم تفقد غير نقطتـين مئـويتين. وبإضافة روسيا ودول بحر قزوين، وهى دول مصدرة للنفط، لدول أوبك تبقى درجة التركز فى الإنتاج كما هى قبل وبعد الخفض، عند ٥٦%.

جدول (٦): سيناريو متوسط لتقديرات الاستهلاك العالمى من النفط
(الوحدة = مليون برميل يوميا).

المنطقة	٢٠٠٦	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٣٠(%)
الولايات المتحدة	٢٠,٧	٢٠,٢	٢١,٧	٢٠,٤
كندا والمكسيك	٤,٤	٤,٢	٤,٦	٤,٣
أوروبا أعضاء OECD	١٥,٧	١٤,٩	١٥,٠	١٤,١
اليابان	٥,٢	٥,٠	٤,٧	٤,٤
كوريا الجنوبية	٢,٢	٢,٦	٢,٨	٢,٦
استراليا ونيوزيلندا	١,١	١,٢	١,٣	١,٢
جملة الدول الغربية OECD	٤٩,٢	٤٨,١	٥٠,٠	٤٦,٩
الصين	٧,٢	١٢,١	١٥,٣	١٤,٤
الهند	٢,٧	٣,٩	٤,٧	٤,٤
روسيا	٢,٨	٢,٩	٢,٧	٢,٥
الشرق الاوسط	٦,١	٧,٩	٩,٤	٨,٨
افريقيا	٣,٠	٣,٧	٣,٩	٣,٧
امريكا الجنوبية ووسطها	٥,٧	٦,٨	٧,٦	٧,١
باقى العالم	٨,٣	١٠,٥	١٣,٠	١٢,٢
جملة الاستهلاك العالمى	٨٥,٠	٩٥,٩	١٠٦,٦	١٠٠

أما الاستهلاك العالمى من النفط، فيتوقع أن يرتفع من نحـو ٨٦ مليـون (ب/ى) فى الوقت الحاضر الى ما تسمح به القدرة الانتاجية للنفط. ويوضـح الجدول (٦) تقديرات هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA لسيناريو متوسـط للاستهلاك العالمى من النفط، فى ضوء التقديرات المخفـضة (بعـد ٢٠٠٨) لإمكانيات إنتاج النفط عبر المستقبل المنظور.

ومما تجدر ملاحظته فى الجدول (٦) أن انخفاض استهلاك النفط لا يعبر عن حجم الاستهلاك المحلى من الطاقة فى بعض الدول مثل روسيا، التى تعتمد بالأساس على الغاز الطبيعى، الذى يبلغ نصيبها من احتياطياته العالمية نحـو

٢٤%. كذلك يلاحظ النمو المتسارع فى استهلاك الصين من النفط، رغم اعتمادها الكبير على مواردها الغزيرة من الفحم، وهو ما يعكس توقعات نمو الاقتصاد الصينى المتسارع. أما الشرق الأوسط، فيفسر نمو استهلاكه من النفط جزئيًا بنمو وسائل النقل بمختلف أنواعها.

وفى جميع الأحوال، فإن الندرة المتزايدة فى العرض العالمى لابد أن تنعكس فى رفع الأسعار كما أوضحنا فيما سبق، كما تنعكس فى انكماش الطلب وازدياد درجة الاعتماد على الاستيراد، وفقًا لما يتضح من الجدول (٤) الذى وفقنا أرقامه من مصادر مختلفة.

فى ضوء ما تقدم، يمكن الآن فهم محاولات الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، فرض الحراسة والوصاية – طوعًا أو غصبًا – على نفط الخليج العربى، الذى يضم نحو ثلثى احتياطيات النفط العالمية، ويتوقع أن لا تقل مساهمته عن نصف الصادرات النفطية العالمية بحلول ٢٠٣٠. كذلك يمكن فهم ما تمثله إسرائيل بالنسبة للمصالح الغربية فى المنطقة؛ اذ طالما بقيت شوكتها مغروسة فى ظهر العرب، فإن جهودهم ستبقى مشتتة فى حلقة مفرغة إلى أن يتم جفاف المنابع النفطية، وتعود بعدها الصقور الاسرائيلية إلى أوكارها فى أوروبا والولايات المتحدة.

ثامناً: سيناريوهات الغرب المعدَة للنفط العربى

تستهدف توجهات الهيئات البحثية الغربية – كما قدمنا – تحميل أوبك مسئولية المنتج المكمل للنفط Residual producer، بحيث تقوم بسد الفجوة بين ما يتحقق من الإنتاج خارجها، والاحتياجات العالمية المتزايدة من النفط، وبالأسعار التى تلائم مصالح الدول الصناعية الغربية.

ومن جانب آخر، تحاول الدراسات الغربية إلقاء مسئولية الأزمة المتوقعة خلال المستقبل المنظور على كاهل الدول النامية، وبخاصة الاقتصادات الصاعدة Emerging economies مثل الصين ودول جنوب شرق آسيا، التى يتزايد اعتمادها على النفط لمواجهة نموها الاقتصادى المرتفع. ومن ذلك إشارتها إلى أن الصين قد انفردت بنصيب الأسد فى قفزة الاستهلاك العالمى من النفط خلال عامى ٢٠٠٤–٢٠٠٥؛ مما دفع الأسعار من ٢٨ دولارًا عام ٢٠٠٣ إلى ٣٦ عام ٢٠٠٤، وإلى ٥٠ عام ٢٠٠٥، وإلى ٦١ فى ٢٠٠٦، بينما

الواقع أن استهلاك الصين من النفط لم يتجاوز ٧ مليون (ب/ى) عام ٢٠٠٥ غطى الإنتاج المحلى أكثر من نصفها، ولم تتجاوز وارداتها ٣,٣ مليون (ب/ى) استغرق نموها عدة سنوات، ولم يتجاوز النمو السنوى بضع مئات الآلاف يوميًّا. هذا على حين بلغت واردات الولايات المتحدة فى العام المذكور نحو ١٣,٥ مليون (ب/ى)، وهو ما يمثل ٢٧% من الواردات العالمية.

أما الأسباب الحقيقية لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، أو بالأحرى تصحيحها من كبوتها، التى تدنت فى صورتها الحقيقية إلى أقل من ٥ دولارات (بدولار ثابت القيمة عند ١٩٧٣)، فإنها ترجع أساسًا إلى تقلص القدرة الإنتاجية الاحتياطية (التى كانت مغلقة بحكم الضغط الغربى على أوبك)، كما ترجع إلى عجز الاستثمار اللازم لتوسيع القدرة الإنتاجية للنفط؛ نتيجة لتدهور الأسعار. وكانت قفزة الطلب خلال الفترة المذكورة بنحو ٧ ملايين (ب/ى) أكبر من أن تغطيها القدرة الإنتاجية الاحتياطية Spare capacity، التى تقلصت إلى أقل من ٢ مليون (ب/ى)، يقع أغلبها فى السعودية، وتمثل نفطًا ثقيلاً أو متوسط الكثافة وهو ما يتضاءل عليه الطلب لأسباب بيئية وفنية.

أما بالنسبة للمستقبل المنظور، فإن الدراسات الغربية تحاول تحميل الصين وبقية الدول النامية مسئولية اختلال التوازن بين العرض والطلب على النفط، وذلك على خلفية النمو المتوقع فى نصيب الفرد من استهلاك النفط، والذى يبلغ فى الوقت الحاضر نحو ٢٥ برميلاً سنويًّا فى الولايات المتحدة، ويتراوح فى أوروبا بين ١٠ و١٨ برميلاً، بينما ينخفض فى الصين إلى برميلين، وفى الهند إلى ٠,٩ برميل، ويبلغ متوسطه العالمى ٤,٦ برميل.

ومن ذلك أن بعض الدراسات الغربية تفترض أن الصين سوف تحافظ على ٧% سنويًّا كمتوسط لمعدل النمو الاقتصادى؛ بحيث يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى GDP إلى ٣٠٠٠ دولار بحلول ٢٠٢٠. وفى تلك الحالة فإن نصيب الفرد من استهلاك النفط سوف يرتفع من ٢ إلى ٦ براميل سنويًّا، وهو ما يترجم إلى ارتفاع الاستهلاك الصينى من النفط من نحو ٧ ملايين (ب/ى) عام ٢٠٠٥ إلى ٢٥ مليون (ب/ى) بحلول ٢٠٢٠. وبمثل ذلك سيكون الحال فى بقية الدول النامية على تفاوت فى معدلات النمو.

وتقدم بعض الدراسات الغربية ثلاثة سيناريوهات لتأثير النمو الاقتصادى العالمى على نمو الطلب العالمى على النفط، خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٣٠، كما يوضحها الجدول (٧).

جدول (٧): سيناريوهات الطلب العالمى على النفط، خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٣٠.

نمـــو اقتصادى	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى GDP	معدل نمو الطلب العالمى على النفط	الطلب العالمى عام ٢٠٢٠ مليون (ب/ى)	الطلب العالمى عام ٢٠٣٠ مليون (ب/ى)	المرونة الدخلية للطلب
مرتفع	٤,٦	٢,٠	١١٣,٤	١٣٧	٠,٤٤
متوسط	٣,٨	١,٤	١٠٤,١	١١٨	٠,٣٧
منخفض	٣,١	٠,٩	٩٦,٢	١٠٣	٠,٢٩

ويبدو هذا الأثر فى وجود ارتباط موجب بين معدل النمـو الاقتـصادى، ومعدل نمو الطلب العالمى على النفط، وهو ما يعرف اصـطلاحًا "بالمرونـة الدخلية للطلب على النفط" Income elasticity of oil demand، كما يتم حـسابها بقسمة معدل النمو فى الطلب على معدل النمو فى الدخل، عبر فتـرة زمنيـة معينة. وتثير هذه المرونة كثيرًا من القضايا، من أهمها: ترشيد استخدام الـنفط ورفع كفاءته بحيث يمكن أداء الخدمات نفسها المستهلكة للنفط باستخدام كميات أقل. وكلما انخفض رقم المرونة، دل على تحسن كفاءة استخدام النفط، والعكس صحيح. وقد حقق العالم – وبخاصة الدول الصناعية الغربية – نجاحًا كبيرًا فى هذا المجال عقب تصحيح الأسعار فى ظل حرب أكتوبر ١٩٧٣.

كذلك تقدم بعض الدراسات توقعاتها لتأثير سعر النفط على نمـو القـدرة الإنتاجية للنفط، داخل وخارج أوبك، خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٣٠ معبرًا عنه فى ثلاثة سيناريوهات.

وتفترض تلك الدراسات أن ارتفاع السعر يؤدى إلى انكماش الطلب العالمى على النفط، ومن ثم يتقلص الإنتاج العالمى باعتباره استجابة للطلب عنـد كـل سعر على سلم الأسعار. ولكن السيناريو يجانبه الصواب عندما يفصل بين أوبك وبين غيرها من منتجى النفط؛ إذ يفترض أن منتجى النفط غير الأعضاء فـى أوبك يستجيبون لحركة السعر، وفقًا لقانون العرض والطلب، فيرتفع إنتاجهم مع ارتفاع السعر وينخفض مع انخفاضه. وحتى إذا تقلص إنتاجهم نتيجة لـتقلص الطلب العالمى، فإنه يتقلص بمعدل طفيف، اعتمادًا على أن إنتاج أوبك سـوف يتحمل الجانب الأكبر من تقلص الطلب العالمى. أما أوبك، فإنها تقوم بخفـض إنتاجها بمعدلات كبيرة، كلما ارتفع السعر وتقلص الطلـب العـالمى، وذلـك لافتراض قيامها بدور المنتج المكمل Residual producer. كما تقوم أوبك بزيادة الإنتاج كلما انخفض السعر وارتفع الطلب، وهو ما يجعل أداء أوبـك مناقـضًا لقانون العرض والطلب.

وهكذا لا يخفى ما تستهدفه توجهات الهيئات البحثية الغربية من محاولة تشجيع أوبك على الالتزام بسياسة سعرية منخفضة وسياسة إنتاجية توسعية؛ وبافتراض أن المستقبل يحمل تصادمًا بين مصالحها ومصالح مصدرى النفط من غير أعضائها.

جدول (٨): سيناريوهات الطلب العالمى على النفط نتيجة لتغيرات سعره خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٣٠ (الوحدة = مليون ب/ى).

سيناريو بافتراض سعر للنفط	٢٠٠٣	٢٠٢٠			٢٠٣٠		
		الإنتاج الكلى	خارج أوبك	أوبك	الإنتاج الكلى	خارج أوبك	أوبك
مرتفع	٨٢,٣	٩٨,٠	٦٥,٠	٣٣,١	١٠٧,٧	٧١,٠	٣٦,٧
متوسط	٨٢,٣	١٠٧,٦	٦٣,٧	٤٣,٩	١٢٣,٣	٧٢,٦	٥٠,٧
منخفض	٨٢,٣	١١٤,٠	٦٧,٥	٤٦,٥	١٣٢,٨	٧٧,٤	٥٥,٤

وهنا تخطئ تلك السيناريوهات مرة أخرى إذ تفترض أن أوبك، باعتبارها المنتج المكمل، لن يكون أمامها من خيار إلا أن تغطى فجوة العجز بين العرض والطلب، وأنها سوف تتبنى اتجاهًا معاكسًا لاتجاه المنتجين من خارجها، ومعاكسًا أيضًا للمنطق الاقتصادى. فالواقع، أنه لا يوجد منطقيًا ما يجعل أوبك تدخل فى منافسة حادة مع مصدرى النفط من غير أعضائها، ومن ثم تنخفض الأسعار. ومما يدعم هذا المنطق أن العالم مقبل على فترة تشح فيها الإمدادات النفطية بالنسبة للطلب المتزايد عليه. ولذلك، فإن الأقرب إلى بنية وطبيعة السوق العالمية للنفط، وإلى ما تحقق بالفعل فى الماضى، وما يمكن أن يتحقق عبر المستقبل المنظور، أن أوبك ستحاول التعاون مع هؤلاء المصدرين؛ للحفاظ على مستوى معقول من الأسعار، يحمى عائداتها وعائداتهم من التآكل، ويحافظ فى الوقت نفسه على احتياطيات الجميع من النضوب السريع، فى ظل معدلات عالية من إنتاج يهدر فى الأسواق بأسعار متدنية.

ولا يتسع المجال لمناقشة مدى مرونة الطلب السعرية على النفط Price elasticity of oil demand، وهل يستجيب الطلب فعلاً بالانخفاض على نحو مؤثر؛ نتيجة لارتفاع السعر بحيث يرغم أوبك على خفض انتاجها، أم أن الطلب يظل مرتفعًا رغم ارتفاع السعر، على نحو ما تحقق خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٦، وطولبت أوبك بإلحاح لزيادة إنتاجها الى أقصى ما تستطيع، وهو ما يتوقع حدوثه ثانية فى ظل الندرة المتوقعة للنفط عبر المستقبل المنظور.

من ناحية أخرى، فإن احتمالات نمو الإنتاج فى الدول غير الأعضاء فى أوبك صار يخضع لقدر كبير من الشك؛ إذ يوجد توافق كبير بين خبراء النفط

على أن قدرتها الإنتاجية سوف تقارب الذروة بحلول عام ٢٠١٠، أو بعده بسنوات قليلة، وهو ما أكدته دراسة الوكالة الدولية للطاقة، التى أعلنت فى أغسطس ٢٠٠٩، وسبق الإشارة اليها. ولذلك يتوقع أن يسيطر عدد قليل من أعضاء أوبك ومعهم روسيا على أسواق التصدير؛ مما يسهل بينهم الاتفاق على تنسيق العرض العالمى من النفط على أسس رشيدة ومحققة لمصالح شعوبها. وقد أثبتت تجربة السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٦ أن إنتاج الدول غير الأعضاء فى أوبك لم يستجب لارتفاع السعر بالقدر الكافى؛ فاستمر السعر فى الارتفاع، كما استمرت الدول المستوردة للنفط تطالب أوبك بزيادة إنتاجها فى محاولة لتخفيف حدة ارتفاع السعر.

ومرة أخرى نطرح السؤال الجوهرى: هل نحن مقبلون على فائض أم على عجز فى العرض العالمى للنفط؟ وإذا كان العجز هو الأرجح، فكيف يعالج؟ هل يترك لجهاز الثمن أن يتكفل بتحقيق التوازن بين العرض والطلب، أم أن الضغط الغربى، بقيادة الولايات المتحدة، على المنتجين سوف يزداد بغية استنزاف بقية النفط فى أقل فترة زمنية وبأدنى الأسعار؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، لا بد أن نبدأ بتعريف معدل النضوب Outtake، وهو مقياس نسبى لحجم الإنتاج السنوى مقسومًا على حجم الاحتياطيات، التى تم اكتشافها وتنميتها Developed reserves. ويعبر عن معدل النضوب بمعكوس معيار العمر الافتراضى للاحتياطيات، وهو ناتج قسمة الاحتياطيات على الإنتاج السنوى (R/P)[٧]. فإذا كان R/P = الاحتياطيات ١٠٠ وحدة ÷ الإنتاج السنوى ١٠ وحدات = ١٠ سنوات، فان معدل النضوب Outtake = ١٠% بمعنى أن الإنتاج السنوى يعادل ١٠% من الاحتياطيات التى تم تنميتها وصارت قابلة للإنتاج.

ويعتمد تحديد معدل النضوب من ناحية على قرار السلطة القائمة بتحديد حجم الإنتاج (الدولة المنتجة كمثال)، كما يعتمد، من ناحية أخرى، على خواص الخزان الأرضى Reservoir. فالحقول ذات الطبيعة الرملية يمكن أن تعطى معدلاً للنضوب فى حدود ١٥%، بينما ينخفض معدل النضوب فى الحقول الصدعية Fractured reservoirs إلى ٢-٥% فقط. ويمكن رفع معدل النضوب بحفر المزيد من الآبار فى الحقول المكتشفة أى بالتوسع فى تنمية الحقول، أو برفع الضغط فيها عن طريق ضخ المياه أو الغاز، أو بالرفع الآلى، وغير ذلك من وسائل الاستخلاص المتقدمة Enhanced recovery methods. وإذ يقدر

[7] Outtake is a measure of the yearly production of the remaining developed reserves and is inversely proportional to the Reserve-Production Ratio.

معدل النضوب الحالي في مجموعة الدول أعضاء أوبك، بنحو ٢% في المتوسط (أي بعمر افتراضي للاحتياطيات ٥٠ سنة)، فإن بعض الدراسات الغربية تشير إلى أنه من الممكن أن يبلغ الحد الأقصى لمتوسط معدل النضوب في دول أوبك ٧%. أما الحد الأقصى لمعدل النضوب في الدول غير الأعضاء في أوبك، فيقدر بنحو ٩% في المتوسط، ويقدر في الولايات المتحدة بنـ ١٠%.

ويتركز اهتمام الدراسات الغربية، فيما يتعلق بـ التوازن بين العرض والطلب Supply-Demand Balance على عاملين أساسيين، وهما: معدل نمو الطلب العالمي على النفط من ناحية، ومعدل النضوب في دول أوبك من ناحية أخرى. ثم يأتي بعد ذلك، وبدرجة أقل أهمية، عوامل أخرى، مثل: حصيلة التنقيب عن حقول جديدة، وزيادة الاحتياطيات الجاهزة للإنتاج بتنمية الحقول المكتشفة. فهذه عوامل يمكن أن تساعد في تحديد الفترة التي يبلغ فيها الإنتاج العالمي ذروته، ولكنها لا تساعد في تحديد الوقت، الذي يختل فيه التوازن بين العرض والطلب نتيجة لقصور العرض، وهو ما يعتبر أكثر أهمية للدول المستهلكة إذ يدفع الأسعار إلى الارتفاع ويهدد أمن الإمدادات Supply security من وجهة نظرها.

ومن المسلم به أن ارتفاع سعر النفط يؤثر ايجابيًا على أنشطة التنقيب عن النفط وتنميته وإنتاجه، ولكن صغر حجم الحقول المكتشفة صار يقلل من أهمية تلك الأنشطة في استمرار التوازن بين العرض والطلب العالمي، المتزايد على النفط.

وكان معدل النضوب العالمي قد بلغ ذروته عند ٤% في منتصف العشرينيات من القرن الماضي، ولكنه ما لبث أن انخفض نتيجة لانكماش الطلب على النفط خلال الأزمة الاقتصادية الكبرى، في مستهل الثلاثينيات. أما في الوقت الحاضر، فإن أساسيات النفط في الدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك تشير إلى أن حجم الإنتاج في تلك الدول سوف يبلغ ذروته، ثم يبدأ في الانخفاض بحلول ٢٠١٠، معلنًا الاتجاه صوب النضوب الطبيعي.

أما دول أوبك فقد اعتمدت منذ بداية الثمانينيات، في رفع إنتاجها لمواجهة الطلب العالمي المتزايد، على ما تراكم لديها من قدرة إنتاجية احتياطية (أي مغلقة) بلغ حجمها مثل حجم إنتاجها من النفط نتيجة لانكماش الطلب على نفوطها بفعل السياسات الغربية، خلال النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي. ومع مضي الوقت، تآكلت تلك القدرة الإنتاجية المغلقة؛ إذ ارتفعت صادراتها من ١٤ مليون (ب/ي) عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ إلى نحو ٢٩ مليون

(ب/ى) عام ٢٠٠٧، كما ارتفع الاستهلاك المحلى لدول أوبك من ٣,٤ مليون (ب/ى) الى ٦,٤ مليون (ب/ى)، وصارت أوبك تعتمد فى توسعاتها على تنمية الاحتياطيات المكتشفة، وعلى رفع معدل النضوب Outtake (أى زيادة معدل الإنتاج من الاحتياطيات الجاهزة)، على نحو ما حدث خلال السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٧، التى قفز فيها الطلب العالمى على النفط بنحو ٧ مليون (ب/ى)، ومن ثم قفزت صادرات أوبك بالتبعية.

غير أن تخوف أوبك لانعدام الشفافية حول اتجاه الطلب على نفوطها Demand security، وأيضًا نتيجة للموقف الغربى المناهض لوجودها وتشجيعه لغير أعضائها من الدول المنتجة للنفط، إضافة إلى تدنى الأسعار فى صورتيها الاسمية والحقيقية عبر الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٣، جعل إنتاج أوبك لا يتجاوز ٢% كمعدل للنضوب، ومن ثم تضاءلت استثماراتها فى تنمية الحقول المكتشفة مقارنة باستثمارات الدول غير الأعضاء، التى يقارب معدل النضوب فيها ذروته عند ٩%. أما وقد بدأت الأمور تتكشف عن الندرة المتوقعة فى الإمدادات النفطية مع تقلص الآمال العريضة، التى كانت تعلق على نفط الدول غير الأعضاء فى أوبك، فإن الموقف الغربى أخذ فى التحول من محاصرة نفط أوبك وتهميشه خلال الثمانينيات والتسعينيات إلى المطالبة بزيادته لسد الفجوة المتزايدة؛ نتيجة لارتفاع الطلب العالمى وقصور الإنتاج خارج أوبك. وفى محاولة للحفاظ على التوازن بين العرض والطلب إلى أطول مدة ممكنة، **صارت أغلب الدراسات الغربية تميل لمطالبة أوبك بزيادة الإنتاج، وأن ترفع معدل النضوب فيها إلى مثلى ما هو عليه أو أكثر؛ أى إلى نحو ٤% أو ما يزيد على ذلك.**

أما بالنسبة للطلب العالمى على النفط، باعتباره الركيزة الأساسية الثانية فى توازن العرض والطلب، فإن الدراسات الغربية تفترض أن نمو الطلب فى الاقتصادات الصاعدة بمعدل ٣% سنويا فى المتوسط يمكن أن يخل بالتوازن العالمى بين العرض والطلب فى المدى القصير. ويرجع ذلك إلى تقلص القدرة الإنتاجية الاحتياطية للنفط وعدم كفاية الاستثمارات اللازمة لتنمية الحقول الجديدة وللحفاظ على مستوى إنتاجية الحقول القديمة. لكن تلك الدراسات لاتنكر الدور المحدود، الذى تؤديه ديناميكية الطلب على النفط فى استعادة التوازن بين العرض والطلب فى المدى القصير؛ إذ يؤدى قصور العرض إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم إلى انكماش الطلب على النفط نتيجة لرفع كفاءة استخدامه وإحلال البدائل محله حيثما أمكن. كذلك قد يؤدى ارتفاع السعر إلى زيادة

الاستثمارات الموجهة للبحث عن النفط وإنتاجه، وان كان أثر هذا العامل يأتى فى مرتبة ثانوية، فى ضوء ما تقدم شرحه حول ضآلة حجم الحقول الجديدة وارتفاع التكلفة فيها.

وتعميقا لمفهوم معدل النضوب Outtake الذى تتركز حوله الدعوة الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، لكى تقوم أوبك برفعه إلى ما يزيد على مثليه (من ٢% إلى ٤-٦%)، نبدأ بتوضيح مفهوم الاحتياطيات، التى يخضع تقديرها لقدر كبير من التفاوت، وخاصة بين من يستخدم ومن لا يستخدم معايير هيئة السوق المالية الأمريكية US Securities and Exchange Commission (SEC). فالمعايير المعتمدة لدى تلك الهيئة تميل للتقدير المتحفظ؛ لحرصها على حماية المستثمر فى أسهم وسندات شركات النفط، ومن ثم تلزم الشركات بعدم المبالغة فى تقدير ما تمتلكه من الاحتياطيات النفطية، والتى ينعكس أثرها بالضرورة فى ارتفاع أسعار الأسهم والسندات، التى تصدرها وتتداول فى الأسواق المالية.

ومن المسلم به فى صناعة النفط أن تقدير الاحتياطيات النفطية تتفاوت تفاوتًا كبيرًا بحسب اختلاف الجهة القائمة بالتقدير، وهو ما يرجع لأسباب عديدة، من أهمها اختلاف معايير التصنيف المستخدمة Classification، ومدى دقة البيانات Data التى يعتمد عليها القائم بالتقدير، وكذلك اختلاف النماذج الحسابية المستخدمة فى التقدير[٨].

جدول (٩): تقدير الاحتياطيات النفطية موفقة من دراسات غربية مختلفة (الوحدة = مليار برميل).

بيـــــان	أوبك	خارج أوبك	إجمالى العالم
احتياطيات تم تمنيتها	٧٤٩	٢٤٥	٩٩٤
احتياطيات مكتشفة ولم يتم تنميتها	١٠٦	١٠٦	٢١٢
إجمالى الاحتياطيات المؤكدة من النفط التقليدى	٨٥٥	٣٥١	١٢٠٦
احتياطيات كندا من النفط غير التقليدى Tar sands	--	١٩٦	١٩٦
إجمالى الاحتياطيات المؤكدة	٨٥٥	٥٤٧	١٤٠٢
المتوقع اكتشافه بالتنقيب	١٠٤	٢٠١	٣٠٥
المتوقع زيادته بإعادة التقدير	٤٣٦	٨٩	٥٢٥
الاحتياطيات المؤكدة + المتوقع زيادته مستقبلاً	١٣٩٤	٨٣٧	٢٢٣١
ما تم إنتاجه واستهلاكه حتى الآن	٤٠٢	٦٣١	١٠٣٣
الاحتياطيات النهائية (أى إجمالى الثروة النفطية)	١٧٩٧	١٤٦٨	٣٢٦٤

[٨] يرجع فى تفصيلات هذا الموضوع إلى كتابنا "**مستقبل النفط العربى**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، يونيو ٢٠٠٦.

وكما يتضح من الجدول (٩)، تقدر الاحتياطيات النفطية المؤكدة بنحو ١٢٠٦ مليار برميل منها نحو ٢١٢ مليار لم يتم تنميتها للآن. من تلك الاحتياطيات تنفرد أوبك بنحو ٨٥٥ مليار برميل منها ١٠٦ مليارات برميل لم يتم تنميتها للآن. يضاف الى ذلك نحو ١٩٦ مليار برميل من النفط غير التقليدى Tar sands فى كندا، وهو ما يمكن استخلاصه بوسائل تعدين مرتفعة التكلفة ماليًا وبيئيًا، وإن كان هناك من يشكك فى هذا التقدير، ويقول ان الاحتياطيات القابلة للاستخلاص من ذلك النفط غير التقليدى لا تتجاوز ١٧ مليار برميل.

أما ما يمكن إضافته خلال المستقبل المنظور للاحتياطيات العالمية من النفط Probable reserves، سواء بالتنقيب والتنمية، أم بإعادة التقدير Revision، فإن تقديره لا يزال موضع خلاف بين الجهات القائمة بالتقدير، وإن كان الرقم الأقرب للقبول يدور حول ٨٠٠ مليار برميل. وبذلك تقدر جملة الاحتياطيات الباقية فى باطن الأرض بنحو ٢,٢٣ تريليون برميل، بما في ذلك ما تم اكتشافه وما لم يكتشف بعد، وكذلك النفط غير التقليدى فى كندا. أما ما تم إنتاجه واستهلك بالفعل حتى الآن فيقدر بنحو ١٠٣٣ مليار برميل (يضاف اليه نحو ٣٠ مليار برميل كل عام)، وهو ما يجعل إجمالى الثروة النفطية العالمية نحو ٣,٢٦ تريليون برميل.

وكأمثلة للتقارب والتباعد بين التقديرات المتاحة، نجد أن التقديرات الموضحة بالجدول (٨)، وهى ذات طبيعة شاملة، تقترب من تقديرات IHS Energy Group التي سبق الإشارة إليها، التى تقدر ما تم اكتشافه حتى الآن بنحو ٢,٣ تريليون برميل من النفط التقليدى (منها نحو ٢٠٠ مليار برميل لم يتم تنميتها)، استهلك منها نحو تريليون برميل، ويبقى نحو ١,٢ تريليون برميل، بخلاف نفط كندا غير التقليدى، الذى يقدر بنحو ٢٠٠ مليار برميل (على خلاف حول حقيقة هذا التقدير).

أما "**هيئة دراسة الذروة فى النفط والغاز**" Association for the Study of Peak Oil and Gas (ASPO)، فتقوم بتقدير الثروة النفطية Oil Resource (أى كل ما تحتويه الأرض من النفط، أكتشف أم لم يكتشف) كما تقوم بتقدير الاحتياطيات النفطية دون تفرقة، بين ما تم وما لم يتم تنميته منها. وإذ يفترض النموذج الذى تستخدمه ASPO معدلاً ثابتًا للنضوب، وهو ما يعتبر نقطة ضعف فى نظر بعض المحللين، فإن تقديرها لما تحتويه الأرض من احتياطيات النفط (تقليدى وغير تقليدى) فى الوقت الحاضر يبلغ نحو ١,٣ تريليون برميل، كما تتوقع ASPO أن يبلغ الإنتاج العالمى من النفط ذروته عام ٢٠١٠.

ويعتبر سيناريو هيئة معلومات الطاقة الأمريكية EIA الأكثر تفاؤلاً؛ إذ يفترض أن الأرض ما زالت تضم من الثروة النفطية نحو ٢,٩ تريليون برميل؛ اعتمادا على احتمالات جيدة للنشاط الاستكشافى ونمو الاحتياطيات. ويخلص ذلك السيناريو إلى أن التوازن بين العرض والطلب سوف يمتد إلى ما بعد عام ٢٠٣٠. ولكن هذا السيناريو ينطوى على افتراض – ضمنى وليس صريحًا – أن معدل النضوب العالمى يمكن ان يرتفع ليبلغ نحو ١٠%، كما هو الحال فى الولايات المتحدة، وإذ لا يتجاوز معدل النضوب العالمى فى الوقت الحاضر ٣% فإن ارتفاعه إلى ١٠% يعتبر افتراضًا مغاليًا فى التفاؤل، ويبتعد كثيرًا عن الواقعية.

فى ضوء التحليل المتقدم، تقوم الدراسات الغربية بتقديم عديد من السيناريوهات التى تطالب الدول المصدرة للنفط، وبخاصة دول الشرق الأوسط التى تضم نحو ٧٠٠ مليار برميل من احتياطيات النفط التقليدى (٥٨% من احتياطيات العالم)، برفع معايير النضوب لزيادة الإنتاج، تلبية لاحتياجات الدول المستوردة للنفط.

ومن تلك السيناريوهات ما يعتبر نوعًا من الخيال العلمى، الذى يقصد به إحداث توقعات متناهية فى المطالب؛ حتى تبدو المطالب القابلة للتنفيذ أكثر قبولاً. ومن عينة تلك السيناريوهات ما نشرته وكالة الطاقة الدولية IEA فى الإنترنت بعنوان "Energy To 2050 for a Sustainable Future" (Three Exploratory Scenarios) متضمنًا مطالب استكشافية أو استطلاعية، رغم أنها لا تبدو قابلة للتنفيذ فى ضوء الأساسيات المعروفة فى صناعة النفط.

كذلك عادت الوكالة، فنشرت كتابًا بعنوان "Energy Technology Perspectives: Scenarios and Strategies to 2050"، ودعت عددًا من الخبراء العرب يوم ١٦ فبراير ٢٠٠٦؛ للمشاركة فى حلقة نقاش لاستعراض ومناقشة محتويات الكتاب التى تستهدف:

(١) استعراض وتقويم الوضع الحالى والمستقبلى لتكنولوجيا الطاقة.

(٢) تحديد واستعراض دور التكنولوجيا فى تعزيز أمن الطاقة، وتقليص تأثير الطاقة على البيئة.

(٣) تحديد واستعراض الاستراتيجيات الرئيسية، التى قد تساعد التقنيات المتوافرة حاليا والمتوقع تطويرها.

ومما يثير الدهشة فى هذا الكتاب أنه على الرغم من تسليم الوكالة بضرورة ارتفاع أسعار الطاقة؛ لضمان توافر إمدادات كافية لمواجهة الزيادة المتوقعة فى الطلب العالمى على النفط حتى عام ٢٠٥٠، الا أنها تتوقع أن لايتجاوز سعر النفط ٣٩ دولارًا للبرميل بحلول عام ٢٠٣٠، ولا يتجاوز ٦٠ دولارًا عام ٢٠٥٠.

وبدهى أن أحدا لم يعد يردد هذه الأسعار فى ضوء ما شهده العالم منذ ٢٠٠٤ من ارتفاع الأسعار الاسمية؛ تصحيحا لتآكلها فى صورتها الحقيقية، وفى ضوء ما تقدم شرحه بالنسبة لتوقعات ندرة الإمدادات النفطية خلال المستقبل المنظور، وأكدته دراسة الوكالة الدولية للطاقة ذاتها فى أغسطس ٢٠٠٩. بل إن امتداد البعد الزمنى لتلك الدراسات الاستشرافية إلى الأعوام ٢٠٣٠-٢٠٥٠ يقطع بعدم منطقية نتائجها، وأن الهدف الأساسى منها هو التأثير النفسى على منتجى النفط؛ للحد من حريتهم فى إدارة انتاجه وتسعيره.

وإذ نضع جانبًا تلك السيناريوهات غير المنطقية، فإننا نتحول الآن لمناقشة بعض ما يطرح فى الساحة النفطية من مطالب، قد تبدو قابلة للتنفيذ، إذا نجح الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، فى الضغط على الدول المصدرة للنفط، وقبلت تلك الدول تنفيذها، راضية أو كارهة.

يبدأ السيناريو الأساسى فى هذا المجال بافتراض أن إنتاج الدول غير الأعضاء فى أوبك، سوف يظل محدودًا نتيجة لمحدودية الاحتياطيات فيها، ولعدم إمكانية زيادة معدلات النضوب، التى تكاد تبلغ فيها حدودها القصوى. وبذلك يتوقع أن يتوقف نمو الإنتاج فى تلك الدول، والأرجح أنه سوف يبدأ فى الانخفاض؛ مما يؤدى إلى ازدياد الطلب العالمى على نفط أوبك، وازدياد الضغط عليها لسد فجوة العجز. وهنا قد لا تجد أوبك - إذا خضعت للضغط - مفرًا لزيادة إنتاجها غير الاعتماد بصفة أساسية على رفع معدل النضوب، وبصفة ثانوية على تنمية الحقول الجديدة. وفى داخل أوبك، لا يوجد من أعضائها من يمكنه المساهمة فى تلك الزيادة بدرجة كبيرة غير خمس دول فى الخليج العربى، **وهى: السعودية والعراق وإيران والكويت وأبو ظبى.**

ويقوم هذا السيناريو على افتراض نمو الطلب العالمى على النفط عبر المستقبل المنظور، بمعدل ١,٦% سنويًا فى المتوسط (وهو متوسط الأعوام العشرين الماضية)، وبذلك يرتفع الطلب العالمى على النفط من نحو ٨٠ مليون (ب/ى) عام ٢٠٠٣ الى نحو ١٠٥ مليون (ب/ى) بحلول ٢٠٢٠. كذلك يفترض هذا السيناريو ارتفاع معدل النضوب فى أوبك من نحو ٢% فى الوقت الحاضر

إلى ٤%، مع تقسيم المستقبل إلى حقب متتابعة، ومن ثم يمكن التعرف على مدى تأثير كل من العاملين الرئيسيين في موازنة العرض والطلب، وهما: الطلب العالمي على النفط، ومعدل النضوب في دول أوبك.

ويتوقع بارتفاع معدل النضوب في أوبك إلى ٤% أن يرتفع إنتاج الدول الخليجية الخمس (السعودية والعراق والإمارات والكويت وإيران) إلى نحو ٣٧ مليون (ب/ى) بحلول ٢٠٢٠، كما يتوقع أن يرتفع إنتاج أوبك بحلول العام المذكور إلى نحو ٥٢ مليون (ب/ى)، وهو ما يغطي نحو ٥٧% من الإنتاج العالمي في ذلك العام.

غير أن رفع معدل النضوب في أوبك إلى ٤%، اعتمادًا على وسائل الاستخلاص المتقدمة Enhanced oil recovery لتحقيق نحو نصف الزيادة الإضافية Global production additions، واعتمادًا على تنمية الحقول الجديدة وعلى النفط غير التقليدي في كندا لتغطية بقية الزيادة الإضافية، لا يرفع الإنتاج العالمي إلى أكثر من ٩٠ مليون (ب/ى) بحلول ٢٠٢٠. ومن ثم، فإن رفع معدل النضوب في أوبك لن يكون كافيًا، بعد العام ٢٠١١، لموازنة طلب عالمي يتزايد بمعدل ١,٦% سنويًّا في المتوسط (بداية من ٨٠ مليون (ب/ى) عام ٢٠٠٣) ليبلغ بحلول ٢٠٢٠ نحو ١٠٥ مليون (ب/ى). **والخلاصة أن العالم يمكن أن يشهد بحلول ٢٠٢٠ قصور العرض العالمي للنفط عن مواجهة الطلب العالمي بنحو ١٥ مليون (ب/ى).**

يبقى أن نوضح المقصود بدعوة أوبك؛ لرفع معدل النضوب Outtake. فالمعدل الحالي وهو ٢% سنويًّا في المتوسط، معناه أن إنتاج أوبك لا يتجاوز سنويا ٢% من احتياطياتها المؤكدة الجاهزة للإنتاج، وهو ما يستغرق ٥٠ خمسين عامًا لنضوبها. أما رفع معدل النضوب إلى ٤% فإنه يقصف عمر تلك الاحتياطيات إلى النصف بحيث تنضب في ٢٥ عامًا، وهو أقصى ما تحتاجه الدول الصناعية الغربية؛ لكي تدبر أمورها بالتوصل إلى بدائل للطاقة تغنيها عن النفط، وعندها سيكون النفط قد غادرنا إلى الأبد؛ لأنه لا يتجدد مهما طال الزمن. أما رفع معدل النضوب إلى ٧%، وهو ما يعتبره بعض المحللين حده الأقصى في دول أوبك، على تفاوت بين الدول، فإن معناه فناء احتياطيات وبك بحلول ٢٠٢٠، وهو الإطار الزمني الذي يختلف المحللون حوله، فيما يتعلق بإمكانية استمرار التوازن العالمي بين العرض والطلب.

وربما كان هذا هو الإطار الزمني، الذي كان رئيس الولايات المتحدة السابق بوش ومعاونوه يضعونه لبقاء قواته العسكرية في الخليج العربي،

ومد أجل الصراع العربى الاسرائيلى إلى أن ينفد نفط العرب، وبعدها تعود المنطقة إلى عالم النسيان، شأنها شأن العديد من دول العالم الثالث، التى لاتحظى بموارد طبيعية يحتاجها الاقتصاد الأمريكى.

ويصبح السؤال الجوهرى مرة أخرى: إذا كان عجز العرض العالمى للنفط هو الأرجح فى المدى المتوسط والطويل، فكيف يعالج؟ هل يترك لجهاز الثمن أن يتكفل به، فيدرك المنتجون والمستهلكون أن عصر النفط قد قارب على النضوب، ويحسنون استخدام ما تبقى دون مقاومة لدور السعر فى تحقيق التوازن، أم أن الضغط الغربى، بقيادة الولايات المتحدة، على المنتجين، وخاصة فى منطقة الخليج، سوف يزداد بغية استنزاف البقية من النفط، فى أقل فترة زمنية وبأدنى الأسعار؟

حينئذ قد لا تجد الدول المصدرة للنفط مفرًّا – إذا تحررت إرادتها – من مقاومة هذه الضغوط بترشيد الإنتاج وتحجيمه؛ حفاظًا على معدل معقول للنضوب، وحفاظًا على ثروتها النفطية من الهدر بلا مقابل، يعبر عن قيمتها الحقيقية، والتى سوف تزداد كلما اقتربت فترة النضوب الطبيعى. ومما يجدر ذكره أن هذه لن تكون المرة الأولى، التى تمارس فيها الدول الصناعية المستوردة للنفط ضغطًا جماعيًّا على الدول المصدرة لزيادة إنتاجها. فقد سبق أن مارست تلك الضغوط الجماعية، خلال النصف الثانى من سبعينيات القرن الماضى؛ وبخاصة أثناء انعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى CIEC (المعروف بحوار الشمال والجنوب)، الذى عقد فى باريس على مدى ١٨ شهرًا (يناير ١٩٧٦– يونيو ١٩٧٧)، وشارك فيه الكاتب كواحد من أعضاء لجنة الطاقة الخمسة عشر. وقد قاومت الدول المصدرة للنفط هذا الضغط الجماعى وقتها، وطالبت بأن يقتصر استخدام النفط على الأغراض النبيلة Noble uses، وأن يقيد استخدامه كوقود حفاظًا على قيمته العالية بالنسبة لغيره من مصادر الطاقة الأقل قيمة كالفحم. وليس من المستبعد – فى ضوء التوقعات السابق شرحها – أن يعيد التاريخ نفسه، وأن تلجأ الدول النفطية لحماية احتياطيات النفط من التآكل السريع بتحديد الإنتاج، ليس فقط بالنسبة للتصدير، بل أيضا بهدف ترشيد الاستهلاك المحلى منه، وهو ما نرى ضرورته من أوجه عديدة.

وإذا كان ثمة ما يستفاد مما تقدم، فإن من واجب الدول المصدرة للنفط، وبدلاً من قبول ما تروجه بعض الدوائر الغربية عن الوفرة النفطية عبر مستقبل ممتد، أن تقوم بتدقيق وتحقيق ما لديها من احتياطيات النفط والغاز على وجه اليقين، ثم تحسن طرحه فى الأسواق العالمية فى إطار سياسة

جماعية رشيدة، وبما يحقق أفضل عائد لاستغلال تلك الثروة الناضبة، سواء بإتباع سياسة تسويقية تحافظ على القيمة الحقيقية لأسعار النفط، أم بالاحتفاظ بقدر معقول من الاحتياطيات النفطية لمواجهة احتياجات الأجيال المقبلة، استهلاكًا ودخلاً، مع العمل على ترشيد ورفع كفاءة الطاقة عمومًا، فى الاستهلاك والإنتاج.

ومن جانبها، ينبغى على الدول المستوردة للنفط، وخاصة المجموعة الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، أن تدرك أن الأمر صار يتطلب انتهاج سياسة مخالفة لسياستها التقليدية، التى تسعى لتأمين احتياجاتها النفطية بالضغط والإكراه، وبأسعار فى غاية التدنى، مما انعكس سلبيًا على حجم الاستثمار اللازم لتوسيع قدرات النفط الإنتاجية. وعليها إذا رغبت فى تأمين احتياجاتها، فى ظل الظروف السابق شرحها أن تعمل على تحقيق تلك الغاية بمعاملة الدول المصدرة للنفط معاملة الشريك التجارى، كما تتعامل هى فيما بينها، وليس باحتلال أراضى الدول المنتجة للنفط، مع ما يقترن بذلك من تدمير للمنشآت النفطية، وإحباط لفرص الاستثمار الباحثة عن النفط وتنميته وإنتاجه خدمة لمستهلكيه.

تاسعاً: الحوار بين منتجى النفط ومستهلكيه

فى ضوء التحديات المحيطة بالنفط العربى، والذى يمثل ثلاثة أرباع نفط أوبك، ويحمل العرب مسئولية قيادة العرض العالمى للنفط عبر المستقبل المنظور، يأتى السؤال: هل تشهد المرحلة الختامية من عصر النفط تعاونًا بين منتجيه ومستهلكيه، أم ان استمرار السياسة الأمريكية الغليظة، مما أوضحنا بعض معالمها، سوف ينتهى بالمواجهة بين هؤلاء وأولئك؟

للإجابة عن هذا السؤال، ينبغى إلقاء نظرة سريعة على ما عرف "**بالحوار بين منتجى النفط ومستهلكيه**"، والذى يرجع فى جذوره إلى الحقبة التى تلت تصحيح أسعار النفط، فى ظل حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. ففى أعقاب تلك الهزة، انطلقت الدعوة المروجة لعقد الحوار، وكانت فرنسا أول من دعى إليها فى يناير ١٩٧٤ وتطوعت باستضافته. وقد استغرقت المداولات عامًا بأكمله إلى أن اعلن وزراء المالية والنفط بدول أوبك، أثناء اجتماعهم فى الجزائر فى يناير ١٩٧٥، موافقتهم على الحوار بشرط ألا يقتصر على الطاقة وحدها، بل يشمل المواد الاولية والتنمية بصفة عامة. ومن جانبها رحبت الدول النامية غير النفطية بهذا الحوار، بعد أن راودها الأمل فى إقامة نظام اقتصادى دولى جديد

New International Economic Order، يمكنها من تصحيح أسعار صـــادراتها من المواد الاولية أسوة بالنفط.

وكانت الجمعية العامة للامم المتحدة قد عقدت دورتين خاصتين (الـــسادسة والسابعة) خلال عامى ١٩٧٤ و١٩٧٥؛ حيث تقرر خلالهما دعم فكرة الحوار بشرط ألا يقتصر على النفط (وكان يمثل المطلب الرئيسى للدول الصناعية)، بل يشمل أيضًا المطالب الرئيسية لدول العالم الثالث، وهى: المواد الاولية، والتنمية الاقتصادية، ثم الشئون المالية، والتى كانت تستهدف حماية الأرصدة النفطيـــة المودعة فى المصارف الغربية من التآكل؛ نتيجة للتضخم النقدى العارم، الـــذى شهده عقد السبعينيات.

وهكذا بدأ الحوار فـــى إطـــار "**مـــؤتمر التعـــاون الاقتـــصادى الـــدولى**" Conference for International Economic Cooperation (CIEC)، وعـــرف وقتها باسم "**حوار الشمال والجنوب**". وقد عقدت جلسته الافتتاحية على المستوى الوزارى خلال الفترة ١٦-١٨ ديسمبر ١٩٧٥، وافتتحهـــا الـــرئيس الفرنـــسى جسكار ديستان فى أحد قصور وزارة الخارجية ببـــاريس، والـــذى خـــصص للحوار وأحيط بإجراءات أمنية صارمة. وتماشيًا مع توصيات اللجنة التى تشكلت من عشرة وفود للإعداد للمؤتمر، تقرر أن يقتصر الحوار على عدد محدود من الدول، وأن تتكون كل لجنة من لجانه الأربع من عدد لا يتجاوز ١٥ خبيـــرًا، وذلك بقصد التوصل إلى مقترحات عملية Concrete proposals؛ لحل المشكلات المطروحة. كذلك حرصت تلك التوصيات على أن يتقدم عمل جميع اللجان فى خطوط متوازية؛ بحيث لا يحظى موضوع باهتمام زائد ويهمل غيره، وبحيث تتحقق النتائج فى إطار من التفاوض المتوازن؛ بقصد التوفيق بين مطالب جميع الأطراف المشاركة فى المؤتمر.

ولم تدع للحوار دول الكتلة السوفيتية، التى كانت فى شبه عزلة عن التيار الرئيسى للتجارة العالمية فى النفط والمواد الأولية، ومشكلات التضخم والتنمية. ولذلك اقتصر الحوار على اختيار ١٩ دولة لتمثيل الجنوب بمعدل ٦ دول لكـــل من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، يضاف إليها يوغوسلافيا، التى كانت تلعب دورًا مؤثرًا فى السياسة العالمية وقتذاك. وكانت مصر من بـــين الـــدول الافريقية الست التى اختيرت للمشاركة فى المؤتمر. أما الشمال، فقد مثلتـــه ٨ وفود يمثل أحدها المجموعة الاوروبية EC، التى تحولت إلى الاتحاد الأوروبى (وكانت تتكون من ٩ دول فى ذلك الوقت)، ثم الولايات المتحدة وكندا واليابان وعدد من دول أوروبا غير الأعضاء فى المجموعة الأوروبية.

ولا يتسع المقام لتناول ما دار فى الحوار، الذى امتد لفترة ١٨ شهرًا من يناير ١٩٧٦ حتى يونيو ١٩٧٧، وتوزعت أعماله بين أربع لجان؛ للتفاوض حول الموضوعات، التى كانت تشغل العالم فى ذلك الوقت، وهى: الطاقة، والمواد الأولية، والشئون المالية، والتنمية. وقد تشكلت "**لجنة الطاقة**" من ١٥ خبيرًا شارك فيها الكاتب ممثلاً لمصر، كما شارك فى أعمال المؤتمر كرئيس لوفد مصر فى اللجان الأربع، على مستوى كبار المسئولين Senior Officials، الذين عهد إليهم بمسئولية التنسيق بين أعمال اللجان الأربع.

وقد نوقش فى إطار المؤتمر عدد لا يحصى من الدراسات والبحوث، التى تناولت كل ما يتعلق بالمواضيع المطروحة. وكان أهم ما يميز هذه الدراسات أن الطاقة – وهى المطلب الرئيسى لدول الشمال – كانت الموضوع الوحيد الذى لم يسبق تناوله فى أى منتدى عالمى منظم. أما بقية الموضوعات، والتى كانت تعبر عن المطالب الرئيسية لدول الجنوب، فقد دخلت المؤتمر حاملة أطنانًا من المداولات السابقة، التى كانت تدور فى لجان الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على مدى سنوات، ولم يتم التوصل إلى حلول بشأنها.

ومع أن الخبراء كانوا قد توصلوا خلال الحوار إلى عدد من الحلول العملية، إلا أن إصرار بعض الوفود على صياغتها فى صورة قرارات ملزمة، حال دون وضعها فى وثيقة رسمية، يقرها المؤتمر، وتبلغ للامم المتحدة كما كان المرتقب.

وقد عقدت الجلسة الختامية على المستوى الوزارى خلال يونيو ١٩٧٧؛ حيث انتحى رؤساء الوفود الـ ٢٧ – وكان الكاتب واحدًا منهم – قاعة صغيرة، ودار الحوار بقيادة سيروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة ممثلاً للشمال والشيخ أحمد زكى يمانى ممثلاً للجنوب، واستمر حتى مطلع الفجر. وفى صباح اليوم التالى، خرج اللورد أوين وزير خارجية بريطانيا آنذاك؛ لكى يعلن للعالم أن المؤتمر انفض دون التوصل إلى اتفاقية موقعة، ولكنه نجح فى تحسين التفاهم والتقدير المتبادل لمطالب الأطراف التى شاركت فيه.

والواقع أن مشكلة الطاقة كانت قد خفت حدتها أثناء انعقاد الحوار، واطمأنت الدول الصناعية الغربية إلى تأمين احتياجاتها من النفط بالتنسيق مع كبريات الدول المنتجة خارج إطار الحوار، كما أخذت فى وضع وتنفيذ خطط وبرامج لترشيد الطاقة واقتسام إمداداتها عند وقوع أزمة حادة فيها، وغير ذلك مما تضمنته برامج وكالة الطاقة الدولية IEA، التى أنشئت عام ١٩٧٤ للتنسيق بين

مصالح أعضائها، ولمواجهة أوبك التى تصاعدت قوتها التفاوضية، فــى ظــل حرب أكتوبر، على نحو ما تقدم شرحه.

ومع تآكل أسعار النفط فى مستهل الثمانينيات، ثم انهيارهــا عــام ١٩٨٦ وتذبذبها بعد ذلك، عادت فكرة الحوار مرة ثانية إلى الساحة النفطية، إذ طرحها رئيس فنزويلا أثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة فى خريــف ١٩٩٠. ولم تتحمس الدول الصناعية للدعوة؛ خاصة بعد أن انتهت أزمة الخليج الأولى بهزيمة العراق فى يناير ١٩٩١، وبدا أن السوق النفطية يمكن أن تــستقر فــى ظل ظروف مواتية للدول المستهلكة للنفط. غير أن فرنسا رحبت بالدعوة للحوار على مستوى وزارى، وأقنعت الولايات المتحدة التى عارضته بــشدة، ولكنهــا شاركت فيه كمراقب. وكان مما اشترطته الدول الصناعية، قبل بــدء الحــوار استبعاد سعر النفط الذى رأت ان يترك تحديده لقوى السوق، وهو مــا جــرى عليه الحال منذ انهيار الأسعار عام ١٩٨٦، وكان فى صالحها. **ومن هنا يبدو أن غاية الدول الغربية من الحوار لا تستهدف غير صالحها؛ حيث تصر علــى استبعاد السعر كلما كان متدنيًا، ثم تعود فتطالب بإدراجه كما فعلت فى مؤتمر جدة الذى عقد يوم ٢٠٠٨/٦/٢٢، وكان ارتفاع السعر وكيفية تخفيضه هــو محور الحوار.**

وقد عقدت أول دورة للحوار الجديد بين منتجى النفط ومــستهلكيه علــى المستوى الوزارى فى باريس، خلال يوليو ١٩٩١، وشارك فيها الكاتب كمستشار لوزير النفط. ثم انعقدت الدورة الثانية فى النرويج فى يوليــو ١٩٩٢ برئاســة مصر والنرويج، وشارك فيها عن كل دولة وزير النفط ووزير الخارجية، كما شارك فيها الكاتب مستشارًا للوزيرين. غير أن الدورة الثانية لم تتوصل لنتائج محددة كسابقتها؛ إذ كان من الواضح أن مقاليد السوق العالمية للنفط قد انتقلــت إلى أيدى الدول الصناعية الغربية، فظلت الأسعار الاسمية تتراوح حــول ١٨ دولارًا للبرميل كما ذكرنا، بينما انخفضت قيمتها نتيجة للتضخم وانخفاض قيمة الدولار إلى نحو ٥ دولارات بدولار ١٩٧٣.

ولعل مما يسترعى النظر أن وكالة الطاقة الدولية، التى كانت تقف موقف المتردد من الحوار مع أوبك، فاجأت الدورة الاولــى مــن الحــوار بــاقتراح استضافة اجتماع ثلاثى، يضم خبراء الوكالة وأوبك وخبراء الدول المــصدرة للنفط من غير أعضاء أوبك، التى عرفت بمجموعة أيبك IPEC، والتى أنشئت عام ١٩٩٨ بدعوة صاغها الكاتب ووجهت للدول بمبادرة مصرية.

وقد تعدد انعقاد الحوار بين منتجى النفط ومستهلكيه، ثم عدل اسمه أثناء انعقاده فى أوزاكا باليابان فى سبتمبر ٢٠٠٢ إلى "**منتدى الطاقة العالمى**" International Energy Forum (IEF)، كما استضافت السعودية أمانة عامة له، أسندت مسئوليتها فى ديسمبر ٢٠٠٣ للسفير النمساوى Arne Walther، والذى حلّ محله منذ يناير ٢٠٠٨ Dr. Noe Van Hulst، الذى كان يعمل مديرًا للطاقة فى هولندا، وشغل من قبل منصبًا مهمًّا بوكالة الطاقة الدولية IEA، ويعرف عنه حماسه الشديد لخصخصة صناعة النفط وتكثيف المنافسة فيها على أيدى الشركات العالمية. وفى ضوء هذا التغيير، يمكن فهم التحول الذى طرأ على العلاقة بين منتجى النفط وتمثلهم أوبك وبين مستهلكيه، وتمثلهم IEA حيث صار الجميع يتكلمون بلغة واحدة عن تحول العلاقة بين الجانبين من المواجهة إلى الاعتماد المتبادل والتعاون فى كيفية السيطرة على الأسعار، وخفضها بكافة الوسائل، بعد أن أفلت قيادها من أيدى الجميع بفعل آليات السوق واحتمالات الاختلال بين الطلب العالمى المتزايد، والندرة المتوقعة فى الإمدادات النفطية.

وقد افتتح مقر **منتدى الطاقة العالمى** فى الرياض فى نوفمبر ٢٠٠٥، وتشكل له مجلس تنفيذى من ممثلى ١٣ دولة منها ٧ دول منتجة للنفط، هى: السعودية والإمارات وإيران وفنزويلا (من أعضاء أوبك) والمكسيك وروسيا والنرويج (من غير أعضاء أوبك)، و٦ دول مستهلكة للنفط، وهى: فرنسا وإيطاليا وهولندا واليابان والهند وجنوب أفريقيا. كما انشئت بالمنتدى قاعدة معلومات مشتركة (JODI) Joint Oil Data Initiative، تتزود من قاعدة أوبك، ومن قاعدة المعلومات الأوروبية Eurostat، بالإضافة إلى أربعة مصادر أخرى، وهى: IEA, APEC, , OLADE and the UN.

وفى محاولة لجس النبض واستكشاف ما يحمله المستقبل من نوايا المنتجين والمستهلكين، تعددت الاجتماعات فى الآونة الأخيرة، ليس فقط فى إطار المنتدى، بل أيضًا على مستوى اجتماعات خاصةad hoc، بين أوبك ووكالة الطاقة الدولية وبينها وبين الاتحاد الأوروبى، وبينها ودول أخرى مستهلكة للنفط؛ حيث أسفرت تلك الاجتماعات عن الاتفاق حول عدد من مجالات التعاون المشترك، من أهمها:

(١) زيادة الشفافية وخفض مساحة اللايقين Uncertainty المرتبطة بتوقعات الطلب العالمى على النفط، خلال المستقبل المنظور؛ تشجيعًا للاستثمار فى توسيع القدرة الإنتاجية للنفط.

(٢) تشجيع الاستثمار فى جميع مراحل الصناعة من البئر حتى المستهلك النهائى؛ بهدف استقرار السوق العالمية للنفط، فى ظل أسعار معقولة، تراعى مصالح المنتج والمستهلك.

(٣) توفير قدر كاف من القدرة الاحتياطية Spare capacity، سواء للانتاج فى الحقول، أم من الخزين النفطى داخل الدول المستهلكة للنفط.

(٤) إعداد دراسة مشتركة حول تصفية أو تكرير النفط Refining؛ لمواجهة العجز العالمى فى ذلك القطاع، والذى يتوقع ان يظل ملازمًا للصناعة على امتداد السنوات القليلة المقبلة ومؤثرًا، فيما تعانيه السوق من خلل.

(٥) إقامة حلقة نقاش فى صورة دائرة مستديرة لمناقشة أسواق المال Financial markets، وانعكاسات المضاربة فى أسعار النفط.

(٦) إعداد برامج لتشجيع التقنيات التى تستهدف تحسين معامل الاستخلاص Recovery factor؛ أى زيادة نسبة المستخلص بالإنتاج على امتداد عمر الحقول النفطية. ومن ناحية أخرى، تحجيم المبتعثات الكربونية، وخاصة عن طريق امتصاص المبتعث من ثانى اكسيد الكربون وتخزينه Sequestration فى مخازن غاطسة فى بحر الشمال.

(٧) إقامة حلقة نقاش فى صورة دائرة مستديرة؛ لمناقشة أثر السياسات النفطية على جانبى العرض والطلب. وهذه أول مرة يقبل فيها المستهلكون مناقشة العرض والطلب؛ مما يتطرق حتمًا إلى الأسعار، التى كانوا يحرصون على استبعادها من الحوار، عندما كان مستواها يخدم مصالحهم.

(٨) دراسة إمكانية إقامة مركز مشترك بين أوبك والاتحاد الأوروبى لتطوير تقنيات الطاقة، وهو ما عرضت الكويت استعدادها لاستضافته.

(٩) كذلك أحيطت دول أوبك بعزم الاتحاد الأوروبى علي إقامة نظام داخلى فى المفوضية الأوروبية؛ لمراقبة سوق الطاقة Energy market observation.

وتأكيدًا لهذا الاتجاه التعاونى المشترك، حرصت قمة الثمانية الكبار G8 – التى عقدت فى بيترسبورج خلال يوليو ٢٠٠٦ – على المناداة بضرورة وضع خطة عمل لتأمين الطاقة على المستوى العالمى Global Energy Security، وتشجيع التعاون فى توفيرها. ويأتى فى مقدمة تلك الأهداف توفير أكبر قدر من الشفافية، وهو الموضوع الذى حظى باهتمام خاص من جانب تلك القمة. وفى الإطار الأوسع للشفافية، تحظى الاحتياطيات النفطية باهتمام عالمى متزايد على

خلفية القلق حول توقيت بلوغ الانتاج النفطى ذروته؛ لكى يبدأ فى النضوب الطبيعى. ولذلك حرصت قمة الثمانية على التوصية بوضع معايير عالمية لتقدير وإعلان تلك الاحتياطيات، وهى مهمة يمكن أن يقوم بها المنتدى العالمى للطاقة بالتعاون مع مبادرة الشفافية فى الصناعات الاستخراجية EITI، التى تستهدف تحسين إدارة تلك الصناعات، وتطوعت النرويج باستضافة أمانة عامة لها.

وتركز المجموعة الغربية الصناعية، بقيادة الولايات المتحدة، على الدعوة لزيادة الاستثمارات الموجهة لتوسيع القدرة الانتاجية للنفط، دون أن يذكر من الذى سيتحمل تلك الاستثمارات، وهل هى الدول المصدرة للنفط، وبالأخص أوبك، أم شركات النفط العالمية، التى تعمل كوسيط بين تلك الدول وبين الدول المستوردة للنفط. كذلك لم يذكر ما إذا كانت تلك الاستثمارات سوف توجه لتوسيع القدرة الانتاجية عن طريق الاستكشاف فى مناطق جديدة Wildcat؛ حيث ترتفع المخاطر الاستثمارية، أم انها ستوجه لتنمية حقول سبق اكتشافها، ولم يتم تنميتها بعد. ويوجد أغلب تلك الحقول فى دول أوبك؛ وبخاصة فى السعودية والعراق حيث تستطيع الشركات الأمريكية الحصول على نصيب الأسد من تلك القدرة الإنتاجية الموسعة، دون أن تتحمل مخاطر الاستكشاف المرتفعة. ووجه الخطورة فى تلك الحالة أن تنمية حقول مكتشفة يؤدى الى تآكل الاحتياطيات، بينما يضيف إليها الاستكشاف فى مناطق جديدة. هذه كلها أمور ينبغى أن تحظى باهتمام الدول المصدرة للنفط؛ وبخاصة المجموعة العربية التى تمثل ثلاثة أرباع أوبك من حيث حجم الاحتياطيات والإنتاج.

كذاك تطالب المجموعة الصناعية الغربية الدول المنتجة للنفط بالسماح لشركات النفط العالمية بالتنقيب فى أراضيها. وكما ذكرنا، فإن عدد الدول التى سيكون لديها القدرة على توسيع طاقتها الإنتاجية عبر المستقبل المنظور لايتجاوز ست دول، يقع أهمها فى الخليج العربى، وهى: السعودية والإمارات والكويت والعراق وإيران، ثم فنزويلا. ومعنى ذلك أن تلك الدعوة تخاطب فى الأساس حوض الخليج العربى، الذى يضم نحو ثلثى الاحتياطيات العالمية للنفط وأكثر من ٤٠% من احتياطيات الغاز الطبيعى.

وتأتى دعوة المجموعة الصناعية الغربية، على خلفية ما تسعى اليه من إدخال حق التأسيس Right of Establishment، فى إطار اتفاقيات جات GATT ومنظمة التجارة العالمية WTO، التى انضم إليها جميع الدول المنتجة للنفط تقريبًا. ومن المعروف أن هذا الحق يخول للمؤسسات الاقتصادية فى دولة ما الحق فى إقامة وجود تجارى فى دولة أخرى، ويتيح لها التمتع بما تتمتع به

الشركات الوطنية فى الدولة المضيفة من امتيازات. ويلقى موضوع التوسع فى تنظيم تدابير الاستثمار، فى إطار WTO، اهتمامًا خاصًّا من مجموعة الدول الصناعية الغربية، التى تتفاوض لإقرار اتفاقية متعددة الأطراف فى مجال الاستثمار (MAI). ويشمل مشروع الاتفاقية، بالإضافة إلى الالتزامات العامة المقررة فى WTO، إقرار حق التأسيس. كذلك يتضمن المشروع نصوصًا، تنظم حماية الاستثمار والعلاقة بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبى، وتسوية المنازعات التى تنشأ بين الدول فى مجال الاستثمار. وبصفة عامة يستهدف المشروع تحقيق أكبر قدر من تحرير الاستثمار، وتعميم المبادئ المستخدمة فى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية؛ بحيث تصبح متعددة الأطراف.

وفى الآونة الاخيرة، ترددت الدعوة لفتح المجال أمام شركات النفط العالمية؛ للمشاركة مرة أخرى فى أنشطة البحث عن النفط وإنتاجه فى الدول المصدرة للنفط. ومما يعزز تلك الدعوة أن شركات النفط العالمية، وكلها تقريبًا شركات متعددة الجنسية، تمتلك الإمكانات التمويلية والتقنيات المتقدمة، التى تساعد فى البحث عن النفط وتنميته وإنتاجه. ومن هنا نستطيع فهم إصرار الدول الصناعية الغربية على أن تتضمن اتفاقيات جات نصوصًا، تتيح لشركاتها حق التأسيس بما يتضمنه من وجوب معاملتها، كما تعامل الشركات الوطنية. وبذلك تستطيع شركات النفط متعددة الجنسية أن تنتفع بالمزايا، التى كانت الدولة المصدرة للنفط توفرها لشركاتها الوطنية؛ لمساندتها فى الصمود أمام الشركات العالمية العملاقة.

ومن ناحية أخرى، فإن السماح للشركات الاجنبية بحق التأسيس والاستثمار داخل الدولة المضيفة يضفى عليها نوعًا من الحرية والحماية، التى توفرها جات، وبصفة خاصة عدم اشتراط تفضيل المنتج المحلى على الوردات، فيما تقوم به الشركات الأجنبية من عمليات داخل الدولة المضيفة، وعدم اشتراط التوازن بين حجم الصادرات وحجم الواردات؛ حفاظًا على توازن ميزان التجارة الخارجية، وهو ما تفرضه بعض الدول المضيفة كشرط للترخيص للشركات الأجنبية بالاستثمار أو الانتفاع بإعفاءات ضريبية. كذلك سيعتبر مناقضًا لأحكام جات ما تقوم به بعض دول الخليج من ربط مشترياتها العسكرية بضرورة قيام الطرف الأجنبى بالاستثمار داخل الدولة.

ومتى فتحت أراضى الدول النفطية للشركات المتعددة الجنسية، وأسبغت عليها المزايا والحماية التى تتضمنها اتفاقيات جات ومنظمة التجارة العالمية، فإن الخطوة التالية لابد أن تكون – كما ورد فى بيان قمة الثمانية – اتساع وتسارع

الإنتاج لمواجهة الزيادة المتسارعة فى الطلب العالمى على النفط. وبمعنى آخر، تصعيد معدل النضوب Outtake، الذى لا يتجاوز ٢% فى المتوسط من حجم الاحتياطيات المنماة فى معظم دول أوبك؛ بحيث يرتفع الى أكثر من ذلك، وهو ما يقصف عمر تلك الاحتياطيات فى سنوات قليلة، كما أوضحنا تفصيلاً.

عاشراً: كيف تستثمر الفوائض النفطية لدول الخليج

سواء نجح النفط العربى فى استخلاص حقوقه المشروعه من أنياب الدول الصناعية الغربية، بالتعاون والحوار أم بالمواجهة والمقاومة، فإن السؤال الذى يفرض نفسه بعد ذلك، هو: كيف تستثمر الفوائض النفطية بما يؤمن لشعوب الدول العربية المنتجة للنفط مستوى كريمًا من المعيشة بعد حقبة النفط، والذى سيدخل التاريخ تحت مسمى "**عصر النفط**" شأنه شأن "**العصر الحجرى**"، ويبقى الفارق بينهما أن الحجارة لم تتركنا، ولكن النفط سوف يتركنا إلى الأبد.

ومع أن الإجابة عن هذا السؤال الحيوى، تخرج عن نطاق تلك الورقة. التى تتركز حول تعظيم العائدات النفطية عبر المستقبل المنظور، إلا أنى سأحاول بإيجاز إلقاء بعض الضوء على الفرص الاستثمارية، التى انفتحت بالفعل امام الفوائض النفط.

تستخدم القروض المصرفية عادة فى تمويل المشروعات الكبرى بدول الخليج، كما يتحد عدد من المصارف المحلية والعالمية فى مجموعة، تعرف اصطلاحًا بالنقابة "Syndicate" لتقديم قروض نقابية Syndicated loans لتلك المشروعات. وتتنافس المجموعات المصرفية، فيما بينها، للحصول على الصفقة؛ وذلك بخفض معدل الفائدة، التى تتحدد قيمتها بإضافة هامش Margin or spread إلى معدل الفائدة السارى على أذون الخزانة أو السندات الأمريكية المصدرة لمدة تماثل مدة القرض. وطالما أن القرض يقدم ويسترد بالدولار الأمريكى، الذى توافقت دول مجلس التعاون الخليجى على جعله العملة المشتركة، فلا يوجد ثمة مخاطر للعملة Currency risk، وتبقى المخاطر محدودة بمخاطر الدولة Country risks وبمخاطر المشروع الممول بالقروض Project-specific risks. وتستخلص مخاطر المشروع من دراسة جدواه، ومن غيرها من المصادر المتاحة. أما مخاطر الدولة، فتحدد وفق معايير Ratings تصنف بمقتضاها الدول تصنيفًا ائتمانيًّا، وتقوم بتقديرها وكالات عالمية متخصصة، مثل: Standard & Poor's، وMoody's Investor Service، وFitch Ratings كما يعرضها الجدول (١٠).

وتتركز المنافسة بين المجموعات المصرفية حول خفض هامش الإقراض، الذى يعبر عنه بنقطة الأساس "Basis point"، والتى يعادل كل ١٠٠ نقطة منها واحدًا بالمائة (١%) كفائدة. فالمصرف الذى يقدم قرضًا بمعدل ٦٥ bps، معناه أن الفائدة تزيد فوق معدل الفائدة المقارن لأذون أو سندات الخزانة الأمريكية بمقدار ٠,٦٥%، وهكذا.

جدول (١٠): التصنيف الائتمانى لدول مجلس التعاون فى أكتوبر ٢٠٠٥.

الدولة	Standard & Poor's	Moody's	Fitch
السعودية	A	Baa2	A
قطر	A+	A1	غير متاح
الكويت	A+	A2	AA-
الإمارات	غير متاح	A1	غير متاح
عمان	BBB+	Baa2	" "
البحرين	A-	Baa1	A-

وفى السنوات الأخيرة – السابقة على وقوع الأزمة المالية العالمية – انخفض هامش الإقراض فى دول مجلس التعاون الخليجى؛ نتيجة لحدة المنافسة بين المصارف، التى ارتفعت لديها السيولة، نتيجة للارتفاع المفاجئ فى أسعار النفط وعائداته، على الرغم من ازدياد الطلب على القروض لتمويل المشروعات الكبيرة فيها. وكان من نتائج اشتداد المنافسة بين المقرضين انخفاض الهامش إلى حدود ٤٥–٦٥ bps فى مشروعات عديدة، ومنها كمثال: المشروع القطرى للغاز المسال RasGas-2/3، والمشروع السعودى Yansab وغيرهما من المشروعات الكبيرة، وإن كان ثمة ما يشير إلى أن قدرة المصارف على احتمال ذلك الانخفاض الشديد فى هامش الإقراض قد قارب نهايته، وأنه صار من المتوقع أن ينعكس اتجاه الهامش إلى الارتفاع.

وكمثال عملى لتوضيح أسلوب الاقتراض: فقد نجحت شركة الناقلات القطرية فى توفير احتياجاتها لاقتناء ١٦ ناقلة غاز طبيعى مسال Liquefied Natural Gas (LNG) بتمويل منخفض الفائدة. ويقدر هذا التمويل بنحو ٣,٨٢ مليار دولار للدين الرئيسى Senior debt، وبنحو ٤٧٧ مليون دولار للديون الثانوية أو التابعة Subordinated debt. ويتوزع الدين الرئيسى بين ١,٧١ مليار دولار تسهيلات مصرفية، و١,٢ مليار دولار من وكالة تمويل الصادرات فى كوريا الجنوبية و٩٠٠ مليون دولار من إصدار سندات بضمان شركة الناقلات. وتتفاوت تكلفة الاقتراض؛ إذ تنخفض بالنسبة للدين الرئيسى، حيث تبدأ بهامش ٤٥ bps خلال الفترة الأولى، ثم يرتفع إلى ٥٥ bps خلال السنوات

الخمس التالية، وإلى ٦٠ bps خلال الخمس التالية، و٧٠ bps خلال الخمس الأخيرة. أما بالنسبة للديون الثانوية أو التابعة، وهى الأقل شيوعًا فى تمويل المشروعات الخليجية، فيرتفع فيها الهامش إلى ٩٥ bps فى البداية، ثم يتصاعد إلى أن يبلغ ١٢٠ bps عند حلول موعد سداد الدين. ولعل مما يبرر انخفاض الفائدة فى تلك الحالة ارتفاع مستوى التصنيف الائتمانى للدولة (A+)، وللمشروع (أى انخفاض مخاطر الدولة والمشروع معا)، مدعمًا باشتداد الطلب العالمى على الغاز الطبيعى المسال عبر المستقبل المنظور، مع توافر احتياطيات كبيرة منه لدى قطر، وهو ما يضمن ويغطى مدة القرض.

ويساهم فى التمويل بالإقراض، عادة، البنوك التجارية العالمية، ووكالات ضمان الصادرات، والبنوك المحلية فى حدود المقرر كنسبة من حجم الودائع، وكذلك المصارف الإسلامية، التى صارت تلعب دورًا تمويليًا مهمًا فى المنطقة العربية، ثم أسواق المال التى تطرح فيها السندات، واشتد الإقبال عليها نتيجة لارتفاع مستوى الضمان الائتمانى للمشروعات الطاقوية على المستوى العالمى؛ ونتيجة أيضًا لازدياد حجم السيولة فى المنطقة العربية.

فى ضوء ذلك التوضيح لهيكل ومصادر تمويل المشروعات الكبيرة فى دول مجلس التعاون الخليجى، نتحول الآن لمناقشة كيفية استثمار دول المجلس لفوائضها النفطية، والتى قفزت فى طفرة كبيرة خلال الأعوام الأخيرة، وإن كانت قوتها الشرائية (معبرًا عنها بضعف قيمة الدولار، وارتفاع معدل التضخم) لا تتجاوز خمس قيمتها مقومة بدولارات عام ١٩٧٣. وللدلالة على ذلك، فإن السعر الاسمى للنفط فى عام ٢٠٠٥، والذى بلغ ٥٠,٦٤ دولار فى المتوسط، لم يكن يتجاوز ١٠,٤٢ بدولار ثابت القيمة عند عام ١٩٧٣.

وتمهيدًا لتلك المناقشة، نبدأ بعدد من الملاحظات حول أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون فى ضوء التقديرات، التى أعدها المعهد المالى الدولى Institute of International Finance (IIF):

(١) تدرج متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى GDP فى دول المجلس، خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، من نحو ١١ ألف دولار سنويًا إلى ٢٠ ألف دولار، وفقًا لتدرج أسعار النفط الفعلية والمتوقعة، وهو ما يعكس هيمنة عائدات النفط على اقتصادات تلك الدول؛ غير أن متوسط تصيب الفرد الذى بلغ ١٧ ألف دولار خلال عام ٢٠٠٥ يتفاوت بين دول المنطقة؛ إذ بلغ أدناه عند ١٢ ألف دولار فى عمان، بينما قفز إلى قمة عند ٥٠ ألف دولار فى قطر؛ ليجعلها أعلى رابع دخل للفرد عالميًا.

(٢) بلغ الناتج المحلى الإجمالى لدول المجلس عام ٢٠٠٥ نحو ٦٠٩ مليار دولار، موزعًا بنحو ٥١% للسعودية، تليها الإمارات ٢٢% ثم الكويت ١٣% وقطر ٧% وعمان ٥% والبحرين ٢,٢%. ويتوقع أن يتكرر نفس النمط، مع اختلاف بسيط، خلال عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧؛ نتيجة لثبات نمط الهيمنة النفطية على حجم الناتج المحلى الإجمالى.

(٣) يتذبذب معدل النمو الحقيقى للعائدات النفطية فى دول المجلس، تبعًا لتذبذب أسعار النفط وحجم الصادرات؛ إذ يتقلب خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بين ٣,٣% و٦,٢%، بينما يتمتع معدل النمو الحقيقى للدخل من مصادر غير نفطية بالاستقرار حول ٨% سنويًّا، فى المتوسط، خلال الفترة المذكورة.

(٤) كذلك تعكس بيانات عام ٢٠٠٥ أثر هيمنة القطاع النفطى على معدلات النمو؛ ففى قطر يرتفع معدل النمو فى قطاع النفط والغاز فى العام المذكور إلى ١٢,٨% نتيجة للتوسع فى تصدير الغاز، بينما ينخفض هذا المعدل فى سلطنة عمان إلى قيمة سالبة (-١,٧%)؛ نتيجة لانخفاض صادراتها النفطية. وفى دولة مثل الإمارات حيث تنخفض فيها هيمنة القطاع النفطى نسبيًّا، يلاحظ ارتفاع معدل النمو فى القطاعات غير النفطية فى العام المذكور إلى ١٠,٨%، بينما ينخفض نظيره فى قطاع النفط إلى ١,٦%.

(٥) قفزت قيمة المشروعات التى تحت الإنشاء فى دول المجلس بنحو ٢٢٧ مليار دولار خلال ال ١٨ شهرًا السابقة على أبريل ٢٠٠٦. وبخلاف ما حدث أثناء الطفرات النفطية السابقة، فإن الكثير من تلك المشروعات يستند إلى دراسات جدوى قوية، كما يرتفع فيها دور القطاع الخاص الذى ازدادت خبرته وإمكانياته المالية.

(٦) حققت دول المجلس فوائض كبيرة فى موازينها التجارية؛ إذ ارتفعت جملة الفائض فى دول المجلس من ٨٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٧ مليار عام ٢٠٠٥،ويتوقع أن يرتفع إلى نحو ٢٢٠ مليار دولار فى كل من عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وهو ما يشير إلى توقع استمرار النمو فى فوائض الموازين التجارية لدول المجلس.

(٧) كذلك حققت الموازنات العامة المجمعة لحكومات دول المجلس فوائض، ارتفعت من نحو ٦٩ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١٣٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥، ويتوقع أن ترتفع إلى نحو ١٦٠ مليار دولار سنويًّا فى المتوسط، خلال عامى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

(٨) بذلك صارت فوائض الحساب التجارى والموازنة العامة لدول المجلس تسمح بتمويل الاستثمارات المتوقع تنفيذها داخل المنطقة، وإن كان نمط التمويل، الذى شرحنا أهم معالمه، يوحى أن تمويل المشروعات الكبرى يغلب عليه طابع الاقتراض، أكثر منه تمويلاً مباشرًا.

(٩) قفزت أرصدة العملات الأجنبية لدى الحكومات، ولدى الأفراد نتيجة لقفزة الفوائض النفطية؛ إذ بلغ ما تراكم من تلك الأرصدة فى دول المجلس خلال ٢٠٠٥ نحو ١٦٧ مليار دولار، وبذلك ارتفع حجم ما تراكم منها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى نحو ٤٠٠ مليار دولار.

(١٠) اختار جانب من الفوائض البقاء فى المنطقة، خلافًا لما كان عليه الحال خلال الطفرات النفطية السابقة. ولعل مما ساعد على ذلك أن المنطقة شهدت عبر السنوات الماضية نموًا كبيرًا للأسواق المالية والأسواق العقارية، التى امتصت جانبًا كبيرًا من تلك الفوائض. ولكن ذلك لا يقلل من حجم ما يتجه للاستثمار فى الخارج.

(١١) احتفظت المنطقة بالجانب الأكبر من أرصدتها الأجنبية (٦٠-٨٠%) فى صورة الدولار الأمريكى، الذى اختارته دول المجلس كعملة مشتركة، بينما تراوح نصيب اليورو بين ١٢-٢٥%.

(١٢) لم تستخدم فوائض الموازنات العامة فى سداد الديون الحكومية، باستثناء السعودية التى قامت بسداد جانب كبير من ديونها، التى تراكمت خلال عقد التسعينيات نتيجة لعجز موازناتها العامة. وبذلك انخفضت ديون الحكومات فى دول المجلس من نحو ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ إلى ١٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥.

ويستخلص مما تقدم أن دول مجلس التعاون الخليجى تميل إلى الاقتراض لتمويل جانب كبير من احتياجات مشروعاتها الكبرى، وأن جانبًا كبيرًا مما يتوافر لديها من الفوائض النفطية، سواء كان مملوكًا للحكومات أم للقطاع الخاص، يتجه للاستثمار خارج المنطقة؛ وبصفة خاصة فى منطقة الدولار الأمريكى، الذى اتخذته دول المجلس عملة مشتركة. بل إن دول المنطقة، رغم ما تحقق لديها من فوائض مالية كبيرة، لا تميل إلى سداد ديونها، وتفضل أن تبقى مدينة فى الوقت، الذى تتصاعد فيه استثماراتها الخارجية.

ويصبح السؤال الذى يطرح نفسه: هل يعتبر الاستثمار فى الدول الغربية، وبخاصة فى الولايات المتحدة، أضمن الوسائل لتوفير استثمارات آمنة، تضمن تلبية احتياجات المنطقة خلال فترة ما بعد نضوب النفط، أم أن تنويع مناطق

النظر فى تلك الصناعة على الصعيد العربى، وإعادة بناء هياكلها، ليس على أساس قطرى كما هو الحال الآن؛ مما أفقدها الكثير من قوتها التنافسية فى الأسواق العالمية، وإنما على أساس تكاملى عربى، يستفيد من كل العناصر التكاملية المتاحة.

(٤) وإذا كانت مصر تقدم للصناعة التى تقام على أراضيها الغاز الطبيعى بسعر لا يذكر بالمقارنة بأسعاره العالمية؛ إذ لا يتجاوز سعر الغاز فى المناطق الحرة من السوق المحلية المصرية نحو ٦ دولارات، لما يعادل برميلاً من النفط، فى حين يراوح سعر النفط فى الوقت الحاضر حول ٧٥ دولارًا كما أوضحنا، فما الذى يؤخر المستثمر العربى عن الإسراع بإقامة عديد من الصناعات فى مصر، مستفيدًا من تلك الميزة المهمة وغيرها من الميزات كالعمالة المدربة الرخيصة وقائمة طويلة من المحفزات الاقتصادية ومنها: التسهيلات الضريبية، واتساع السوق المصرية، والقرب من الأسواق الأوربية.

(٥) كذلك أعيد طرح فكرة، سبق أن طرحتها أثناء رئاستى لوفد مصر فى مؤتمر الطاقة العربى، الأول الذى عقد فى أبو ظبى فى مارس ١٩٧٩، وهى دراسة جدوى تزويد منطقة التكامل المصرى السودانى بالغاز العربى، والذى كان أغلبه يبدد بالحرق فى ذلك الوقت، حيث يوجد ملايين الأفدنة الصالحة للزراعة وملايين الفلاحين المدربين، وحيث لا ينقصنا رأس المال والمعدات التقنية الحديثة؛ لكى تقام صناعات غذائية، تغنى العرب عن واردات غذائية مشبوهة بالملوثات وكانت قيمتها فى ذلك الوقت تتجاوز ١٢ مليار دولار سنويًا.

حادى عشر: الاستثمارات العربية فى الطاقة والبتروكيماويات

تعتبر الطاقة والصناعات المعتمدة عليها أهم مصدر للدخل فى الدول العربية؛ اذ تمثل صادراتها من النفط والغاز ما يقرب من ثلاثة أرباع صادرات المنطقة العربية فى مجموعها. وفى داخل المنطقة العربية، تحظى دول مجلس التعاون الخليجى بمكانة خاصة فى تلك المجالات، بحكم ما تحتضنه أراضيها من احتياطيات النفط والغاز. ولذلك سوف نتناول استثمارات دول المجلس فى هذه القطاعات، بشيء من التفصيل فى الإطار الأشمل لاستثمارات العالم العربى.

فوفقًا لتقديرات شركة أبيكورب[٩] APICORP، التى نوقشت فى مؤتمر الطاقة العربى الثامن (الأردن مايو ٢٠٠٦)، وكما يتبين من الجدول (١٠)، كان المتوقع أن تبلغ استثمارات الدول العربية[١٠] خلال السنوات الخمس ٢٠٠٦-٢٠١٠ فى قطاعات الطاقة والبتروكيماويات (متضمنة الأسمدة) نحو ٢٢٠ مليار دولار، موزعة بين النفط (بقطاعاته الأعلى والأوسط والأدنى[١١]) بنصيب ٧٩ مليار دولار (٣٦%)، والغاز الطبيعى (متضمنًا الصناعات المعتمدة عليه مثل البتروكيماويات والأسمدة) بنصيب ١٠٣ مليارات دولار (٤٧%)، ثم الكهرباء بنصيب ٣٨ مليار دولار (١٧%).

جدول (١١): استثمارات الدول العربية فى قطاعات الطاقة والبتروكيماويات.

الدولة	النفط بقطاعاته الثلاثة	الغاز الطبيعى والصناعات المعتمدة عليه				كهرباء	الجملة (مليون دولار)
		القطاعان العلوى والأوسط	LNG and GTL	بتروكيماويات وأسمدة	جملة الغاز والصناعات المعتمدة عليه		
السعودية	٢٦٧٥٥	٣٩١٠	٠٠	١٨٢٥٨	٢٢١٦٨	٩١٧٣	٥٨٠٩٦
قطر	٢٨٧٠	٦٨٥٥	١٥٦٦٠	٤٥٢٠	٢٧٠٣٥	١٤٢٦	٣١٣٣١
الإمارات	٦٦٠٠	٥٩٦٠	٠٠	٢٥٠٠	٨٤٦٠	٤٤٩٦	١٩٥٥٦
الكويت	٨٠٨٥	٥٠٠	٥٠٠	٠٠	١٠٠٠	٤٠٩٣	١٣١٧٨
عمان	٤٧٢٠	٥٢٠	٧٢٠	٣٨٨٠	٥١٢٠	٩٩٣	١٠٨٣٣
البحرين	٢٠٠	٤٠٠	٠٠	٢٨٠٠	٣٢٠٠	٦٤٢	٤٠٤٢
المجلس	**٤٩٢٣٠**	**١٨١٤٥**	**١٦٨٨٠**	**٣١٩٥٨**	**٦٦٩٨٣**	**٢٠٨٢٣**	**١٣٧٠٣٦**
العراق	[illegible]	٩٤٠	٠٠	٠٠	٩٤٠	١١٥٠	٤٤٤٠
الجزائر	٦٩٢٧	١٠٥٥٠	٢٥٠٠	١٣٠٠	١٤٣٥٠	٢٨٦٦	٢٤١٤٣
ليبيا	٣٧٢٥	٢٧٠٠	١٤٥٠	٠٠	٤١٥٠	١٦٨١	٩٥٥٦
مصر	٢٦٠٠	٢٢٥٠	١٦٠٠	٦٢٦٨	١٠١١٨	٤٢٧١	١٦٩٨٩
سوريا	٤١٤٠	١٤٣٠	٠٠	١٢٠	١٥٥٠	١٥١٨	٧٢٠٨
اليمن	٩٦٠	١٦٠٠	٢٠٠٠	٠٠	٣٦٠٠	٥٢٦	٥٠٨٦

[٩] وهى إحدى الشركات المشتركة التابعة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، والتى تقوم بالمساهمة فى تمويل المشروعات النفطية فى الدول الأعضاء، وفى غيرها من الدول العربية.

[١٠] يتكون العالم العربى من ٢٢ دولة يبلغ سكانها عام ٢٠٠٥ نحو ٣٢١ مليون نسمة، وناتجها المحلى الاجمالى نحو ١٠٤٠ مليار دولار فى العام المذكور، مع ملاحظة التضخيم المصطنع، الذى طرأ على تقديرات ذلك الناتج، وفقًا لما أوضحناه فى البند "**خامسًا**".

[١١] كما هو معروف، فإن القطاع الأعلى يغطى التنقيب عن النفط وتنمية حقوله وإنتاجه بما فى ذلك صيانة الحقول المنتجة للحفاظ على مستوى إنتاجها، بينما يغطى القطاع الأوسط النقل وصهاريج التخزين. أما القطاع الأدنى للنفط فيغطى معامل التكرير وتوزيع المنتجات النهائية. وفى حالة الدول المصدرة للنفط، يتضاءل نصيب التوزيع المحلى من تلك الاستثمارات؛ نتيجة لضيق أسواقها من ناحية، ولأن القائم منها يكفى لتغطية احتياجات السوق من ناحية أخرى.

الاستثمار العقارى وفى الأوراق المالية؛ مما دفع أسعارها الى مستويات لاتساندها الأساسيات Fundamentals، ومن ثم انتهى الأمر بنكسات مدوية فى تلك الأسواق تصحيحًا للمواقف غير السليمة.

كذلك انخفضت خلال السنوات الأخيرة القوة الشرائية للدولار، الذى يستخدم فى تسعير النفط وعائداته، وهو ما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات من المناطق غير الدولارية، وارتفاع معدل التضخم فى المنطقة العربية الى نحو ٤,٦% خلال ٢٠٠٥ وتجاوز هذا المعدل بعد ذلك. ويرتبط بهذا أيضًا ما يتوقع من ارتفاع التكلفة الاستثمارية، فى أغلب مشاريع المنطقة العربية؛ نتيجة لارتفاع تكلفة المواد والأعمال الهندسية والشراء والتشييد (EPC)، ونتيجة أيضًا لارتفاع تكلفة التمويل مع اتجاه معدلات الفائدة إلى الارتفاع.

جدول (١٢): استثمارات الدول العربية فى قطاع النفط (الوحدة = مليون دولار).

الدولة	القطاع العلوى	القطاع الأوسط	القطاع الأدنى	الجملة (مليون دولار)
السعودية	١١٢٥٠	١٨٠٠	١٣٧٠٥	٢٦٧٥٥
الإمارات	١٧٠٠	٤٠٠	٤٥٠٠	٦٦٠٠
الكويت	٤٤٢٠	٠٠	٣٦٦٥	٨٠٨٥
عمان	٣٤٠٠	١٢٠	١٢٠٠	٤٧٢٠
قطر	٢٤٢٠	٠٠	٤٥٠	٢٨٧٠
البحرين	١٠٠	٠٠	١٠٠	٢٠٠
المجلس	**٢٣٢٩٠**	**٢٣٢٠**	**٢٣٦٢٠**	**٤٩٢٣٠**
العراق	٥٠٠	٥٠٠	١٣٥٠	٢٣٥٠
الجزائر	٢٩٠٠	١٢٠	٣٩٠٢	٦٩٢٢
ليبيا	٢٨٢٥	٥٠٠	٤٠٠	٣٧٢٥
سوريا	١٢٥٠	٥٠٠	٢٣٨٠	٤١٣٠
السودان	٩٨٠	١٠٠٠	١٣٤٠	٣٣٢٠
مصر	٨٥٠	٥٠٠	١٢٥٠	٢٦٠٠
موريتانيا	١٥٠٠	٢٠٠	٠٠	١٧٠٠
الأردن	١٠٠	٤٥٠	٨٠٠	١٣٥٠
تونس	١٢٥٠	٠٠	٠٠	١٢٥٠
المغرب	٣٠٠	٠٠	٧٨٠	١٠٨٠
اليمن	٤٩٠	٠٠	٤٧٠	٩٦٠
لبنان	٠٠	٠٠	٦٠٠	٦٠٠
المنطقة العربية	**٣٦٢٣٥**	**٦٠٩٠**	**٣٦٨٩٢**	**٧٩٢١٧**

وتنفرد بنصف الاستثمارات العربية، التى يضمها الجدول (١١) ثلاث دول، هى: السعودية (٢٧%) وقطر (١٤%) والإمارات (٩%). وإذا أضيف اليها خمس دول، فإن أنصبة الدول الثمان ترتفع إلى نحو ٨٤%. وهذه الدول الخمس، هى: الجزائر (١١%) ومصر (٨%) والكويت (٦%) وعمان (٥%) وليبيا (٤%).

هذا فيما يتعلق بالمنطقة العربية فى مجموعها، أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى، فإنها تنفرد من الاستثمارات العربية التى يضمها الجدول (١١) بنحو ١٣٧ مليار دولار، أو ما يعادل نحو ٦٢% من جملة تلك الاستثمارات، وهو أمر يتناسب مع حجم ما يوجد بدول المجلس من احتياطيات النفط والغاز ومع قدرتها الإنتاجية فى هذين المصدرين، وفى الصناعات المرتبطة بهما كالبتروكيماويات والأسمدة.

وفيما بين دول المجلس، تنفرد السعودية من جملة استثمارات المجلس بنحو ٥٨ مليار دولار (٤٢%)، تليها قطر ٣١ مليار (٢٣%)، ثم الإمارات ٢٠ مليار (١٤%)، فالكويت ١٣ مليار (١٠%) وعمان ١١ مليار (٨%) والبحرين ٤ مليارات (٣%).

وتتوزع استثمارات المجلس بين القطاعات المختلفة بحيث يبلغ نصيب النفط بقطاعاته الثلاثة (العلوى والأوسط والأدنى) ٤٩ مليار دولار (٣٦% من استثمارات المجلس) ويبلغ نصيب الغاز متضمناً الصناعات المعتمدة عليه ٦٧ مليار دولار (٤٩%)، ثم الكهرباء بنصيب ٢١ مليار دولار (١٥%).

وتفصيلاً لاستثمارات الغاز، يبلغ نصيب القطاعين العلوى والأوسط ١٨ مليار دولار (١٣% من استثمارات المجلس)، كما يبلغ نصيب صناعتى الغاز المسال واستخلاص السوائل من الغاز نحو ١٧ مليار دولار (١٢%)، ثم البتروكيماويات المعتمدة على الغاز (متضمنة الأسمدة) بنصيب ٣٢ مليار دولار (٢٤%).

وفى داخل كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجى، تتوزع استثمارات الطاقة والبتروكيماويات بأنماط، تحتاج لشيء من التوضيح (الجدولان ١٢ و١٣ بالإضافة إلى الجدول ١١)، ومن ذلك:

- تقدر استثمارات السعودية بنحو ٥٨ مليار دولار، يتجه منها نحو ١٣ مليار دولار لتنمية القدرة الإنتاجية للنفط؛ بحيث ترتفع من نحو ١٠,٥ مليون (ب/ى) فى ٢٠٠٥ الى ١٢,٥ مليون (ب/ى) بحلول ٢٠١٠. كذلك تتركز الاستثمارات

السعودية حول القطاع الأدنى فى كل من النفط والغاز؛ إذ يتجه نحو ١٤ مليار دولار لتوسيع القدرة الإنتاجية لمعامل تكرير النفط، ومن أمثلتها مصفاة رابغ العملاقة. كما يتجه نحو ١٨ مليار دولار لتوسيع القدرة الإنتاجية للبتروكيماويات، والأسمدة المعتمدة على الغاز (جدول ١٠). ويبلغ نصيب الكهرباء نحو ٩ مليارات دولار؛ وإذ تعانى السعودية من عجز فى احتياجاتها من الغاز، بعد أن صارت تستهلك كامل إنتاجها منه البالغ ٧٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٥ (أو ما يعادل ١,٢ مليون (ب/ى) نفط مكافئ)، فإنها تتطلع لاستيراد الغاز من جاراتها، وتكثيف البحث عنه فى أراضيها وبخاصة فى الربع الخالى، حيث دعت الشركات العالمية للتنقيب عن الغاز فى إطار مشروعها المعروف باسم "Gas Initiative". هذا، ولا تشمل استثمارات السعودية الموضحة بالجدول (١٠) ما تقوم بالمساهمة فيه خارج أراضيها مثل المشروع الصينى Fujian للتكرير والبتروكيماويات، الذى يقام بالاشتراك مع الصين وشركة اكسون/موبيل، ويتوقع اكتماله خلال ٢٠٠٨.

- وفى قطر، ينفرد قطاع الغاز والصناعات المرتبطة به بنحو ٢٧ مليار دولار (٨٦% من جملة استثمارات قطر)، مع التركيز على صناعتى الغاز المسال LNG، واستخلاص السوائل من الغاز GTL اللتين تنفردان بنحو ١٦ مليار دولار (٥٠% من اجمالى استثمارات قطر). ومما يذكر أن مشروع استخلاص السوائل من الغاز Oryx يتكلف نحو ٩٥٠ مليون دولار، وتبلغ قدرته الإنتاجية ٣٤ ألف (ب/ى)، كما تم تصدير أول شحنة من إنتاجه فى مارس ٢٠٠٧. كذلك يحظى القطاع الأعلى من صناعة الغاز فى قطر بنحو ٧ مليارات دولار. وبذلك تستأثر استثمارات الغاز والصناعات المعتمدة عليه فى قطر وحدها بنحو ٤٠% من إجمالى استثمارات مجلس التعاون الخليجى فى تلك القطاعات. ولا يضارع قطر فى تلك المجالات غير السعودية، التى يبلغ نصيبها نحو ٣٣% من استثمارات الغاز وتوابعه فى دول المجلس. وبذلك تستأثر الدولتان بثلاثة أرباع استثمارات المجلس فى الغاز والصناعات المعتمدة عليه.

- ولعل مما يفسر انفراد قطر بذلك الدور القيادى، فى صناعة الغاز الطبيعى، أن لديها نحو ٢٦ تريليون متر مكعب من الغاز، وهو ما يعادل نحو ١٥ % من الاحتياطيات العالمية للغاز، التى بلغت فى نهاية ٢٠٠٥ نحو ١٨٠ تريليون متر مكعب. كذلك تنمو صناعة الغاز المسال LNG فى قطر بخطى سريعة، حيث بلغ نصيبها من صادراته العالمية عام ٢٠٠٥ نحو ٢٧ مليار متر مكعب (bcm)، وهو ما يعادل ١٥% من تلك الصادرات، التى بلغت نحو ١٨٩

مليار متر مكعب. وبذلك تعادلت قطر مع ماليزيا (١٥%) فى المرتبة الثانية كمصدر للغاز الطبيعى المسال بعد إندونيسيا (١٧%)، بل وسبقت الجزائر (١٤%)، التى بدأت فيها تلك الصناعة منذ عام ١٩٥٥.

جدول (١٣): استثمارات الدول العربية فى الغاز والبتروكيماويات المعتمدة عليه.

(الوحدة = مليون دولار)

الدولة	القطاع العلوى	القطاع الأوسط	جملة العلوى والأوسط	القطاع الأدنى		الجملة
				LNG-GTL*	بتروكيماويات وأسمدة	
قطر	٦٧٣٥	١٢٠	٦٨٥٥	١٥٦٦٠	٤٥٢٠	٢٧٠٣٥
السعودية	٢٤١٠	١٥٠٠	٣٩١٠	٠٠	١٨٢٥٨	٢٢١٦٨
الإمارات	٤٥٨٠	١٣٨٠	٥٩٦٠	٠٠	٢٥٠٠	٨٤٦٠
الكويت	٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٠٠	١٠٠٠
عمان	٢٠٠	٣٢٠	٥٢٠	٧٢٠	٣٨٨٠	٥١٢٠
البحرين	١٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٠٠	٢٨٠٠	٣٢٠٠
المجلس	**١٤٠٢٥**	**٤١٢٠**	**١٨١٤٥**	**١٦٨٨٠**	**٣١٩٥٨**	**٦٦٩٨٣**
العراق	٤٤٠	٥٠٠	٩٤٠	٠٠	٠٠	٩٤٠
الجزائر	٥٢٥٠	٥٣٠٠	١٠٥٥٠	٢٥٠٠	١٣٠٠	١٤٣٥٠
ليبيا	٢٤٠٠	٣٠٠	٢٧٠٠	١٤٥٠	٠٠	٤١٥٠
مصر	١٥٠٠	٧٥٠	٢٢٥٠	١٦٠٠	٦٢٦٨	١٠١١٨
اليمن	٧٠٠	٩٠٠	١٦٠٠	٢٠٠٠	٠٠	٣٦٠٠
سوريا	١١٠٠	٣٣٠	١٤٣٠	٠٠	١٢٠	١٥٥٠
الأردن	٠٠	٢٧٠	٢٧٠	٠٠	٠٠	٢٧٠
لبنان	٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٠٠	٠٠	٣٠٠
موريتانيا	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المغرب	٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٠٠	٠٠	٢٠٠
السودان	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
تونس	٢٥٠	١٠٠	٣٥٠	٠٠	٠٠	٣٥٠
المنطقة العربية	**٢٥٦٦٥**	**١٣٠٧٠**	**٣٨٧٣٥**	**٢٤٤٣٠**	**٣٩٦٤٦**	**١٠٢٨١١**

- وفى الكويت، ينفرد قطاع النفطبنحو ٨,١ مليار دولار، وهو ما يعادل ٦١% من جملة استثماراتها الطاقوية، بينما يبلغ نصيب الكهرباء نحو ٤,١ مليار دولار، وهو ما يعادل ٣١% من تلك الاستثمارات. أما نصيب الغاز فيتضاءل إلى الحد الذى يدعوها للتفاوض على استيراده من دول الجوار، وبخاصة إيران. ويرجع التركيز على قطاع النفط إلى رغبة الكويت فى رفع قدرتها

الإنتاجية منه؛ بحيث تحافظ على نصيبها من الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط، خلال المستقبل المنظور. وقد طرحت الكويت منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي مشروعها المعروف باسم "Kuwait Project"؛ للتعاقد مع الشركات العالمية لتوسيع قدرتها الإنتاجية (في حقول الشمال)، ولكن الخلاف الدائر حوله بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ظل يعرقل مسيرته إلى أن صرح وزير النفط الكويتي في أبريل ٢٠٠٧ أن قانونًا سوف يصدر باعتماده خلال شهرين.

- أما الإمارات، فتتوزع فيها الاستثمارات بصورة متوازنة، دون تركيز ملحوظ على قطاع معين.
- كذلك الحال في سلطنة عمان، التي يتوازن فيها توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفة.
- أما في البحرين، وعلى الرغم من ضآلة استثماراتها الطاقوية، فإن الجانب الأكبر من تلك الاستثمارات يتجه الى صناعة البتروكيماويات والأسمدة؛ نظرًا لضآلة نصيب البحرين من الثروة النفطية.

وينفرد العراق بوضع خاص؛ إذ تعاقد خلال ٢٠٠٩ مع عدد من الشركات العالمية لتنمية نحو ١٠ حقول،تضم من الاحتياطيات نحو ٨٠ مليار برميل، كما تعاقد في أكتوبر ٢٠١٠ مع شركات أصغر، باستثناء شل وتوتال الفرنسية، لتنمية ثلاثة حقول للغاز. وإذا تحقق ما تغطيه تلك العقود، فإن من الممكن أن يرتفع أنتاج النفط العراقي من نحو ٢,٥ مليون برميل يوميًّا إلى ما يتراوح بين ١٠-١٢ مليون (ب/ي) خلال ٧ سنوات، كما يتضاعف إنتاج الغاز إلى أكثر من ضعفي إنتاجه الحالي. وحينئذ يمكن أن يثور العديد من الخلافات بين العراق وبين بقية أعضاء أوبك؛ نتيجة لاحتمال إغراق السوق بالنفط، على نحو ما حدث عام ١٩٨٦، عندما ساد مبدأ "الحرية للجميع"، وانهار السعر من ٢٨ دولارا إلى ٧ دولارات، واستقر خلال العام حول متوسط ١٣ دولارًا. وهذا احتمال ليس بمستبعد في ظل طبيعة عقود الخدمة، التي أبرمها العراق مع الشركات؛ اذ يتحدد عائد الشركة بمكافأة مقطوعة عن كل برميل، يزيد في الإنتاج، وهو ما يشجعها على الإسراف في الإنتاج بما يتجاوز معدل الإنتاج الرشيد Maximum efficient rate (MER)، وهو ما يلحق الضرر بالخزان الجوفي للحقل؛ معبرًا عنه بانخفاض معامل الاستخلاص Recovery factor، الذي يمثل نسبة ما يستخلص من النفط الموجود بالخزان على امتداد عمر الحقل.

ثانى عشر: كيف يواجه النفط الإيرانى العقوبات الغربية الأمريكية

بالإضافة إلى ما تمارسه سرًّا أجهزة المخابرات الغربية لإسقاط النظام الإيرانى المناوئ للهيمنة الغربية فى الخليج، وما تمارسه علناً الولايات المتحدة التى فرضت على شركاتها ومواطنيها مقاطعة النفط الإيرانى بكافة الصور، وكان آخر تلك العقوبات ما قرره الرئيس أوباما خلال يناير ٢٠١٢ من فرض قيود على معاملات شركاتها مع المصرف المركزى الإيرانى، وذلك رغم استجابة إيران لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستعدادها لحل المشكلات المثارة بالتفاوض.

فى مواجهة تلك العقوبات، التى استهدفت فى الأساس قطاع النفط، استطاعت إيران أن تثبت قدرتها على الصمود؛ إذ أعادت توجيه صادراتها النفطية، التى تقدر بنحو ٢,٦ مليون برميل يوميا (ب/ى)، إلى دول متعطشة للطاقة ولا تخضع للنفوذ الأمريكى. بذلك صار ٦٤% منها يتجه لدول آسيوية وهى اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية، و٣٠% لدول أوروبية أهمها إيطاليا وفرنسا واليونان ثم جنوب أفريقيا، فضلاً عن احتفاظها باحتياطى نقدى، يكفى احتياجاتها لأكثر من ٩ شهور.

كذلك قامت إيران بتبادل وتنمية الخبرات والتقنيات الحديثة بالتعاون مع دول لا تخضع للنفوذ الأمريكى، ومنها روسيا والصين وفنزويلا. ومن شأن هذا الأسلوب نقل وتوطين التقنيات المتقدمة، وتمكين خبرائها من اكتسابها وتنميتها.

وتقوم إيران بإبرام عقود مع شركات أجنبية لتنمية حقولها، دون أن تمس سيادتها الوطنية على ثروتها النفطية، ومن ذلك عقود الخدمة Service وعقود إعادة الشراء "Buy-back". وبذلك أفلتت إيران من العقود، التى تصر الشركات الغربية على إبرامها، متضمنة تثبيت حقها فى ملكية جانب من الثروة النفطية على امتداد العقد (٣٥ عامًا)، وهى مدة تكفى لاستنفاد ما يحتويه أكبر الحقول، ومن أمثلتها عقود "اقتسام الإنتاج" "Production sharing" المستخدمة فى مصر.

وعلى الرغم من ضخامة احتياطيات الغاز الإيرانى، التى تمثل ١٦% من الاحتياطيات العالمية، فقد حرصت إيران حتى الآن على قصر استخدامه محليًا وفقًا لاقتصاديات الغاز؛ إذ تستهلك محليًا نحو ١١٣ مليار متر مكعب Bcm (٤ تريليونات قدما مكعبة Tcf) سنويا، وهو ما يمثل نحو ٥٣% من إجمالى

استهلاك الطاقة فى إيران، وتصدر إلى تركيا نحو ٤,٣ Bcm، وتعيد حقن نحو ٥٠ Bcm (١,٨ Tcf) فى حقول النفط لرفع الضغط فيهـا، وتحـسين معامـل الاستخلاص Recovery factor، الذى لا يتجاوز ٢٠-٢٥% (وهى نـسبة مـا يستخلص من الاحتياطيات على امتداد عمر الحقل).

وعلى خلفية وفرة احتياطيات الغاز، والتى يقدر عمرها الإنتاجى بنحو ٢٥٠ عامًا، تعتزم إيران التوسع فى إنتاجه بقصد التصدير، وتمتد خطوط التـصدير خارج سيطرة الدول الغربية. أما مصر، فقد توسعت فى تصدير الغـاز رغـم محدودية احتياطياتها (١% من العالم)، وقصر عمرها الإنتاجى (٢٠ عامًـا)، واستهلاكها المحلى المتسارع؛ مما أدى إلى ارتفاع إنتاجها بمعدل ٢٠% سنويًا فى المتوسط خلال السنوات الأخيرة، وينذر بسرعة نضوبه؛ لكى تواجه مصر فاتورة لاستيراد الطاقة، لا تقل عن ١٢٠ مليار دولار سنويًا، بحلول منتـصف العقد الثالث من هذا القرن.

وتحاول الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، التحـوط ضـد انقطـاع صادرات النفط الإيرانية بتأمين مصادر بديلة. ومن ذلك تشجيع بعض الـدول النفطية "الصديقة" لتوسيع قدرتها الإنتاجية الاحتياطيـة. وتقـدر تلـك القـدرة الاحتياطية فى دول أوبك بنحو ٦ مليون (ب/ى)، تضم السعودية منها نحـو ٣ ملايين (ب/ى) وتواصل توسيعها. كذلك قام العراق مؤخرًا، فى ظل الاحـتلال الأمريكى، بإبرام عقود مع الشركات العالمية الكبرى، وأغلبها غربية، لتنميـة النفط العراقى؛ بحيث يرتفع خلال ١٠ سنوات من ٢,٥ مليون برميـل يوميًـا (ب/ى) إلى نحو ١٢ مليون (ب/ى)، وهو ما يضع السعودية فى مرتبة تاليـة للعراق. إلى هذا، فإن الدول الغربية تحتفظ بمخـزون تجـارى كبيـر لـدى شركاتها، وبمخزون استراتيجى يقدر بنحو ١,٥ مليار برميل، وتـشرف علـى توزيعه بين أعضائها، إذا دعت الحاجة، وكالة الطاقة الدولية، بحيث يسحب منه نحو ٢ مليون (ب/ى) لفترة تصل إلى ٢٤ شهرًا.

ويمتد التحوط ليغطى مضيق هورموز، الذى يقع بـين إيـران وعمـان، ويعتبر أهم المضايق التى تعبرها التجارة العالمية للنفط؛ إذ يمر بـه نحـو ١٧ مليون (ب/ى) فى طريقها إلى آسيا وأوروبا والولايات المتحدة، وهو ما يعادل ٣٠% من تجارة النفط العالمية، التى بلغـت عـام ٢٠٠٨ نحـو ٥٥ مليـون (ب/ى)، وهو ما يعادل ٦٥% من الاستهلاك العالمى؛ مما يعكس ارتفاع درجة الاعتماد على الاستيراد.

ويبلغ أضيق عرض لمضيق هورموز، الذى يربط الخليج العربى بخليج عمان وبحر العرب، ٢١ ميلاً، يتوسطها ممر مائى بعرض ميلين للسفن المغادرة ومثله للسفن الداخلة، ويفصلهما منطقة لتأمين الملاحة بعرض ميلين. ويمر بالمضيق يوميًا نحو ١٥ ناقلة نفط بالإضافة إلى ناقلات المنتجات المكررة وناقلات الغاز الطبيعى المسال LNG، الذى تصدره قطر، ويحتل مكانة متقدمة فى تجارته العالمية.

ويعتبر إغلاق المضيق أخطر ما يحدث لتجارة النفط، ولذلك تحاول الدول المصدرة والمستوردة إقامة خطوط أنابيب عملاقة لاستخدامها فى حالة غلقه. من ذلك خط الأنابيب السعودى Petroline، الناقل للنفط بطول ١٢٠٠ كيلومتر من الخليج إلى البحر الأحمر، عند ميناء ينبع، ثم خط مواز لنقل سوائل الغاز الطبيعى. ويتصل بالخط السعودى خط عراقى بقدرة ١,٦٥ مليون (ب/ى)، وإن كان ما زال معطلاً نتيجة لأحداث العراق. كذلك يوجد خط لضخ النفط من شمال العراق إلى ميناء جيهان التركى، على البحر المتوسط. وتجرى دراسة مد خط قطره ٤٨ بوصة وبطول ٣٥٠ كيلومترًا وقدرة ١,٥ مليون (ب/ى) لنقل نفط أبو ظبى إلى إمارة الفجيرة على المحيط الهندى متجاوزًا هورموز.

مع ذلك، وأيًا كانت البدائل سواء فى حجم الإمدادات أم فى مسارات نقلها، فإن العالم لا يستطيع الاستغناء عن نفط إيران بالكامل لفترة طويلة؛ إذ يمكن أن يؤدى انقطاعه الى قفزة صادمة فى أسعار النفط.

وعلى الجانب الإيرانى، يبلغ عدد السكان ٧٢ مليونًا، نصفهم يقل عمره عن ٢٥ عامًا، ويستخدم نحو ٢٠ مليونًا منهم الإنترنت، وما يرتبط به من تقنيات متقدمة، وهو ما يعكس حيوية الشعب الإيرانى ومستواه الحضارى. كذلك تبلغ مساحة إيران ١,٦٥ مليون كيلومتر مربع، ويتنوع اقتصادها بحيث لا تتجاوز عائدات النفط، التى حققت نحو ٧٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل نحو ٢١% من الناتج المحلى الإجمالى GDP، الذى بلغ نحو ٣٤٥ مليار دولار. بذلك لا تحتاج إيران للمعونات الغربية، وبخاصة الأمريكية، التى تقترن عادة بضغوط ومطالب، تنتقص من السيادة الوطنية لمتلقيها.

وتقدر احتياطيات النفط الإيرانية فى نهاية ٢٠٠٨ بنحو ١٣٨ مليار برميل، وهو ما يعادل ١١% من الاحتياطيات العالمية، كما يقدر إنتاجها بنحو ٤,٣ مليون برميل يوميا (ب/ى)، متضمنة سوائل الغاز الطبيعى NGLs، وهى السوائل التى تصاحب إنتاج الغاز من حقوله. ويشارك فى الإنتاج نحو ٤٠

حقلا (٢٧ برية و١٣ بحرية)، كما تعتبر الزيوت الإيرانية متوسطة الكثافة؛ إذ تتراوح درجتها بين ٢٨ و ٣٥ بمقياس API.

ويدار قطاع النفط بمعرفة الشركة الوطنية للنفط NIOC تحت مظلة وزارة البترول. كما يرتبط بالشركة الأم عدد من الشركات التابعة، موزعة حسب نوع النشاط الذى تمارسه، وأهمها شركة نفط الجنوب (NISOC)، المسئولة عن ٨٠% من إنتاج النفط الإيرانى.

وقد ظل إنتاج النفط يرتفع بصورة مطردة مع ارتفاع الاستهلاك المحلى عبر التسعينيات؛ بحيث حافظ على كمية شبه ثابتة للتصدير. غير أن الإنتاج بدأ فى التذبذب خلال السنوات الأخيرة؛ مما يعكس حاجة الحقول للإصلاح واستخدام وسائل الاستخلاص المتقدمة EOR، ومنها ضخ الغاز الطبيعى لرفع الضغط فيها، وهو ما يستغرق تقريبًا ٣٠% من إنتاج الغاز الإيرانى. وكان مما اتفقت عليه شركة شمال إيران للحفر NDC مع شركة Lukoil الروسية تنمية حقول إيران فى بحر قزوين، الذى تتقاسمه ٥ دول من بينها روسيا وإيران. ويجرى التخطيط لرفع إنتاج النفط الإيرانى إلى ٥ ملايين (ب/ى) بحلول ٢٠١٥.

أما احتياطيات الغاز الإيرانى، فتقدر بنحو ١٠٤٥ تريليون قدمًا مكعبة (٢٩,٦ مليار متر مكعب Bcm)، يقع ثلثاها فى حقول لا تحتوى غيره (مع بعض السوائل)، ويستخلص الباقى مما يصاحب إنتاج النفط Associated gas. وتوجد أهم احتياطيات الغاز فى حقلى جنوب وشمال "بارس"، Pars فى مياه الخليج؛ حيث ينفرد بالجانب الأكبر منها حقل "جنوب بارس" الذى اكتشف عام ١٩٩٠، ويقع فى الخليج على بعد ٦٢ ميلاً من الشاطئ الإيرانى. (ويمتد هذا الحقل إلى قطر؛ حيث يعرف فيها باسم "حقل الشمال"). وقد وزعت عمليات تنمية الحقل على ٢٥ مرحلة، يتم إنجازها تحت إشراف شركة تحمل اسمه Pars Oil and Gas Company (POGC)، وصار ما يقرب من نصف تلك المراحل منتجًا.

ويقدر إنتاج الغاز الطبيعى بنحو ١٧٠ مليار متر مكعب Bcm (٦ تريليون قدما مكعبة سنويا)، ويتوقع أن ينمو بمعدل ٧% عبر السنوات العشر القادمة، لتلبية التوسع فى الاستهلاك المحلى والتصدير.

وتستعين إيران بالصين وروسيا فى تنمية الغاز بمقتضى عقود "إعادة الشراء" Buy-back؛ حيث تقوم الشركة الأجنبية بتنمية الحقول، ثم تقوم بتسليم

العمليات بعد اكتمالها للشركة الإيرانية الأم، مقابل الحصول على نصيب من الغاز المنتج؛ لتغطية نفقاتها ومكافآتها المتفق عليها.

ويتوزع إنتاج الغاز بين الاستهلاك المحلى بنحو ١١٣ مليار متر مكعب Bcm (٤ تريليونات قدمًا مكعبة سنويًّا)، والتصدير إلى تركيا نحو ٤,٣ مليار Bcm، ويعاد حقن نحو ٥٠ مليار Bcm (١,٨ تريليون قدما مكعبة) فى حقول النفط لرفع الضغط فيها وتحسين معامل الاستخلاص.

أما الاستهلاك المحلى من المنتجات النفطية، فيقدر بنحو ١,٧ مليون (ب/ى). وكأى دولة نفطية تواجه إيران عجزًا فى بعض المنتجات النفطية، وفائضًا فى بعضها. ولذلك تغطى العجز فى البنزين باستيراد نحو ٢٢٠ ألف (ب/ى) (٣٥ مليون لتر يوميًّا)، وتقوم بتصدير نحو ٣٠٠ ألف (ب/ى) من المنتجات النفطية. ويقدر ما تقدمه حكومة إيران لمواطنيها، وخاصة محدودى الدخل، من دعم فى مجال استهلاك المنتجات النفطية بنحو ٣٨ مليار دولار؛ أى ما يعادل ١١% من الناتج المحلى الإجمالى، الذى بلغ نحو ٣٤٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

وقد قامت إيران بتطبيق نظام التحصيص Rationing system فى توزيع البنزين منذ يونيو ٢٠٠٧. ووفقًا لهذا النظام، يسمح لكل مالك سيارة بنحو ١٢٠ لترًا شهريًّا بسعر يعادل ١٠ سنتات أمريكية لكل لتر (أقل من ٦٠ قرشًا)، أما التاكسيات ومركبات النقل والخدمة العامة، فتصرف لها كميات أكبر. وقد أدى نظام التحصيص إلى تقليص استهلاك البنزين بمقدار الثلث؛ بحيث لم يعد يتجاوز ٦٤ مليون لتر فى اليوم (أى ما يعادل ٤٠٠ ألف (ب/ى))، وبذلك أمكن خفض واردات إيران من البنزين بنحو ٤٠%.

وبالمقارنة، فإن خطوات مصر ما زالت تتعثر على طريق ترشيد الطاقة؛ إذ بدأت الخطوة الأولى فى مستهل الثمانينيات بإنشاء مجلس أعلى للطاقة على مستوى وزارى برئاسة وزير البترول (١٩٧٩)، أعقبه إنشاء جهاز لتخطيط وترشيد الطاقة (١٩٨٣)؛ لكى يكون الذراع المنفذة للمجلس الأعلى. وبالفعل، قام الجهاز، الذى عهد إلى الكاتب بإنشائه ورئاسته، بتنفيذ عدة مشروعات تفتح الطريق لتوفير ما يقرب من ثلث الطاقة المستهلكة فى مصر بشهادة تقرير لمجلس الشعب، غير أن عدم اجتماع المجلس الأعلى للطاقة على امتداد ربع قرن، أفقد الجهاز فاعليته، ثم قام وزير البترول، الذى حل محل الوزير الذى ساند الجهاز بنقله إلى وزارة الكهرباء التى استضافته لفترة وجيزة، ثم نقلته إلى وزارة التخطيط التى قامت بإلغائه نهائيًّا عام ٢٠٠٦. ومع أن المجلس الأعلى للطاقة أعيد تشكيله فى ٢٠٠٧ برئاسة رئيس مجلس الوزراء، إلا أنه ما زال

يفتقد الذراع التنفيذية، وبقيت الأمور على ما هى عليه، رغم خطورة المشكلة التى شرحنا أبعادها فى ٦٨ مقالاً ودراسة مفصلة على امتداد ٣٠ عامًا، ونشر أول مقال تحذيرى مباشر عام ١٩٩٥ بعنوان "**احتياطيات الغاز لا تسمح بتصديره**".

وتبلغ قدرة معامل التكرير الإيرانية نحو ١,٥ مليون (ب/ى) موزعة على ٩ معامل، تديرها شركة متخصصة للتكرير والتوزيع المحلى NIORDC. وتستهدف إيران توسيع تلك القدرة لتبلغ ٣ ملايين (ب/ى) بحلول ٢٠١٢. كذلك تخطط إيران لاقامة معامل تكرير مشتركة مع دول آسيوية، مثل: الصين وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة.

وكما ذكرنا، يقدر إنتاج الغاز الإيرانى بنحو ١٧٠ مليار متر مكعب Bcm (حوالى ٦ تريليونات قدم مكعبة سنويا) يستهلك ثلثاها محليًا، ويصدر إلى تركيا كمية محدودة (٦,٨ Bcm)، ويعاد حقن الباقى فى حقول النفط لرفع الضغط فيها وتحسين معامل الاستخلاص. كما تعتزم إيران تنفيذ عدد من المشروعات الكبرى؛ للتوسع فى خطوط الأنابيب العملاقة، التى يضخ فيها الغاز للاستهلاك المحلى، ويضخ أيضًا لموانئ التصدير. وتعرف هذه المشروعات باسم Iranian Gas Trunklines (IGAT)، كما تستخدم إيران للمرة الأولى فى إقامتها عقود Build-Operate-Transfer (BOT)، التى تتيح للقطاع الخاص بناء وتشغيل الخط لحسابه، ثم تسليمه للحكومة الإيرانية فى نهاية مدة العقد.

كذلك تعاقدت إيران مع عمان فى أبريل ٢٠٠٨؛ لتنمية حقل غاز إيرانى فى الخليج، يضم نحو ٥٠ تريليون قدمًا مكعبة. ويتوقع أن تستثمر عمان نحو ٧ مليارات دولار لتنمية وإنتاج نحو ٣ مليارات قدم مكعبة يوميًّا (٣١ Bcm سنويا) على مرحلتين، وبحيث تحتفظ إيران بثلثى الإنتاج، ويصدر الباقى لعمان.

وكانت المفاوضات قد بدأت لإقامة خط أنابيب بطول ٢٧٧٥ كيلومترًا؛ لتزويد باكستان والهند بالغاز الإيرانى فى حدود ٥,٤ مليار قدم مكعبة يوميًّا. غير أن المفاوضات توقفت بالنسبة لهذا الخط؛ نتيجة لانسحاب الهند استجابة للابتزاز الأمريكى، بينما استمر التفاوض بين إيران وباكستان إلى أن توصل الطرفان يوم ٢٠٠٩/٥/٢٤ إلى إبرام اتفاق مبدئى لتصدير الغاز الإيرانى إلى باكستان. ويتوقع لضخ هذا الغاز، الذى سينتج من حقل جنوب بارس، إقامة خط أنابيب قطره ٥٦ بوصة، ويمتد ١١٠٠ كيلومتر داخل إيران، و١٠٠٠ كيلومتر داخل باكستان. ويتكلف الخط الذى يستغرق بناؤه خمس سنوات نحو ٧ مليارات دولار؛ ليحمل شحنة أولية قدرها ٨ مليارات Bcm سنويًّا، تتزايد عبر ١٥ عامًا

لتبلغ ٢٢ مليار Bcm. وقد أبدت روسيا رغبتها فى الانضمام لهذا الخط وإبرام صفقات أخرى لتبادل الغاز مع إيران Gas swap عبر أذربيجان وتركمنستان، وهو ما يحسن اقتصاديات نقل الغاز، كما هو الحال بالنسبة للنفط.

ويخدم الاستهلاك المحلى من النفط والغاز شبكة أنابيب من ٥ خطوط، كما يوجد تحت الإنشاء خط تتسلم منه إيران نحو ١٠٠ ألف (ب/ى) من نفوط شركائها فى نفط بحر قزوين؛ لتكريرها واستخدامها فى شمال إيران، مقابل نفط إيرانى يصدر لحساب تلك الدول من الموانئ الإيرانية على الخليج. وهذا ما يعرف بالتبادل النفطى Oil swap، ويتحقق بمقتضاه الاقتصاد فى نفقات النقل بالنسبة لطرفى المبادلة. كذلك صرح ممثل الشركة الإيرانية لتكرير وتوزيع النفط محليا NIORDC، أثناء مؤتمر عقد فى موسكو ٢٠٠٩/٦/٢٣، بأن الشركة سوف تطرح فى مناقصة عالمية بناء خط أنابيب بطول ١٥١٥ كيلومترًا من ميناء Neka على بحر قزوين إلى ميناء Jask على الخليج؛ لنقل نفط قزوين وتصديره من الميناء الخليجى. ويتوقع أن يبلغ ما يتم نقله بهدف التصدير، بالاضافة للكمية المتعاقد عليها فى إطار برنامج التبادل النفطى Oil swap، نحو مليون (ب/ى).

كذلك تمتلك إيران اكبر أسطول لناقلات النفط فى الشرق الأوسط؛ حيث يستخدم بعضها لتخزين النفط، عندما تمتلئ صهاريج التخزين المقامة فى موانئ التصدير. وأهم تلك الموانئ جزيرة "خارج"، التى تبلغ سعة صهاريجها نحو ٢٠ مليون برميل، وقدرة الشحن نحو ٥ ملايين (ب/ى). ثم جزيرة "لافان" بقدرة تخزين ٥ ملايين برميل، وقدرة شحن ٢٠٠ ألف (ب/ى).

وقد بلغت حصيلة صادرات النفط عام ٢٠٠٨ نحو ٧٣ مليار دولار، تمثل ٢١% من الناتج المحلى الإجمالى GDP المقدر بنحو ٣٤٥ مليار دولار. وهذا ما يميز إيران عن بقية دول الخليج، التى تعتمد بدرجة كبيرة على ايرادات النفط. وكما ذكرنا، فقد قامت إيران بتسويق صادراتها النفطية، شرقًا وغربًا، فى دول متعطشة للنفط، وتفضل مصالحها على الرضوخ للضغط الأمريكى. كذلك قامت الشركة الإيرانية NIGEC بالتعاقد مع الشركة السويسرية EGL فى ٢٠٠٩/٤/٥؛ لكى تقوم بتسويق كمية تصل إلى ٥,٥ مليار Bcm سنويا من الغاز الإيرانى إلى عملاء الشركة السويسرية، فى إيطاليا، عبر خط الأنابيب الذى يحمل الغاز الإيرانى إلى تركيا، وامتداده إلى اليونان وألبانيا لغاية ايطاليا، بعد إبرام الاتفاقات اللازمة مع كل من اليونان وألبانيا. وتتولى الشركة السويسرية

أيضًا القيام بخدمات تقنية لإيران، مثل تحسين كفاءة استخدام الغاز فـــي توليــد الكهرباء، وهو ما يؤدى إلى توفير نحو ١,٥ مليار متر مكعب Bcm.

فى الجانب الآخر، لم تبدد إيران وقتها فى انتظار الحسم من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة؛ إذ استطاعت إيران، أن تتخطى الكثير من العقوبـــات التـــى فرضتها عليها الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، وكان مما ساندها فى ذلك تبادل الخبرات التقنية والتسويقية مع دول من خارج دول الطوق الحديدى. ففى ٢٠٠٩/٤/٤ تم الاتفاق، أثناء زيارة الرئيس الفنزويلى شافيز لإيـــران، علـــى التعاون بين الدولتين فى مجال الطاقة، بدءًا باقامة أول معمل لاسالة الغاز فـــى فنزويلا بتكلفة ٨ مليارات دولار، وقدرة ١٠ ملايين طن سنويًّا (Bcm ١٣,٦)، ويبدأ تشغيله عام ٢٠١٣. كما يشمل الاتفاق التعاون فى تنمية الزيت الفنزويلى الثقيل فى حزام أورينكو، وكذلك التعاون فى تنمية المرحلة ١٢ فى حقل "جنوب بارس"، وعدد من الحقول الإيرانية الصغيرة وسط وجنـــوب إيـــران. ويـــشمل الاتفاق أيضًا إنشاء شركة مشتركة لناقلات النفط والمنتجات النفطية.

هكذا تقدم إيران نموذجًا ناجحًا لدولة، ترفض الرضوخ للهيمنة الغربيـــة، واستطاعت أن تسيطر بصورة مستقلة على سياستها النفطية. ولكن تبقى عقوبة واحدة قد تكون فى غاية القسوة، ليس فقط بالنسبة لإيـــران، بـــل أيـــضًا لمـــن يفرضون العقوبة ولغيرهم من مستهلكى النفط، وهى فرض حصار كامل على صادرات النفط الإيرانى. غير أن تلك العقوبة تمثل، فى الوقت ذاتـــه، الخـــط الأحمر، الذى لا يمكن تخطيه دون أن يتجشم الغرب، ومعه بقية العالم، خسائر فادحة نتيجة لارتفاع أسعار النفط إلى آفاق غير متوقعة. ولعل مما يساند هـــذا الخط الأحمر ما يسود الساحة النفطية فى الوقت الحاضر من احتمالات قويـــة للنضوب المبكر للإمدادات النفطية، أكدتها دراسة حديثة للوكالة الدولية للطاقة، أعلنت معالمها الأساسية فى أغسطس ٢٠٠٩؛ اذ تركز الوكالة علـــى منطقـــة الشرق الأوسط، التى يقدر نصيبها من السوق العالمية للنفط بنحو ٤٠%، فإنها ترى أن سيطرة عدد قليل من الدول النفطية على الاحتياطيات النفطية ســـوف يحكم قبضتها على تدفق الإمدادات، ويهدد بوقوع أزمة نفطية ترفع الأسعار بعد ٢٠١٠. وتنصح الوكالة أعضاءها من الدول الغربية بالاستعداد لليـــوم، الـــذى يفارقنا فيه النفط إلى الأبد وهو ليس بعيدًا، وأن هذا التحول سوف يتطلب إنفاق أموال وجهودًا طائلة. ومما يعزز هذا الرأى، كما ترى الوكالة، أن إنتاج النفط فى الدول غير الأعضاء فى أوبك قد تخطى بالفعل ذروته، وأن الطلب العالمى المتزايد على النفط سوف يتجاوز العرض؛ مما يؤكد اتجاه السعر الى الارتفاع.

(جدول ١٤): أهم مقومات النفط الإيرانى، اعتماداً على بيانات عام ٢٠٠٨.

بيـــــــــان	الكمية	ملاحظات
السكان	٧٢ مليون	نصفهم عمره تحت ٢٥ عاما، وثلثهم يستخدم الإنترنت.
المساحة	١,٦٥ مليون كيلومتر مربع	تنوع اقتصادى ولا تتجاوز عائدات النفط ٢١% GDP
الناتج المحلى GDP	٣٤٥ مليار دولار ٢٠٠٨	نصيب الفرد ٤٨٠٠ دولار.
تجارة دولية ٢٠٠٨	صادرات ١٠٩ – واردات ٦٧ مليار دولار = فائض الحساب الجارى ١٨ مليار	
احتياطيات النفط	١٣٨ مليار برميل	١١% من احتياطيات العالم فى نهاية ٢٠٠٨
إنتاج النفط	٤,٣ مليون (ب/ى)	منها ٣,٨ زيت خام، والبقية سوائل غاز طبيعى NGL
ارتفاع متوقع للإنتاج	٥ مليون (ب/ى) فى ٢٠١٥	بالتعاون مع دول نفطية غير خاضعة للنفوذ الغربى.
استهلاك النفط محليا	١,٧ مليون (ب/ى)	يمثل ٤٤% من إجمالى استهلاك الطاقة فى إيران
صادرات النفط	٢,٦ مليون (ب/ى)	يتجه ٦٤% منها إلى أسيا و٣٠% إلى أوروبا
أهم الدول المستوردة	اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية وإيطاليا وفرنسا واليونـــان وجنـــوب أفريقيا	
احتياطيات الغاز	١٠٤٥ تريليون قدما مكعبة	١٦% من احتياطيات العالم فى نهاية ٢٠٠٨
إنتاج الغاز	٤,١ تريليون قدما مكعبة	بالإضافة إلى ما يعاد حقنه لرفع الضغط فى حقول النفط
الاستهلاك المحلى	٣,٩ تريليون قدما مكعبة	يمثل ٥٣% من اجمالى استهلاك الطاقة فى إيران
قدرة تكرير النفط	١,٥ مليون ب/ى	ترتفع إلى ٣ ملايين (ب/ى) بحلول ٢٠١٢

ثالث عشر: كلمة ختامية

ونخلص من هذه الدراسة إلى أن السياسات النفطية العربية لـم تتمتـع بصفة الاستقلال، إلا عندما تحررت من الهيمنة الغربيـة، بقيـادة الولايـات المتحدة، فى ظل الانتصار العربى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، وأنها لم تـستطع الحفاظ على ذلك الاستقلال إلا عبر فترة زمنية، لم تتجاوز عشر سـنوات؛ اذ انهارت بعدها أسعار النفط خلال السنوات ١٩٨٦-٢٠٠٣ إلى نحو ١٨ دولاراً اسميا، وهو ما يعادل ٥ خمسة دولارات معبراً عنها بدولار ثابت القيمة، عند ١٩٧٣، الذى صححت خلاله الأسعار مـن ٣ إلـى نحـو ١٢ دولاراً، كمـا أوضحنا.

أما ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة ٢٠٠٤- يوليو ٢٠٠٨، فلم يكن للسياسة النفطية العربية يد فيها، بل فرضتها ظروف غير متوقعة كما أوضحنا. ومن ذلك يتضح أن استقلال السياسة النفطية العربية يعتمد – في الأساس – على حرية واستقلال الارادة السياسية العربية، وعلى تضامن حقيقى بين العرب، مثل ما تحقق خلال وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ويبقى السؤال: هل يستطيع العرب ممارسة سياسات نفطية مستقلة، تحقق لأسعار النفط قيمته الحقيقية على نحو ما شرحنا، وتفتح الطريق لاستثمار عائداته الاستثمار الأمثل، عبر ما تبقى من عمره المحدود؟

نعم يستطيع العرب، ولكن عليهم أولاً تحرير إرادتهم السياسية والانضواء تحت مظلة من التضامن، الذى شهدته الساحة الدولية خلال وعقب حرب أكتوبر. وفى ظل تلك السياسات المستقلة، ينبغى على دول أوبك، وبخاصة الدول العربية التى تمثل نفوطها ثلاثة أرباع أوبك، ومعها إيران التى تضم نحو ١١% من احتياطيات النفط العالمية، وتقضى مصالحها على الأقل بحكم موقعها الجغرافى، بدلاً من قبول ما تروجه الدوائر الغربية عن الوفرة النفطية عبر مستقبل ممتد، أن تقوم بتدقيق وتحقيق ما لديها من احتياطيات النفط والغاز على وجه اليقين، ثم تحسن طرحه فى الأسواق العالمية، فى إطار سياسة جماعية رشيدة، وبما يحقق أفضل عائد لاستثمار تلك الثروة الناضبة، سواء باتباع سياسة تسويقية تحافظ على القيمة الحقيقية لأسعار النفط، أم بالاحتفاظ بقدر معقول من الاحتياطيات النفطية؛ لمواجهة احتياجات الأجيال المقبلة، استهلاكًا ودخلاً، مع العمل على ترشيد ورفع كفاءة الطاقة عمومًا، فى الاستهلاك والإنتاج.

ومن جانبها، ينبغى على دول المجموعة الصناعية الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، أن تدرك أن الأمر صار يتطلب انتهاج سياسة مخالفة لسياستها التقليدية، التى تسعى لتأمين احتياجاتها النفطية بأسعار متدنية بأساليب متعددة من الضغط والاكراه، إضافة الى مساندة العدوان الإسرائيلى كشوكة فى ظهر العرب، ووسيلة لسحب انتباههم بعيدًا عن حقوقهم النفطية المشروعة، وهو ما ينعكس سلبيًا على حجم الاستثمار اللازم لتوسيع قدرات النفط الإنتاجية. وعلي الولايات المتحدة بالأخص، إذا رغبت فى تأمين احتياجاتها النفطية فى ظل الظروف السابق شرحها، وبدلاً من إنفاق ما يتجاوز ٥٠ خمسين مليار دولار سنويًا لفرض الحراسة على نفط الخليج عسكريًا، أن تترك حراسة النفط لأهل النفط، وأن تتعامل مع الدول المصدرة

للنفط معاملة الشريك التجارى، وليس باحتلال أراضى تلك الدول، مع ما يقترن بذلك من تدمير للمنشآت النفطية، وإحباط لفرص الاستثمار الباحثة عن النفط وتنميته وإنتاجه خدمة للبشرية.

وإذ لا يتوقع أن تبدل الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، سياساتها دون ضغط من جانب الدول المصدرة للنفط، فإن الأمل ينعقد على وجود عوامل فاعلة، توقظ التضامن العربى الحقيقى وتساند سياساتهم النفطية المستقلة. ومن ذلك، كأمل، ظهور رجل أو مجموعة من الرجال، يمتلكون من بعد الرؤية وحسن التقدير ما يشجع الشعوب العربية على الالتفاف حولهم، وخاصة بعد سقوط الطغاة بن على ومبارك والقذافى ومن سيلحق بهم من شاكلتهم. ومتى حدث هذا، فإن الجشع الغربى الأمريكى لا بد أن يتراجع؛ ليفسح المجال لسياسة نفطية عربية مستقلة. وبدهى أن ذلك الهدف لا يمكن تحقيقه، دون ثمن تتحمله الشعوب العربية، ولكنه ثمن يتضاءل بالمقارنة بالحالة، التى تعيشها تلك الشعوب فى الوقت الحاضر.

هذه ليست دعوة لتكرار عبدالناصر؛ لأن الظروف اختلفت، وليست دعوة لإشعال حرب ساخنة، لأن القوة الناعمة صارت سلاحًا لا يستهان به، وخاصة إذا ساندتها الحقيقة، التى أخذ العالم يعترف بها، وهى اقتراب منحدر النضوب النهائى للنفط، وتركزه فى عدد قليل من دول الخليج العربية بالإضافة إلى إيران. وربما يرى البعض أن تلك الدعوة لا تعدو أن تكون حلمًا مستحيلاً، ولكن من كان يتصور، منذ سنوات، أن الظروف يمكن أن تضع فى البيت الأبيض الأمريكى رجلاً أسود من أب مسلم اسمه حسين!!